كتاب

الأقوال العاصمة من الضلال

تأليف

الإمام المقتصد والعالم المجتهد، نورالدين، فرع الأئمة الهادين محيي علوم آل طه ويس أبوعبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان بن القاسم بن الحسن ابن ابراهيم بن سليمان بن القاسم بن علي ابن عبدالله بن مُحَمَّد بن القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب

صلوات الله عليهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب:

أما بعد:

حمداً لله، مَنْ نعمه لاتحصى، ومحامده لاتستقصى، والصلاة على خير مبعوث إلى الورى، وأول مبعوث من الثرى مُحَمَّد خاتم النبيئين وعلى آله الطيبين.

فإنه لما ظهر كثير من الأقوال التي ابتدعها أهل الاعتزال في بعض من يدعي أنه من شيعة الإمام المنصور بالله عليه السلام، دعاني ذلك إلى حكاية جملة من فوائد كتبه المتضمنة لتحقيق مذهبه، ليتبين بها الفرق بين التشيع والاعتزال، ويتميز لأجلها الصحيح عن المحال، وقسمت الكلام في ذلك على أربعة فصول:{

الأول: في ذكر بعض ما استدل به عليه السلام من الأخبار الموافقة لمحكم الكتاب، ولما أجمعت عليه العترة.

والثاني: في ذكر شبه واعتراضات مما حكاه عن المخالفين وأجاب عنه.

والثالث: في حكاية أقوالهم منتزعة من كتبه متضمنة لمدح العترة، وذم من خالفهم، وأنكر فضائلهم، واستغنى عنهم بغيرهم.

والرابع: في ذكر جملة مما حكاه من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك.

أما الفصل الأول

وهو في ذكر ما استدل به عليه السلام من الأخبار الموافقة لمحكم الكتاب، ولما أجمعت عليه العترة، فهي في الشافي وشرح الرسالة الناصحة مذكورة.

فمنها: روايته عن النبي ﷺ أنه قال: (**من ناصب علياً في الخلافة بعدي فهو كافر، ومن شك في علي فهو كافر**). وقال: (**علي خير البشر فمن أبى فقد كفر**)، وقال لكافة من حضر يوم غدير خم وهو على مكان عال في يوم شديد الحر وهو آخذ بيد

علي عليه السلام: (**ألست أولى بكم من أنفسكم**. قالوا: بلى يا رسول الله. قال: **فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**).

قال الإمام عليه السلام: وهذا الخبر مما نقلته الأمة نقلاً متواتراً، ولم يختلفوا إلاَّ في تأويله.

وقال ﷺ: (**ياعلي بحبك يعرف المؤمنون، وببغضك يعرف المنافقون**)، وقال: (**إن الله تعالى قال لي ليلة الإسراء: من خلّفت على أمتك؟ قال: يارب أنت أعلم. قال: خلفت عليهم الصديق الأكبر الطاهر المطهر زوج ابنتك وأبا سبطيك، يا مُحَمَّد أنت شجرة وعلي أغصانها وفاطمة ورقها والحسن والحسين ثمارها، خلقتكم من طينة عليين، وخلقت شيعتكم منكم، إنهم لو ضربوا على أعناقهم بالسيوف لم يزدادوا لكم إلاَّ حبّا**). وقال ﷺ لما فرَّ أبو بكر وعمر من أهل خيبر: (**لأعطين الرآية غداً رجلاً كراراً غير فرار، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يرجع حتى يفتح الله على يديه**).

قال الإمام عليه السلام: تضمن هذا الخبر القطع على تعيينه بالكرِّ، فدل على الإمامة.

وقال ﷺ: (**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خير منهما**).

قال الإمام عليه السلام: وهذا الخبر مما أطبقت الأمة على نقله لشهرته، وذكر أنه ظاهر التصريح بإمامتهما وأن فيه دلالة على إمامة أبيهما بطريقة الأولى، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (**ويل لأعداء أهل بيتي المستأثرين عليهم لا نالوا شفاعتي ولا رأوا جنة ربي**)، وقال ﷺ: (**حرمت الجنة على من ظلم أهل بيتي وعلى من حاربهم وعلى المعين عليهم أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم**)، وقال: (**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن**

تضلوا من بعدي أبدا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض).

قال الإمام عليه السلام: وهذا الخبر مما ظهر بين الأمة ظهوراً عاماً. بحيث لا ينكره أحد، وذكر في وجه الاستدلال به أن النبي ﷺ صرح بأن التمسك بهم بمنزلة التمسك بالكتاب، **قال**: ولاشك في وجوب التمسك بالكتاب، فكذلك يجب التمسك بهم. **قال**: وصرح بأنهم لايفارقون الكتاب إلى منقطع التكليف، وجعل التمسك بهم شرطاً للنجاة من الضلال، فلايعقل معنى التمسك إلا بالائتمام، والائتمام فرع عن الإمامة. وقال ﷺ: (**دخرت شفاعتي لثلاثة من أمتي رجل أحب أهل بيتي بقلبه ولسانه، ورجل قضى حوائجهم لمَّا احتاجوا إليه، ورجل ضارب بين أيديهم بسيفه**).

قال الإمام عليه السلام: وهذا الخبر يفيد معنى الإمامة، لأن المضاربة بين أيديهم على الإطلاق لاتكون إلا بعد ثبوت الإمامة. وقال ﷺ: (**أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم**)، وقال ﷺ: (**أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فإذا زال أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض مايوعدون، وإذا زالت النجوم من السماء أتى أهل السماء مايوعدون**)، وقال: (**أيها الناس أوصيكم بعترتي أهل بيتي خيراً، فإنهم لُحْمَتِي وفصيلتي، فاحفظوا منهم ماتحفظون مني**).

قال الإمام عليه السلام: ومما يحفظ منه توقيره وتعظيمه ﷺ. وقال ﷺ: (**كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي**) وقال: (**أيها الناس إني خلفت فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي أهل بيتي، فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لسنتي، والمضيع لسنتي كالمضيع لعترتي، أما أن ذلك لايفترق حتى اللقاء على الحوض**)، وقال صلى الله عليه وآله وسلم لأهل بيته لما شكوا عليه جفوة أمته: (**لن ينالوا الخير حتى يحبوكم لله ولقرابتي**)، وقال ﷺ: (**أحب الله لما يغذوكم من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل**

بيتي لحبي)، وقال ﷺ: (من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم القيامة يهودياً)، وقال ﷺ: (مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك).

قال الإمام عليه السلام: لم يختلف في صحة هذا الخبر، ولافي صدق راويه وهو أبوذر رحمه الله تعالى. وقال ﷺ: (ليس أحد يَفْضُلْ أهل بيتي غيري)، وقال ﷺ: (قدموهم ولاتقدموهم، وتعلموا منهم ولاتعلموهم، ولاتخالفوهم فتضلوا، ولاتشتموهم فتكفروا).

قال عليه السلام: وهذا نص في موضع الخلاف لايجهل معناه إلا من خذل. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (من سمع واعيتنا أهل البيت فلم يجبها كبَّه الله على منخريه في نار جهنم)، وقال: (إن عند كل بدعة تكون بعدي يكاد بها الإسلام وليَّاً من أهل بيتي موكلاً، يعلن الحق وينوره ويرد كيد الكائدين، فاعتبروا ياأولي الأبصار وتوكلوا على الله).

وأما الفصل الثاني

وهو في ذكر شبه واعتراضات مما حكاه عن المخالفين. وأجاب عنه: أما الشبه فمن ذلك استدلال الخوارج بقول الله سبحانه{ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر... الآية} (آل عمران:١٠٤) وبقوله سبحانه{والسابقون السابقون} (الواقعة:١٠) وقوله تعالى{سابقوا إلى مغفرة من ربكم} (الحديد:٢١) وبما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (أطيعوا السلطان ولو كان عبداً حبشياً).

أمَّا آية الأمر بالجهاد، فأجاب عليه السلام عن ذلك: بأن ذلك خطاب لبعض من أمرهم الله تعالى بالجهاد خاصة لأجل قوله{منكم} ومن حرف تبعيض، فهم العترة بالأدلة الواضحة.

وأما آيتا المسابقة، فأجاب عليه السلام عن ذلك بجملة منها قوله: أن جعلوا الخطاب بالمسابقة دليلاً على الإمامة عاماً. وجب تناولها لأهل العاهات والمماليك، وذلك خلاف ماوقع عليه الإجماع، وإن رجعوا إلى التأويل لم يكونوا أولى به من غيرهم بغير دليل.

وأما الخبر فأجاب عنه بجملة منها قوله: لفظ السلطان لايفيد الإمامة مطلقاً بغير قرينة لكونه مشتركاً، وكذا لفظ العبد إذا أطلق أفاد في الشريعة نقيض الحر، والمملوك لايصلح للإمامة لأنه لايملك التصرف في نفسه فضلاً عن غيره، فبطل تعلقهم بظاهر الخبر، لو صح وإن رجعوا إلى التأويل لم يكونوا أولى به من غيرهم من غير دليل.

قال عليه السلام: وإن صح الخبر، فالمراد به الحض على طاعة أمير البلد أو الجيش وإن كان عبداً حبشياً كما أمَّر النبي ﷺ زيداً وكان فيما تقدم عبداً.

ومن شبه المعتزلة: استدلالهم بقوله ﷺ: (**الأئمة من قريش**). وبادعائهم لإجماع الأمة على اختيار أبي بكر والعقد له.

أما الخبر فأجاب عنه عليه السلام: بأن الاحتجاج به للعترة أولى لأن قوله: (**الأئمة من قريش**)، يدل على بعض منهم دون كلهم، لكون **من** للتبعيض ولبيان الجنس.

وأما دعوى الإجماع فأجاب عنها عليه السلام: بأنها دعوى باطلة، لأن الإجماع لم يقع على إمامة أبي بكر وقتاً واحداً، بل وقع النزاع في الإبتداء على أبلغ الوجوه وذلك ظاهر.

قال عليه السلام: وأما العقد والاختيار فلا يجوز أن يكونا طريقاً إلى الإمامة لكون ذلك بدعة لادليل على صحتها من عقل ولاسمع، ولأنهما لايوصلان إلى العلم بصحة الإمامة لمن عقدت له، لأن أكثر ماقيل يعقد ويختار خمسة، وليس تجويز نصيحتهم أولى في العقل من تجويز خيانتهم، لأنه لاقائل بعصمتهم ولا مانع من خطأهم كما قد وقع. يعني كما قد أخطأ من قدَّم المشائخ على علي عليه السلام.

قال عليه السلام: ولأن الإمامة مصلحة في الدين، والمصالح غيوب لايعلمها إلا الله سبحانه، فلا يجوز أن تكون الأدلة عليها إلاَّ من جهته سبحانه.

وأما ما أُورد من اعتراضات المخالفين فمن ذلك، إذا قيل: إن النص بالإمامة مطلقاً يقتضي إمامة علي عليه السلام والحسن والحسين عليهما السلام في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الجواب: قال الإمام عليه السلام أما الاستحقاق للإمامة فهو ثابت في كل وقت، وأما التصرف على الكافة فهو مخصوص بدلالة الإجماع الذي هو آكد الدلالة، ويجوز تخصيص الكتاب والسنة به.

فإن قيل: إن زيد بن حارثة قال لعلي عليه السلام: لست مولاي. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**).

الجواب: قال عليه السلام: هذا اعتراض ظاهر البطلان لأن زيداً ﷺ استشهد بمؤته، والخبر كان في منصرف النبي ﷺ من حجة الوداع.

فإن قيل: يجوز أن يكون المراد بقوله تعالى{**ويؤتون الزكاة وهم راكعون**} (المائدة:٥٥) أي والركوع من شأنهم لأن التصدق كان في حال الركوع.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: لو كان كذلك لم يكن للآية معنى، مثاله لو قيل فلان يلقط الرمح من الأرض وهو راكب، ولأنه تعالى خاطب المؤمنين، فيجب أن يكون المخاطَب من أجله غير المخاطَب وإلا كان معنى الآية }إنما وليكم الله ورسوله وأنتم – وذلك مما لايجوز في كلام المخلوق مثله فضلاً عن الخالق تعالى.

فإن قيل: لو تصدق في حال الصلاة لفسدت.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: لو كان مُفْسِداً لما مدحه الله سبحانه، ولأنه يجوز أن يكون ذلك قبل النهي عن الأفعال في الصلاة، ويجوز أن يكون ذلك فعلاً قليلاً مما رخص في فعل مثله نحو رد المار أو تسوية الثياب أو تأخر من صف إلى صف، ويجوز أن يكون ذلك خاصاً له عليه السلام لبعض مايعلمه من المصالح.

فإن قيل: إن الله سبحانه نهى قبل هذه الآية عن موالاة اليهود والنصارى ثم عقب ذلك بتولي المؤمنين.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: ذلك مما يؤكد قولنا، لأن الله تعالى نهى عن موالاة بعض من الخلق مخصوصين[١]، وولى على المؤمنين بعضاً منهم وهو علي عليه السلام مخصوصاً ذكره بلفظ الجمع للتعظيم.

فإن قيل: لو صح ذلك وما أشبهه من الأدلة للزم وجوب الإمامة لجميع أولاد علي عليه السلام.

قال عليه السلام: الجواب عن ذلك من وجهين جدلي وعلمي.

أما الجدلي: فهو أن أحداً من أولاد علي عليه السلام سوى الحسن والحسين عليهما السلام لم يدعها لنفسه مع بلوغهم الغاية القصوى في الفضل والعلم، وكل دعوى للغير في الشرع لا تسمع إذا كانت من غير ولاية ولا وكالة.

وأما العلمي: فهو أن عموم الآية مخصص بإجماع العترة عليهم السلام وإجماعهم حجة، لما ثبت بالدليل من كونهم خيرة الله سبحانه إصطفاهم لإرث كتابه وللشهرة على الناس، وهو سبحانه لحكمته لا يختار إلاَّ العدول، والعدول لا يقولون إلاَّ الحق، والحق لا يجوز خلافه، وكلما لا يجوز خلافه فهو حجة.

فإن قيل: لا يصح إجماع العترة فيما يرجع إليهم لأنه يكون مثل شهادة الجار إلى نفسه.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: ذلك تخصيص من غير دليل وهو لا يجوز. **قال**: ولأن الشاهد لهم بذلك هو النبي ﷺ، ولأنه ﷺ أمر باتباعهم عموماً في الأقوال والأفعال ولم يخص حالاً من حال، وأمَّن في اتباعهم من مواقعة الضلال. قال: ولأن هذا الاعتراض يفتح باب الجهالات وسد طريقة الإجماع وذلك باطل، ولأن أكثر ما أجمعت عليه الأمة

---

[١] وهم اليهود والنصارى ونحوهم.

إنما وقع في أمور يرجع إليها، فكما لا يجوز الاعتراض بذلك على الأمة لا يجوز على العترة عليهم السلام.

فإن قيل: من أين يجوز لكم إطلاق القول بأنه يجب اتباع أهل البيت عليهم السلام وفيهم الظالم لنفسه إما بمعصية ظاهرة وإما بضلال في الدين كما تقولون فيمن خالفكم؟.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: قلنا جاز ذلك كما جاز إطلاق القول بوجوب اتباع القرآن مع أن فيه المنسوخ والمتشابه. وقال عليه السلام في موضع غير هذا من الكتاب: ولأن في الكتاب المحكم والمنسوخ والمتشابه، وكذلك فيهم السابق إلى الخيرات والظالم لنفسه والمخطىء في التأويل، فالسابق بالخيرات هو الإمام ومن اقتدى به منهم، وهو بمنزلة المحكم يجب الرجوع إلى أوامره والإنزجار عن مناهيه وذلك معنى الإمامة، والظالم لنفسه بمنزلة المنسوخ وهو المصرح بالمعصية، والمخطىء في التأويل هو الداخل في المذاهب الخارجة عن الحق وهو بمنزلة المتشابه.

فإن قيل: ما المانع من أن تكون الأدلة مقصورة على الحسن والحسين عليهما السلام؟.

فالجواب: قال الإمام عليه السلام بعد استدلاله بقول النبي ﷺ لفاطمة إيتي بزوجك وابنيك فجاءت بهم فألقى عليهم كساءً فدكياً ثم قال: (**اللهم إن هؤلاء أهل بيت مُحَمَّد فاجعل شرائف صلواتك وبركاتك على مُحَمَّد وآل مُحَمَّد كما جعلتها على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد**)، ثم قال عليه السلام: وأولاد الحسن والحسين عليهما السلام داخلون تحت هذا الحكم لثلاثة أوجه:

أحدها: أن أحداً من الأمة لم تفرق بينهم فلا يجوز إحداث الفرق، لأنه يكون اتباعاً لغير سبيلهم.

والثاني: إجماع العترة الطاهرة عليهم السلام أنهم داخلون تحته.

والثالث: أن إخراجهم من هذا الظاهر يؤدي القائل به إلى الكفر والإلحاد ولايُبعد الله إلاَّ من كفر.

بيان ذلك: أنا نقول لأي معنى أخرجتهم؟ فإن قال: لأن النبي ﷺ خص أولئك بالذكر فلا أدخل معهم من لم يذكره عليه الصلاة والسلام. قلنا له: ما ترى في رجل يتزوج بنت بنته أو بنت أخيه أو أخته ما يكون حكمه؟ فإن قال: كافراً. صدق، لأن الحكم الوارد من الله تعالى ومن رسوله ﷺ يجب طرده ولا يجوز قصره على الإطلاق. وإن قال: مؤمناً مصيباً في فعله، لأن الله خص البنت والأخت بالذكر وطرد القول في ذلك حراسة لمذهبه الفاسد. كفر بإجماع الأمة.

فإن قيل: الأمر باتباع أئمة العترة عليهم السلام يكون أمراً بالتقليد.

فالجواب: قول الإمام عليه السلام: وكيف نرخص في التقليد ونحن أشد الناس ذماً للمقلدين؟! فما أمرنا العباد بالرجوع إلينا واتباع آثارنا، إلاَّ بما أمرهم به أحكم الحاكمين وذلك ظاهر في قوله تعالى{**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون**} (النحل:٤٣) والذكر هو الرسول ﷺ بدليل قوله تعالى {**فاتقوا الله يا أولي الألباب الذين آمنوا قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً...**الآية} (المائدة:١٠٠) فكان مما تلاه على الكافة من الآيات وبينه لهم من الدلالات وأخرجهم به من الظلمات، أمره لهم باتباع عترته والإقتداء بذريته، وأمنهم مع التمسك بهم من الضلال وهو صادق مصدوق، وذلك ثابت فيما رويناه بالإسناد الموثوق به إلى قوله ﷺ: (**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**).

قال عليه السلام:وهذا كما ترون أمر للكافة بالاتباع، وردّ على من ادعى من الرافضة والنواصب مفارقة العترة الطاهرة عليهم السلام للكتاب إلى قوله عليه السلام: لما رويناه عن آبائنا الطاهرين عليهم السلام وعلى جدهم خاتم النبيئين الشفيع المشفع يوم الدين ﷺ وعلى آله الأكرمين أنه قال: (**قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تخالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا**).

قال عليه السلام: فهذا تصريح منه ﷺ بما قلنا وفوق ما قلنا من وجوب اتباعهم، والإقتداء بهم، وأخذ العلم عنهم، وقلة المخالفة لهم، وتحريم الطعن عليهم، فكيف يسوغ لمسلم التخلف عنهم فضلاً عن نسبة نفسه إلى الصواب والوفاق، ونسبتهم بزعمه إلى الخلاف والشقاق لولا اتباع الهوى وتغليب جنبة الظلال على جنبة الهدى.

فإن قيل: قد أكثرتم في أمرهم ونحن نعاين من أكثرهم المعاصي، ومنهم عندكم من هو ضال في الدين، فكيف يسوغ لكم تضيفون إليهم أسباب الهدى وورثة الكتاب؟.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: قلنا هذا سؤال من استوضح سلسال[١] فرات[٢] الدين من مد بصره، ثم قام هناك ولم يزاحم على شرائعه[٣] بمنكبيه، لأن ماذكر لايخرجهم عن ذلك، وكيف يخرجهم والله عز وجل يقول{**ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتدٍ وكثير منهم فاسقون** } (الحديد:٢٦) فَفُسْق الفاسق كما ترى لم يسقط وجوب الرجوع إلى المهتدي، وقال عز من قائل{**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله**} (فاطر:٣٢) فصرح عز وجل باصطفائه لهم مع أن فيهم الظالم لنفسه لأنه علام الغيوب، وقد ذكره للبيان{**لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد**} (ق:٣٧) فقد رأيت تهدم هذا السؤال من كل جانب بكلام الصادق الذي لايجوز عليه الكذب.

فإن قيل: إن لفظ عترة النبي ﷺ تعم ذريته وغيرهم.

الجواب: قول الإمام عليه السلام: كون عترة النبي ﷺ خاص لذريته مجمع عليه، وضم غيرهم إليهم مختلف فيه، فالمجمع عليه يجب اتباعه، والمختلف فيه ينتظر الدليل، ولأن أهل الكتب الكبار في اللغة قد ذكروا أن العترة مأخوذة من العتيرة وهي: نبت متشعب على

---

[١] والسلسال: صفاء الماء.

[٢] الفرات: الماء العذب.

[٣] الشريعة: مشرعة الماء وهي مورد الشاربة، والشريعة أيضاً ماشرع الله لعباده من الدين.

أصل واحد شبه به أولاد الرجل وأولاد أولاده لتشعبهم عنه، ولأن اللفظ إذا أطلق سبق إليهم دون غيرهم. وذلك دليل على أنهم عترة النبي ﷺ لغة وعرفاً وشرعاً، وقد قال تعالى{**وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض**} (الأنفال:٧٥) فهم أولى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى قوله: فهم عترة النبي ﷺ بهذه الوجوه جميعها التي يوصل النظر في بعضها إلى العلم فكيف لمجموعها، فقد صار اتباعهم واجباً، وقصر الإمامة فيهم أحد أصول أقوالهم المهمة وغيرهم من الأمة، وقريش لم يرد في قائمهم ما يوصل إلى الظن فضلاً عن العلم، ولأنه قد قَيَّد الخبر في قائمهم بقوله ﷺ: (**أهل بيتي**...) وحصرهم بما ظهر بلا خلاف في حديث الكساء حتى أن أم سلمة رحمة الله عليها جاءت لتدخل معهم فدفعها وقال: (**مكانك وإنك لعلى خير**) ثم قال: (**اللهم إن هؤلاء عترتي وأهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا**) ومن احتج بهذا الخبر على وجه من الوجوه لم يفرق بينهم وبين أولاد الحسن والحسين عليهما السلام إلى سائر الأعصار، ولم يُدخل معهم أحد من أولاد علي عليه السلام ولاغيرهم من بني هاشم، ولولا هذا الخبر وكون أمير المؤمنين عليه السلام معهم تحت الكساء وإشراك النبي ﷺ له معهم لما قضينا بأن علياً عليه السلام من العترة، فاستعمال لفظ العترة في أولاد الحسن والحسين عليهما السلام حقيقة لما قدمنا فجاز في أمير المؤمنين عليه السلام بدلالة هذا الخبر، وقد صار في علي عليه السلام لكثرة الإستعمال حقيقة وخطاب الحكيم بالمجاز جائز، والحكمة جواز الخطاب بالحقيقة، وكذلك الكلام في لفظ القربى.

وروي عن النبي ﷺ أنه سئل عن قرابته الذين أمر الله بمودتهم فقال: (**علي وفاطمة وأبناءهما**) فإن قال بعض الإمامية: إجماع ولد الحسن مع ولد الحسين عليهما السلام على جواز قصر الإمامة فيهم معاً، ومخالفة ولد الحسين لولد الحسن في جواز قصرها فيهم خاصة، دليل يحج ولد الحسن.

قال الإمام عليه السلام: الجواب عن ذلك من وجهين.

أحدهما: أن الذي ادعوه من مخالفة ولد الحسن لولد الحسين في ذلك دعوى باطلة يعلم ذلك كل من علم قصص الصدر الأول وأخبارهم نحو قصة مُحَمَّد بن عبدالله ومن اتبعه من أولاد الحسين عليهم السلام.

والوجه الثاني: أن يجاب عن ذلك بمثل ما يجاب على من زعم من اليهود أن إجماعنا معهم على نبوة موسى عليه السلام ومخالفتهم لنا في نبوة مُحَمَّد ﷺ دليل على بطلان ما اختلفنا فيه. هذا مع ماذكره عليه السلام من الأدلة على بطلان قولهم بالنص من ذلك قوله عليه السلام: أنه لادليل لهم عليه، لأنه لو كان عليه دليل لاشتهر كما اشتهر الدليل على النص على علي عليه السلام وولديه، لأن كل تعبد أوجبه الله تعالى فإنه لابد أن يكون للمتعبد من طريق إلى معرفة وجوبه وإلاَّ كان التعبد به تكليفاً لما لايعلم. قال: ولأن النص الذي ادعوه لو كان معلوماً لهم كما ادعوه لما اختلفوا فيه كما لم يختلفوا في النص على علي عليه السلام وولديه عليهما السلام، ولأنهم وصفوا أئمتهم الذين ادعوا أنهم منصوص عليهم بما لايجوز أن يوصف به إلا الله سبحانه، ومما لايجوز ذلك إلا للأنبياء، وكل ذلك تعدٍّ للحدود.

وأما الفصل الثالث

وهو في حكاية أقوال منتزعة من كتبه عليه السلام متضمنة لمدح العترة عليهم السلام وذم من خالفهم وأنكر فضلهم واستغنى عنهم بغيرهم فمن ذلك.

قوله عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة: وإذ قد فرغنا من الكلام في بطلان مذاهب المخالفين من الخوارج والمعتزلة والإمامية ومن انضاف إليهم من شذاذ الأمة والمنتسبين إليها من الناصبين للإسلام المكائد بالدخول فيه إيهاماً من غير حقيقة، لإظهار الله تعالى لدينه كما وعد على الدين كله ولو كره الكافرون. وكيف نأتم من أم الكائدين وقد جعل الله في كل وقت من الأوقات من أهل بيت نبيئه الصادقين وأتباعهم المستبصرين صلوات الله عليهم أجمعين من يفل شباهم ويخبر الناس أنباءهم.

وقوله عليه السلام: وقد فسد القول بجواز الإمامة في جميع الناس وهو قول الخوارج، وفسد القول بثبوت النص وهو قول الإمامية ومن تبعها، فوجب اعتبار المنصب، وأهل المنصب فرقتان، فرقة هم القائلون: بأن مصبها جميع قريش وهم المعتزلة ومن طابقهم، وقد تبين فساد قولهم. وفرقة قالوا: أنها مقصورة في ولد الحسن والحسين عليهما السلام وهم الزيدية الجارودية، فلو بطل قولهم أيضاً لخرج الحق عن أيدي جميع الأمة، وذلك لايجوز لأنهم الأمة المختارة الوسطى، والله سبحانه لحكمته لايختار من يخرج الحق من يده.

وقوله عليه السلام: واعلم أن مما يجب أن يعلمه كل مسلم أنه لايمر عصر من الأعصار ولاوقت من الأوقات إلا وفيهم من يصلح للإمامة ويؤهل للزعامة، وأن الأمة إنما أبت من قبل نفسها لامن قبل عترة نبيها عليه وعليهم السلام، وكيف لايكونون كذلك وأهل لذلك وهم أمناء الله في خلقه وبلاده وشهوده على عباده وهم حفظة هذا الدين ورعاته وأضواءه وثقاته، وبهم يحرس الله هذه الأمة من عاجل النقمان وينزل عليهم نافع البركات.

وقوله: أنظر أيدك الله بفكر ثاقب كيف يسوغ انكار فضل قوم تُبدأ بذكرهم الخطب وتُختم بذكرهم الصلاة حتى لاتتم صلاة مسلم إلا بذكرهم، وذكرهم مَقْرون بذكر الله سبحانه وذكر رسول الله ﷺ؟! أفي العقول السليمة والأفكار الصافية من هذا؟ وقد بلغنا عن بعض من ينفي فضل أهل البيت عليهم السلام أن الحجة إذا لزمته في ذلك ذهب إلى القسم الثالث وهو الظالم لنفسه وذكره وأباه العوام وقال: كيف يجب اتباع هذا؟ بل كيف يجوز لتسقط الحجة عنه وذلك بعيد؟ لأنه لايجوز مرور وقت من الأوقات ولاعصر من الأعصار إلا وفيهم سلام الله عليهم من يجب اتباعه، ويحرم خلافه من الصالحين الذين هم أعلام الدين وقدوة المؤمنين والقادة إلى عليين والذادة عن شرح الإسلام والمسلمين وبهم أقام الله الحجة على الفاسقين ورد كيد أعداء الدين، وهم القائمون دون هذا الدين القويم حتى تقوم الساعة، ينفون عنه شبه الجاحدين وإلحاد الملحدين.

وقوله عليه السلام: والأصل في تشعب هذه المقالات إهمال العقول واطراح الدليل ومخالفة آل الرسول ﷺ في أمر هذه الأمة بالرجوع إلى عترة نبيها الذين شهد لهم بملازمة الكتاب إلى يوم الحساب وأخبر أن فيهم العلم والصواب.

وقوله: من كان يدعي الإيمان وينكر فضلهم لم يكن له بد من أحد أمرين:

إما أن يرجع إلى الحق في اعتقاد تفضيل الله لهم ووجوب طاعتهم والانقياد لأمرهم، ولاشك أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

وإما الخروج من هذه الدعوى الشريفة التي هي الإيمان لأن من خالفهم خرج من زمرة المؤمنين ولحق بأعداء الله الفاسقين.

وقوله عليه السلام: ولاشك في أن إنكار فضلهم وجحد شرفهم يكون انسلاخاً من الدين جملة، لأن المعلوم من إجماعهم صلوات الله عليهم أنهم أفضل البشر بعد رسول الله ﷺ.

وقوله عليه السلام: من أنكر فضل العترة الطاهرين عليهم السلام ومفاضلة الله سبحانه بين عباده فسق بالإتفاق ولم يبعد تكفيره لرده نصوص الكتاب العزيز التي لايصلح تأويلها على ذلك إلا بالتعسف.

وقوله عليه السلام: لولا ادعاء فرعون الربوبية ومظاهرة هامان له لعنهما الله تعالى على ذلك، لكان لقولنا: إن منكر فضل آل مُحَمَّد ﷺ أشد منهما ومن أتباعهما عذاباً، مساغ في الاستدلال.

وقوله عليه السلام: ولأتم رئاسة ولأعظم نفاسة مما حكم الله سبحانه لآبائنا عليهم السلام وأورثنا إياه إلى يوم نشر العظام من ولاية خاص خلقه والعام، وإلحاق الكفر والفسق بمن أنكر حقنا في ذلك من جميع الأنام.

وقوله عليه السلام: أمر النبي ﷺ أمته باتباع عترته المطهرة فخالفوه في ذلك، ولهم أتباع في كل وقت يقتفون آثارهم في خلاف العترة الطاهرة حذو النعل بالنعل بل قد تعدوا

ذلك إلى أن قالوا: هم أولى بالحق منهم واتباعهم أوجب من اتباع هداتهم. فردوا بذلك قول النبي ﷺ: (**قدموهم ولاتقدموهم، وتعلموا منهم ولاتعلموهم، ولاتخالفوهم فتضلوا، ولاتشتموهم فتكفروا**).

وقوله في جوابه لمن زعم أنه مماثل للإمام في كثير مما أنعم الله به عليه بعد احتجاجه عليه السلام بتفضيل الله سبحانه بين الذهب والرصاص ونحو ذلك. ثم عقبه بقوله: وكذلك أنت أيها المخالف الطالب مماثلة العترة الطاهرة بزعمك بما ذكرت من الوجوه الفاتحة باب الجهالات، وإن أنعم الله عليك بشيء من نعمه فإن من شكره لاينكر تفضيله لمن فضل من خلقه ابتداء ولمن فضل.

واعلم أن هذه مهواة دحضت فيها قدم إبليس عليه لعنة الله ولعنة اللاعنين من الملائكة والناس أجمعين، وذلك أنه أنكر تفضيل الله تعالى لآدم صلوات الله عليه ابتداء، وهذا كفر إلى قوله عليه السلام: فتدبر موفقاً ماذكرت لك فإنه يفضي بك إلى برد اليقين ولذة العلم ويخرجك من دائرة المقلدين وأهل الحيرة المتلددين الذين نبذوا هداتهم ولم يرضوا بهذه المصيبة حتى أضافوا إليها ماهو أعظم منها وهو أنهم مثلهم وربما يتعدى ذلك منهم من يختص بضرب من الصفاقة والوقاحة فيركب مركب إبليس لعنه الله تعالى في أنهم أفضل من أهل عصرهم من عترة نبيهم ويحتج لذلك بكثرة عبادته كما فعل الملعون.

وقوله: واعلم أن الاستدلال على تفضيل أهل البيت عليهم السلام يسقط جميع الأقوال، فلا وجه لإفراد كل فرقة منها بالذكر.

وقوله: ومما يؤيد ذلك مارويناه بالإسناد الموثوق به إلى النبي ﷺ أنه قال: (**قال لي جبريل طفت مشارق الأرض ومغاربها فلم أر أهل بيت أفضل من بني هاشم**[١])، فما ظنك بمذهب يؤدي إلى رد شهادة جبريل..... الملك الجليل سبحانه وتعالى، وأنكر فضل أفضل الخلق، فنعوذ بالله من الزيغ بعد الهدى ومواقعة أسباب الردى، ولأن أهل

---

[١] ولاشك أن النبي ﷺ أفضل بني هاشم. تمت

البيت مجمعون بحيث لايعلم خلافه أنهم أفضل الناس ولولا ذلك لما أوجبوا على الأمة الرجوع إلى أقوالهم والاقتداء بأفعالهم وإجماعهم حجة كما قدمنا، وهذا أعني اعتقاد فضل أهل البيت عليهم السلام عموماً مذهب الزيدية خصوصاً وطبقات الشيعة عموماً، ولم يعرفوا من بين الفرق إلا بذلك وبما يؤدي إليه مما ينبني عليه، وذلك أنه معتقد فضل أهل البيت عليهم السلام وأخذوا الدين عنهم بالأدلة وأوجبوا على سائر الخلق مشايعتهم على ذلك فسموا شيعة وذلك ظاهر، ولأنهم لو لم يعتقدوا فضلهم لم يصغوا إلى كلامهم كما فعل غيرهم من الناس، ولايعلم خلافاً في عموم ذلك فيهم عليهم السلام إلا مع الروافض الظالين والنواصب الكافرين. فنعوذ بالله من حالهم أجمعين وقد قال الله تعالى رداً عليهم {**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا...**الآية} (فاطر:٣٢) وأهل البيت عليهم السلام مجمعون بأنهم المرادون بهذه الآية وإجماعهم حجة كما قدمناه، وأخبر تعالى أنهم صفوته من خلقه وصفوة كل شيء أفضله، ولذلك قضينا بأنهم أفضل الخلق.

وقوله: وقد روينا عن أبينا رسول الله ﷺ أنه قال: (**من كان في قلبه مثقال حبة من خردل عداوة لأهل بيتي لم يرح رائحة الجنة**)، ولايعلم أشد لهم عداوة ولا أعظم مكيدة لدين الله ونبيه ﷺ ممن أنكر فضل عترته وساوى بينهم وبين غيرهم.

وقوله: وكيف يكون شيعيًّا لآل مُحَمَّد ﷺ من أنكر فضلهم واقتبس العلم بزعمه من غيرهم؟!.

وقوله: فما ظنك بمن أنكر فضل ثمرة رسول الله ﷺ أصلها وزعم مع ذلك أنه شيعي لها؟ ماتنفع الدعوى بغير شهود. وقال ﷺ: (**المرء مع من أحب وله ما اكتسب**) إلى أن قال: وورود الحوض لايكون إلاَّ لأتباع آل مُحَمَّد صلوات الله عليهم فهم أشياعهم، ولايكون ذلك إلاّ بالاعتراف بفضلهم ومطابقتهم في قولهم وعلمهم واعتقادهم، ولايرد الحوض إلاّ من خلصت مودته لهم ولاتخلص مودة من أنكر فضلهم وجحد حقهم وسوى بينهم وبين غيرهم.

وقوله: منكر فضل أهل البيت عليهم السلام يشارك قتلة زيد بن علي عليهما السلام وأصحابه ﷺ في سفك دمائهم ووزر قتالهم، لأن علة قتالهم لزيد إنكار فضله وفضل أهل بيته صلوات الله عليهم وما أوجب الله على الكافة من توقيرهم والرجوع إليهم وأخذ العلم عنهم والجهاد بين أيديهم.

وقوله: لاأعلم لإنكار هذه الفرقة المنتسبة إلى أهل البيت الشريف عند الله في الدنيا والآخرة وجهاً يصرف إليه إنكارهم لفضلهم سيما مع إيهامهم للناس أنهم خواصهم وأتباعهم دون غيرهم حتى إذا نسب خلافهم لهم ضجوا من ذلك وأنكروه، إلاّ عجبهم بنفوسهم واستنكارهم لأعمالهم، وقولهم: من أطول منا عبادة وأكثر منا علماً. ولم يعلموا أن العترة المطهرة التي ملكها الله تعالى أزمتهم وافترض عليهم الرجوع إليها في جميع الأوقات إلى آخر التعبد أزكى منهم عبادة وأغزر علماً وأرجح علماً وأرصن فهماً، وكيف لايكونوا كذلك وأهلاً لذلك وهم عترة رسول الله ﷺ وورثة علمه وصفوته من خلقه فنتج العجب الذي ذكرناه أنه لافضل إلاّ بعمل، وهذا كما ترى جهل وقد قدمنا بيانه، وانضاف إليه اعتقاد فاسد وهو أنهم أعمل الناس فازدوجا فأنتجا أنهم أفضل الناس ففرحوا بهذه النتيجة وأعجبوا بها ولم يبلغ فهمهم إلى أن النتائج لاتصح إلا أن تكون مقدماتها صادقة، وأن العجب يحمل صاحبه على دعوى مالم يجعل الله له.

وقوله: مت غيضاً أيها المخالف إن كنت رافضياً لأهل البيت عليهم السلام الذين أوجب الله سبحانه عليك الصلاة عليهم في الصلاة وذكر أبيهم في الأذان وأوجب عليك مودتهم في القرآن إلاّ أن تظلم رسول الله ﷺ أجره على الهدى والبيان، قال الله سبحانه{**قل لاأسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى**} (الشورى:٢٣) وقال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم{**وآت ذا القربى حقه**} (الإسراء:٢٦) فأتاهم الخمس عوضهم الحكيم سبحانه إياه عن الزكاة، فعلم الناس مراد الحكيم في المودة مع أنهم قد سألوه عن قرابته الذين أمرهم الله بمودتهم فقال: (**فاطمة وأبناؤها**) والرافضي عند أهل البيت: هو منكر

فضلهم وجاحد حقهم. كما أن الناصبي عندهم: من حاربهم. لايجهل ذلك أحد منهم ولامن أتباعهم البررة العلماء عليهم السلام وعلى أتباعهم الرحمة.

وقوله: ألا ترى أن العترة إذا أجمعت على حكم من الأحكام وخالفهم فيه جميع الخلق لم يسغ لهم خلافهم عند أهل البصائر وردهم الأدلة إليهم صاغرين، ومتى أجمعت الأمة أسودها وأحمرها وخالفهم واحد من أهل البيت عليهم السلام على قول ساغ له خلافهم، ولم تصح دعوى ادعاء الإجماع في تلك المسألة على قول الكافة، وهذا غاية الاختصاص بالشرف الكبير والتميز بالفضل العظيم.

وقوله في شرح الرسالة الناصحة: **فإن قيل**: إن إنكار الفضل بالنسب هو قول الشيخ[١] وهو عابد كما تعلمون.

قلنا: يوم النبي ﷺ خير من عبادته، وقوله ﷺ أولى بالاتباع من قوله، وقد قال تعالى{**فليحذر الذين يخالفون عن أمره** } (النور:٦٣) وخَوَّفَنَا من مخالفة النبي ﷺ ومخالفة عترته، ولم يُخوفنا من مخالفة الشيخ ولاغيره ممن تنكب منهاجهم لأن النبي ﷺ كان لايقول شيئاً من تلقاء نفسه، وإنما يقول ماأُوحي إليه من ربه وقد قال تعالى {**ماينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى**} (النجم:٣،٤) والشيخ قال ماقال من تلقاء نفسه.

وقوله في الرسالة الناصحة للأخوان بعد ذكره لشروط الاجتهاد وشروط من يصح أن يجتهد وأهل البيت عليهم السلام أحق بذلك، لأن الرجوع إليهم واجب لما ظهر من الأدلة بما قدمنا، ولأن اتباع آحادهم من العلماء يكون الناس إليه أسكن والظن لإصابته أغلب، والدليل على وجوب اتباع الإمام منهم قائم وهو الأمر بطاعته في قوله تعالى{**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**} (النساء:٥٩) وأولوا الأمر هم الأئمة عليهم السلام، وقال تعالى{**ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم**} (النساء:١٣) والطاعة تشمل ذلك وقد أمرنا بالرد إليه، والأمر يقتضي

---

[١] أي شيخ الصوفية تمت.

الوجوب ولأن قضاياه أحكام وقضايا غيره فتاوى، والحكم يسقط الفتوى، فإن كان وقت فترة فاتباع عالمهم أقوى.

وقوله عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة: **واعلم** أن من تأمل في أحد الأدلة فضلاً عن مجموعها، أما في دلالة العقل أو في كتاب الله سبحانه أو في سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو في إجماع الأمة أو العترة أو تتبع أقوال الأئمة عليهم السلام، عَلم صدق ماقلناه، ولكن وأين من يترك يصل إلى ذلك ويمنعه من ذلك إيجاب الرجوع إلى قول الشيخ؟.

وقوله: للدين قواعد لايستقيم إلا عليها وغايات لاينتهي إلا إليها، وتفضيل أهل البيت عليهم السلام قواعده والاقتداء بهم غاياته فمن بنى على غير قاعدة انهار بناؤه وتهافتت أركانه، ومن جاوز الغاية ضل سعيه وكانت النار سبقه.

وقوله: فأعداء أهل البيت عليهم السلام كالذين كانوا ربما اعترفوا بفضلهم في بعض الحالات يكونون أهون جرماً ممن ظاهره الدين وباطنه الانتقاص لعترة مُحَمَّد خاتم النبيئين صلوات الله عليه وعليهم أجمعين، ألا ترى أن من ناصبهم من بني أمية وبني العباس لايمكنهم صرف بواطن الناس عن هذه العترة الطاهرة، ولاأَنس الناس بهم في ذلك وظاهرهم الحرب والعداوة لهم وكلامهم فيهم غير مستمع. ومنكر فضلهم ممن ظاهره التقشف في الإسلام والعبادة قد غر الناس بعبادته، وصرفهم عن عترة نبيهم باعتقاده فهو فتنة لمن اغتر به ضال عن رشده فكيده حينئذ يكون أعظم من كيدهم وجرمه عند الله أكبر من جرمهم. **وقد روي عن أمير المؤمنين** عليه السلام **أنه قال**: قطع ظهري اثنان عالم فاسق يصد الناس عن علمه بفسقه، وذو بدعة ناسك يدعوا الناس إلى بدعته بنسكه.

وقوله: ربما احتجوا بقول يضيفونه إلى بعض من آبائنا عليهم السلام جهلاً بأحكام الإضافة وهو لم يصح، وإن صح وجب تأويله على موافقة كتاب الله وسنة رسول الله

ﷺ وحجج العقول، إلى قوله: فهذا الذي يجب عليه وحمل كلام الأئمة عليهم السلام لِئَنْ لاتتناقض حجج الله تعالى وبيناته، وينسب إلى أئمة الهدى عليهم السلام مخالفة نصوص الكتاب وأدلة العقول.

وقوله في الشافي: ألم تعلم أن المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيئين.

وقوله: كيف تخالف الذرية أباهاوقد شهد لهم النبي ﷺ بالإستقامة بقوله: (**إنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**).

وقوله: اعلم أن كافة أهل البيت الطاهرين من ذرية خاتم النبيئين ﷺ يدينون ويعتقدون أن لانجاة لأبي بكر وعمر وعثمان إلاّ بخلوص ولايتهم فيهم لأن الله تعالى أوجب محبتهم على جميع المكلفين وهم منهم.

وقوله: لو لم يتقلد الأمر أبوبكر ماتأهل له عمر، ولو لم يتقلده عمر ماطمع فيه عثمان، ولولا تقلده عثمان لم يطمع فيه معاوية ومن تبعه من جبابرة بني أمية، ولولا أخذه جبابرة بني أمية ماتقلده بنو العباس.

وقوله في شرح الرسالة الناصحة: ولم يعلم بين هذه العترة الطاهرة اختلاف في بيوت الإمامة لمن قام من أحد ولد البطنين الطاهرين الحسن والحسين عليهما السلام وهو جامع لخصال الإمامة إلى أيام المأمون وتصنع في عمل مذهب الإمامية يريد بذلك تفريق الشيعة والعترة وأطلق الأموال الخطيرة لمن يعلم منه الإلحاد وشدة كيده للإسلام، فصنفوا في ذلك كتباً ظاهرة السقوط والبطلان.

وقوله في بعض أجوبته الموجودة بخطه: وسألت عمن يرضي عن الخلفاء ويحسن الظن بهم وهو من الزيدية ويقول: أنا أقدم علياً عليه السلام وأرضي عن المشائخ مايكون حكمه وهل تجوز الصلاة خلفه؟

الجواب عن ذلك: أن هذه مسألة غير صحيحة فيتوجه الجواب عنها لأن الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولايعلم في الأئمة عليهم السلام من بعد زيد بن علي عليهما

السلام من ليس بجارودي وأتباعهم كذلك، وأكثر مانقل وصح عن السلف هو ماقلنا من التوقف على تلفيق واجتهاد وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً، وإنما هذا رأي المحصلين منهم، وإنما هذا القول قول بعض المعتزلة يفضلون علياً عليه السلام ويرضون عن المشائخ، فليس هذا يطلق على أحد من الزيدية، ولأنّا نقول: قد صح النص على أمير المؤمنين عليه السلام من الله تعالى ومن رسوله ﷺ وصحت معصية القوم وظلمهم وتعديهم لأمر الله سبحانه وتعالى، وإن كانت جائزة المعصية والترضية فما أبعد قول الشاعر في قوله:

إن كان يجزى بالخير فاعله شراً ويجزى المسيئ بالحسن

فويل لتالي القرآن في ظلم الليل وطوبى لعابد الوثن

ومن حاله ماذكرت لايعد من الزيدية راسّاً، وإنما هو من قول بعض المعتزلة وصاحب هذا القول معتزلي لاشيعي ولازيدي إلى قوله: والاحتراز من الصلاة خلف من يقول بذلك أولى.

وأما الفصل الرابع

وهو في ذكر جملة مما حكاه من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك.

فمن ذلك حكايته في شرح الرسالة الناصحة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: أيها الناس اعلموا أن العلم الذي أنزل الله على الأنبياء من قبلكم صار في عترة نبيئكم، فأين يتاه بكم عن أمر تنوسخ من أصلاب أصحاب السفينة هؤلاء مثلها فيكم وهم كالكهف لأصحاب الكهف، وهم باب السلم فادخلوا في السلم كافة، وهم باب حطة من دخله غفر له، خذوها عني من خاتم المرسلين، مجة من ذي حجة قالها في حجة الوداع: (**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**).

وحكايته في الشافي: لكلام فاطمة عليها السلام[١] مع من زارها من نساء المهاجرين والأنصار الذي منه قولها: أصبحت والله عائفة لدنياكم، قالية[٢] لرجالكم شنيتهم بعد أن سبرتهم[٣] ولفضتهم بعداد عجمهم[٤]، فقبحاً لفلول الحد وخور القناة، وخطل الرأي، وبئس ماقدمت لهم أنفسهم، إن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون، ويحهم لقد زحزحوها عن رواسي الرسالة وقواعد النبوة ومهبط الروح الأمين والطيبين لأهل الدنيا والدين ومانقموا عن أبي حسن إلى قولها: ولكن كذبوا وسيعذبهم الله بما كانوا يكسبون، ألا هلمن فاسمعن وماعشتن أراكن الدهر عجباً إلى أي ركن لجأوا وبأي عروة تمسكوا لبئس المولى ولبئس العشير وبئس للظالمين بدلا، استبدلوا والله..... بالقوادم والعجز بالكاهل، وبعداً وسحقاً لقوم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون.

قال عليه السلام: هذا قول فاطمة عليها السلام الذي لقيت عليه الله سبحانه، فلم نتعد طريقة من تحب الاقتداء به من الآباء والأمهات عليهم السلام.

وحكايته عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة لكلام الحسين بن علي عليهما السلام مع أعوان عمرو بن سعد من أهل الكوفة في اليوم الذي استشهد فيه رحمة الله عليه الذي منه قوله: تباً لكم أيتها الجماعة وترحاً[٥] حين استصرختمونا ولهين متجبرين فأصرخناكم موحدين مستعدين، سللتم سيفاً في رقابنا وحششتم علينا نار الفتن خبأها عدوكم وعدونا، فأصبحتم إلَباً على أوليائكم وبدا عليهم لأعدائكم بغير عدل أفشوه فيكم، ولاأمل له صح لكم فيهم إلاّ الحرام من الدنيا أنالوكم وخسيس عيش طعمتم فيه من غير

---

[١] وفي ذلك قوله عليه السلام: أتموت فاطمة غضبى ونرضى ماكذا يفعل البنون الكرام.

[٢] قالية: أي باغضة.

[٣] سبرتهم: أي خبرتهم.

[٤] لفضتهم بعداد عجمهم: أي مضغتهم.

[٥] وترحاً: وحزناً.

حدث منا ولارأي..... فهلاً لكم الويلات تجهمتمونا[١] والسيف لم يشهر والجأش طامن والرأي لم يستخف، ولكن أسرعتم إلينا كطيرة الذباب وتداعيتم كتداعي الفراش فقبحاً لكم وترحاً، فإنما أنتم من طواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونَبَذَة الكتاب ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام ومحرفي الكتاب ومطفئي السنن وقتلة أولاد الأنبياء، ومبيدي عترة الأوصياء.

وحكايته عن زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام التي هي قوله: فلو لم يكن من ذلك إلا ماروينا بالإسناد الموثوق به إلى أبي الجارود التميمي رحمه الله تعالى أنه قال: دخلت المدينة فإذا أنا بعلي بن الحسين وجماعة من أهل بيته وهم جلوس في حلقة فأتيتهم فقلت: السلام عليكم ياأهل بيت الرحمة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة كيف أصبحتم رحمكم الله؟ فرفع رأسه إليَّ فقال: أوما تدري كيف نمسي ونصبح؟ أصبحنا في قومنا بمنزلة بني اسرائيل في آل فرعون يذبحون الأبناء ويستحيون النساء، وأصبح خير الأمة يشتم على المنابر، وأصبح من يبغضنا يعطى الأموال على بغضنا، وأصبح من يحبنا منقوصاً حقه أو قال: حظه، أصبحت قريش تفتخر على العرب بأن مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وسلم قرشي، وأصبحت العرب تفتخر على العجم بأن مُحَمَّداً كان عربياً فهم يطولون بحقنا ولايعرفون لنا حقاً، إجلس يا أبا عمران فهذا صباحنا من مسائنا.

قال الإمام عليه السلام: فهذا كما ترى تصريح من علي بن الحسين عليهما السلام في محضر من أهل بيته قدس الله روحه وأرواحهم: بأنهم أفضل الخلق بنسبهم إلى رسول الله ﷺ وذلك طريق معرفة الإجماع، ولأن علياً بن الحسين عليه السلام قدوة وأن الفرد وحدة، ولأنه عليه السلام قد أكد ذلك بإجماع الكافة من العرب، وقريش بادعاء الشرف والفخر بالقرب إلى رسول الله ﷺ وأهل بيته أقرب من الكافة إليه صلوات الله وملائكته عليه وعليهم.

---

[١] أي أظهرتم الكراهة لنا قبل أن نصل إليكم تمت.

حكايته عليه السلام في الشافي لجواب زيد بن علي عليه السلام لهشام بن عبدالملك لما افتخر عليه ببني أمية وهو قوله على من تفتخر على هاشم أول من أطعم الطعام وضرب الهام وخضعت له قريش بإرغام، أم على عبدالمطلب سيد مضر جميعها وإن قلت مُعَدٍ كلها صدقت، كان إذا ركب مشوا وإذا انتعل احتفوا وإذا تكلم سكتوا، وكان يطعم الوحش في رؤوس الجبال والطير والسباع والإنس في السهل، حافر بئر زمزم وساقي الحجيج ربيع العمرتين، أم على بنيه أشرف رجال، أم على سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمله على البراق وجعل الجنة بيمينه والنار بشماله فمن تبعه دخل الجنة ومن تأخر عنه دخل النار، أم على أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب أخي رسول الله ﷺ وابن عمه المفرج الكرب عنه وأول من قال لا إلاه إلا الله بعد رسول ﷺ لم يبارزه فارس قط إلاّ قتله وقال فيه ﷺ مالم يقل في أحد من أصحابه ولا لأحد من أهل بيته.

وحكايته عليه السلام عن مُحَمَّد بن عبدالله النفس الزكية بكلام منه قوله: فنظر علي عليه السلام للدين قبل نظره لنفسه فوجد حقه لاينال إلاّ بالسيف المشهور، وتذكر ماهو به من حديث عهد بجاهلية فكره أن يضرب بعضهم بعض فيكون في ذلك ترك الألفة، فأوصى أبو بكر إلى عمر من غير شورى فقام بها عمر وعمل في الولاية بغير عمل صاحبه وليس بيده فيها عهد من رسول الله ﷺ ولاتأويل من كتاب الله إلا رأي توخاه هو فيه مفارق لرأي صاحبه جعلها بين سته ووضع عليهم آمراً، أمرهم إن هم اختلفوا أن يقتل الأول والأقل من الفئتين، وصغروا من أمرهم ماعظم الله وصاروا سبباً لولات السوء، وسدت عليهم أبواب التوبة، واشتملت عليهم النار بما فيها، والله جل ثناؤه بالمرصاد ولاحول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم.

وحكايته عليه السلام لجواب يحيى بن عبدالله عليه السلام لهارون الذي منه قوله: وإن أعش فمدرك ثأري داعياً إلى الله سبحانه وتعالى على سبيل رشاد أنا ومن اتبعني نسلك

قصد من سلك آبائي وإخوتي وإخواني القائمين بالقصد الدعاة إلى الحق، وإن مت فعلى سبيل ماماتوا غير راهب لمصرعهم ولاراغب عن مذهبهم فلي بهم أسوة حسنة وقدوة هادية فأول قدوتي منهم أمير المؤمنين رضوان الله عليه، إذ كان مازال قائماً وقت القيام ومع الإمكان حتماً والنهوض لمجاهدة الجبارين فرضاً، فاعترض عليه من كان كالظلف مع الخف، ونازعه من كان كالظلمة مع الشمس فوجدوا نعم الله من حزب الشيطان مثل من وجدت فظاهرهم مثل من ظاهرك، وهم بمكان الحق عارفون ولمواضع الرشد عالمون، فباعوا عظيم أجر الآخرة بحقير عاجل الدنيا ولذيذ الصدق بغليظ مرارة الإفك، ولو شاء أمير المؤمنين لهدأت له وركنت إليه بمحاباة الظالمين واتخاذ المضلين وموالات المارقين، ولكن أبى الله ورسوله أن تكون للخائنين متخذاً وللظالمين موالياً ولم يكن أمره عندهم مشكلاً، فبدلوا نعمة الله كفراً واتخذوا آيات الله هزواً وأنكروا كرامة الله تعالى وجحدوا فضيلة الله، فقال رابعهم[1]: أنّا تكون لهم الخلافة والنبوة حسداً وبغياً فقديماً ماحسد النبيئون وأبناء النبيئين الذين اختصهم الله بمثل ما اختصنا فأخبر عنهم تبارك وتعالى فقال{**أم يحسدون الناس ماآتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيما** } (النساء:٥٤) فجمع لهم المكارم والفضائل والكتاب والحكمة والنبوة والملك العظيم.

وحكايته عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة عن القاسم بن إبراهيم عليه السلام أنه قال في أول كتاب تثبيت الإمامة: الحمدلله فاطر السماوات والأرض، مفضل بعض مفطورات خلقه على بعض بلوى منه تعالى للفاضلين بشكره، واختباراً للمفضولين بما أراد في ذلك من أمره ليزيد الشاكرين في الآخرة بشكرهم من تفضيله، وليذيق المفضولين بسخط إن كان ذلك منهم من تنكيله ابتداء في ذلك للفاضلين بفضله، وفعلاً فعله

---

[1] يعني المغيرة.

بالمفضولين عن عدله لقوله جل ثناؤه وتباركت وتقدست أسماؤه {**لايسأل عما يفعل وهم يسألون**} (الأنبياء:٢٣).

قال الإمام عليه السلام: فهذا تصريح منه عليه السلام بالمفاضلة منه بين خلقه وبأنه ابتدأهم بذلك وأنه أوجب على الفاضلين الشكر وعلى المفضولين الصبر، وأن المفضولين إن سخطوا حكمه وقسمته في ذلك نكلهم، وأن الفاضلين إن شكروا زادهم في الآخرة وأعطاهم ثواب الشاكرين، وهذا مذهبنا بغير زيادة ولانقصان قد أجمله صلوات الله عليه في هذا الفصل، والحمد لله الذي جعلنا من ذريته وهدانا لسلوك منهاجه، فالواجب على العاقل إنصاف نفسه، وتصفح قول هداته وأئمته وإمعان النظر في كتاب ربه، والاقتداء بالمستحفظين من عترة نبيه ﷺ.

وحكايته عليه السلام لمثل ذلك عن مُحَمَّد بن القاسم عليه السلام التي عقبها بقوله: وما حكيناه عن مُحَمَّد بن القاسم مذكور في سيرة الهادي عليه السلام، وقد كان في قول القاسم كفاية ولكن أردنا مظاهرة أقوال آبائنا عليهم السلام ليعلم المستبصر اللبيب أنَّا على منهاجهم نلقطه لقطاً، وأن من انتسب إلى آبائنا ورفضنا جعل ذلك تدلياً لأمره وتلبيساً على العوام بمكره، وأنه كما خالفنا هو أيضاً مخالف لآبائنا عليهم السلام، وإنما انتسب إليهم إلحاداً في الدين وتمويهاً على ضعفة المسلمين.

وحكايته عن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليهما السلام لما ذكر في كتاب الفوائد من مفاضلة الله سبحانه وتعالى بين الأجسام، وكذلك ماذكره عليه السلام في كتاب الشريعة من اعتبار الكفاءة في النسب. ثم عقب ذلك عليه السلام بقوله: وذلك مذهبه عليه السلام ومذهب الأئمة من أولاده إلى يومنا هذا، وفيه دلالة واضحة لمن أنصف عقله، لأن الناس لو كانوا عنده على سواء لم يعتبر إلا كفاءة الدين، فظهر فساد قول من يزعم أن الناس لاتفاضل بينهم، وأن الله تعالى لم يفاضل بين خلقه معلوم لكل من لم يتخذ إلهه هواه.

وحكايته عليه السلام عن المرتضى لدين الله مُحَمَّد بن يحيى عليهما السلام أنه قد صرح في مسائله: بأن إجماع العترة عليهم السلام منعقد على أنهم أفضل الخلق، وأن الواجب على جميع أهل الملل الرجوع إليهم والانقياد لأمرهم.

قال الإمام عليه السلام: ولاإشكال فيه فيحتاج إلى ذكر مواضعه.

وحكايته عليه السلام لرسالة القاسم بن علي العياني عليهما السلام إلى أهل طبرستان التي منها قوله: أصل التأويل أول الخبال، والإختلاف في الأئمة أول الضلال، والاعتماد على غير العترة أول الوبال[1]، أصل العلم مع السؤال، وأصل الجهل مع الجدال، العالم في غير علمنا كالجاهل بحقنا، الراغب في عدونا كالزاهد فينا، المحسن إلى عدونا كالمسيئ إلينا، الشاكر لعدونا كالذام لنا، المتعرض لنحلتنا كالمعادي علينا، معارضنا في التأويل كمعارض جدنا في التنزيل، الراعي لما لم يسترع كالمضيع لما يسترعي، القائم بما لم يستأمن عليه كالمعتدي فيما استحفظ، الخاذل لنا كالمعين علينا، المتخلف عن داعينا كالمجيب لعدونا، معارضنا في الحكم كالحاكم بغير الحق، المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيئين، هاهنا أصل الفتنة ياجماعة الشيعة.

قال الإمام عليه السلام: وأقول صدق عليه السلام أن أصل الفتنة التفريق بين العترة عليهم السلام.

وحكايته عليه السلام لكلام الحسين بن القاسم عليهما السلام الذي منه بعد استدلاله على حصر الإمامة من جهة العقل قوله: فمن هاهنا وجب أن تكون الإمامة في أهل بيت معروفين وبالفضل والشرف مخصوصين، وأما في الكتاب الله فقول الله سبحانه وتعالى{**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**} (الأحزاب:٣٣) وقوله سبحانه لنبيئه ﷺ{**قل لاأسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى**} (الشورى:٢٣) فافترض سبحانه وتعالى مودة ذوي القربى من رسوله، فيا أيها الأمة الضالة عن سبيل

---

[1] الوبال: الهلاك.

رشدها الجاهدة في هلاك أنفسها، أُمرتم بمودة آل النبي ﷺ، أم فرض عليكم مودة تيم وعدي؟ ومن الذين أذهب الله عنهم الرجس إلا الذين أمر بمودتهم من ذوي القربى من آل نبيئكم، فهذه بحمد الله حجج واضحة منيرة لاتطغى وشواهد مشهورة لاتخفى إلا على مكابر عمي أو شيطان غوي قد كابر عقله ورفض لبه.

قال الإمام عليه السلام: هذا كلامه صلوات الله عليه وقد تقدم ماذكرنا في ذلك من كلام الله سبحانه وتعالى وكلام رسول ﷺ وأقوال أولاده الأئمة السابقين عليهم سلام رب العالمين، وتركنا من ذلك الأكثر لعلمنا أن في دون مأوردنا كفاية لمن نظر بعين البصيرة وانقاد لحكم الضرورة.

وحكايته عليه السلام عن الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليهما السلام أنه قال في تفسير قول الله تعالى{**والذين يقطعون مأمر الله أن يوصل ويفسدون في الأرض**} (الرعد:٢١) أولئك هم الذين لايوجبون محبة آل مُحَمَّد صلوات الله عليهم أجمعين وينكرون فضلهم.

قال الإمام عليه السلام: وهذا معنى قوي عندنا، وبه نقول والله سبحانه وتعالى أعلم. تم ذلك والحمد لله رب العالمين، ويتلوه كتاب التصريح بالمذهب الصحيح.

كتاب

التصريح بالمذهب الصحيح

تأليف

السيد العالم العامل نور الدين ونمير الموحدين

حميدان بن يحيى بن حميدان بن القاسم بن الحسن

القاسمي قدس الله روحه في الجنة آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب:

أحمد الله حمد معترف بوحدانيته وجلاله وعدله، وحكمته سبحانه وتعالى في جميع أفعاله وأقواله، مؤدٍ لما يجب من شكر سَنِي مواهبه الهنية ونواله، وما لايُحصى له عدد من جزيل أنعامه وأفضاله، وتركيبه فينا العقول المميزة بين صحيح القول ومحاله، وإحكامه لما صرف في كتابه المبين من آياته وأمثاله، وهدايته لمعرفة معالم دينه الحنيف وإكماله، ولما افترض

من الوقوف عند حدود حرامه وحلاله، وإيجابه للتمسك بعترة من خصه بختم إرساله مُحَمَّد ﷺ.

وبعد:

فإن الغرض بهذا المختصر وتأليفه والأرب الذي دعا إلى جمعه وتصنيفه هو: التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بتصريح الحق وتعريفه، وكشف لُبس من لبَّسه بمغالط تأويلاته وتحريفه، ومشاركته بين الخالق والمخلوق في بعض وصفه وتكييفه وتهجينه[١] بأقوال الموحدين من الأئمة، وتعنيفه وتعظيمه لما زعم أنه من دقيق علم الكلام ولطيفه الذي ادعت المعتزلة أنهم استنبطوه بثواقب العقول، وأوهموا أنهم ميزوا به بين كل معلوم ومجهول فيما اعتمدوه من رفضهم للأئمة آل الرسول ﷺ، واعتقدوه من جواز تقديم الأبعد المفضول وابتدعوه من الأقوال المزخرفة في الفروع والأصول الخارجة بمن اغتر بها عن حد المسموع والمعقول، وفي سلوكهم لطريقة الفلاسفة في الجدال ولبس أدلة الهدى بمغالط الضلال، وادعائهم الحق فيما اخترصوه من مذهبهم والسبق إلى ما امتدحوا به من لقبهم وتسميتهم لبدعهم باسم العدل والتوحيد، وتطهرهم بذم الجهل والتقليد ليصدوا بذلك من اغتر به من أغمار الأمة، ويصدوهم به عن التمسك بعلوم الأئمة الذين اصطفاهم الله لإرث الكتاب وإيتاء الحكمة وفصل الخطاب، وجعلهم حفظة للعقول عن تجاوز الغايات والاختيار لسبل مهاوي الغوايات، وملجأ لكشف ما التبس من الشبهات، وتبيين ما اختلف فيه من تأويل الآيات المتشابهات وما يوافقها من الأخبار المزخرفة وتفرع عنها من القياسات المتكلفة، ولذلك أمر المؤمنين بالاعتماد في السؤال عليهم والرد لكل شيء اختلفوا فيه إليهم، وحتم لهم بالمودة حتماً لازماً، وحكم في الصلاة بالصلاة عليهم حكماً واجباً، وأخبر سبحانه وتعالى بتطهيره لهم ليشهر بذلك فضلهم، وبين في محكم كتابه المبين أنه اختارهم على علم على العالمين لعلمه سبحانه وتعالى باهتدائهم إلى سواء الصراط

---

[١] وتهجينه: أي وذمه.

المتوسط بين التفريط والإفراط ولما زادهم بعد اهتدائهم من الهدى الذي جعلهم لأجله ممن بهم يهتدي ويقتدى، ثم أن من أنكر البدع وأشهر الشنع طموح العجب بأهواء المعتزلة إلى الطمع في النزول بهذه المنزلة تحكماً في الدين وغلواً وتعظُّماً على المنتجبين وعلواً وليس في ذلك بأعجب حكاية ولاأعظم في الدين نكاية من سايَر رفضه الأئمة السابقين والبغضة لكافة العترة المحقين لولا ميل من خدعوه بزخارف الأقوال من الجامعين بين التشيع والاعتزال إلى الترجيح لأقوالهم والتصحيح لمحالهم والتعظيم لأخطارهم والتفخيم لأنظارهم والتفضيل لمذهبهم والتبجيل لكتبهم ليتوصلوا بذلك إلى اعتزال علوم الأئمة الهادين، والوصف لهم بقلة العلم بدقائق النظر في أصول الدين، واعتذروا لهم في التقصير عن بلوغ المراد في نشر العلوم وهداية العباد بأنهم قنعوا بالجُمَل واشتغلوا بالجهاد.

فلما سمعت ذلك عنهم وسمعته شفاهاً من بعض من عرفت منهم مع علمي ببعض ما يدحضه من الأدلة الباهرة، وينقضه من أقوال أئمة العترة الطاهرة.

تعين عليَّ حينئذ فرض التصريح بما علمت من أدلة المذهب الصحيح، واجتهدت في ذلك بحسب الإمكان لكي لا أكون ممن ذمه الله تعالى بالكتمان، واعتمدت بعد التوكل على الله والتفويض إليه، والاعتماد فيما قصدت من ذلك عليه على التبيين لمذهب الأئمة عليهم السلام في أهم ماخالفهم فيه أهل علم الكلام، وأهم ماوقع بينهم فيه من الإختلاف مسائل الإمامة والذوات والأوصاف ومع ماهو في حكم المشتق منها والمتفرع من المسائل عنها، وجملة الكلام في ذلك يقع في خمسة مواضع:

الأول: في ذكر جملة من مقدمات البلوى التي ينبني عليها الكلام في علوم الدين.

والثاني: في مسائل الإمامة لكونها من أول ماوقع فيه الإختلاف بين الأمة.

والثالث: في الصانع ومايستحق من الصفات لذاته أو لفعله.

والرابع: في العالم وصفات ذواته وذكر فنائه.

والخامس: في ذكر جمل من أصول مغالط المعتزلة التي أوهموا أنها أدلة.

أما الموضع الأول

[في ذكر جملة من مقدمات البلوى التي ينبني عليها الكلام في علوم الدين]

فهو ينقسم إلى سبعة فصول:

الأول: في ذكر عموم البلوى وبيان وجه الحكم فيها.

والثاني: في البلوى باختلاف طرق العلم وذكر بعض أمثلتها وما يجب ترتيبه منها.

والثالث: في البلوى بمقارنة هوى النفس للعقول.

والرابع: في البلوى باشتمال القرآن على المحكم والمتشابه.

والخامس: في البلوى بجواز استعمال المجاز مع الحقيقة في كثير من الأسماء والعبارات.

والسادس: في البلوى بالتخلية والتمكين لأعداء الحق والمحقين.

والسابع: في البلوى بإيجاب الولاء والبراء في الدين.

أما الفصل الأول

[في ذكر عموم البلوى وبيان وجه الحكم فيها]

فكل عاقل على الجملة مبتلي بضروب من البلوى ولذلك سمي متعبداً ومكلفاً وذلك ظاهر في كتاب الله سبحانه مما يكثر عن الاختصار من ذلك قول الله تعالى{ **إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيرا** } (الإنسان:٠٢).

وقال تعالى{**الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً**} (الملك:٠٢).

وقال{ **ونبلوكم بالشر والخير فتنة**} (الأنبياء:٣٥).

وقال في بلوى المفاضلة {ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم} (البقرة:٢٥٣) وقال{وكذلك فتنّا بعضهم ببعض ليقولوا أهؤلاء مَنَّ الله عليهم من بيننا} (الأنعام:٥٣).

وهذا موضع الفائدة من هذا الفصل وهو التنبيه على عظم معرفة هذه البلية التي هلك لأجلها أكثر الأولين والآخرين.

وأما بيان وجه الحكمة في الابتلاء فهو: ما أخبر الله سبحانه من التمييز بين المطيعين والعاصين بما يظهر عند البلوى عن إسرارهم، لأنه سبحانه لحكمته لا يعذب على ما يعلم من معاصي العباد قبل ظهورها، وظهورها لا يكون إلاَّ بالامتحان كما قال تعالى {الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين} (العنكبوت:١،٢) وقال {ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب } (آل عمران:١٧٩).

ومن أمثلة ذلك ما حكاه سبحانه من امتحانه للملائكة بإيجاب السجود من أجل آدم فسجدوا إلاَّ إبليس، وامتحانه لأصحاب طالوت بتحريم الشرب من النهر، وامتحانه لأصحاب القرية بتحريم صيد يوم السبت، وامتحانه لقوم موسى بمغيبه عنهم واستخلافه لهارون فيهم وأشباه ذلك.

مما يدل على أنه سبحانه وتعالى يمتحن أهل كل عصر إلى يوم القيامة بما يميز بينهم ويوجب له الحجة عليهم ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة، ولذلك قرن سبحانه وتعالى وجوب طاعته على المؤمنين بطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر القائمين بمقام رسوله ﷺ وأمرنا بالرد إليهم وأمر نبيه أن يعرف الأمة بهم. **ومما يؤيد هذه الجملة** من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قوله: فبعث الله منهم رسله، وواتر إليهم انبيائه ليستادوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منشأ نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول،

ويروهم آيات القدرة من سقف فوقهم مرفوع، ومهاد تحتهم موضوع، ومعايش تحييهم، وآجال تفنيهم، وأوصاب تهرمهم، وأحداث تتابع عليهم.

وقوله عليه السلام: ولم يُخِل الله سبحانه وتعالى خلقه من نبي مرسل وكتاب منزل، وحجة لازمة ومحجة قائمة.

وقوله عليه السلام في البلوى: ولكن الله سبحانه يبتلي خلقه ببعض مايجهلون أصله تمييزاً بالاختبار لهم، ونفياً للإستكبار عنهم.

وقوله عليه السلام في إبليس ومن اقتدى بفعله: فعدو الله تعالى إمام المتعصبين وسلف المستكبرين الذي وضع أساس العصبية، ونازع الله رد الجبروتية، وأدرع لباس التعزز، وخلع قناع التذلل **إلى قوله**: فمن بعد إبليس يسلم على الله بمثل معصيته، كلاَّ ماكان الله تعالى ليدخل الجنة بشراً بأمر أخرج به منها ملكاً، حكمه في أهل السماء وأهل الأرض واحد، ومابين الله وبين أحد من خلقه هوادة في إباحة حما حرمه على العالمين.

وأما الفصل الثاني

فهو في البلوى باختلاف طرق العلم، وذكر بعض أمثلتها، ومايجب ترتيبه منها.

فوجه الحكمة فيها التمييز بين من يقف بعقله على حدِّه وفرضه، ومن يتعدَّ الحدود بوهمه ويتعاطى معرفة مالاعلم له به، وذلك لأن من المعلومات مالا طريق لكل المكلفين أو لبعضهم إلى معرفته على الجملة أو على الجملة والتفصيل لكونها من الغيوب التي استأثر الله تعالى بعلمها أو خص بعلمها بعض عباده، وشاهد ذلك قوله سبحانه وتعالى{**ويخلق مالا تعلمون**} (النحل:٠٨).

وقوله تعالى{**وما أوتيتم من العلم إلاَّ قليلا**} (الإسراء:٨٥).

وقوله{**وفوق كل ذي علم عليم**} (يوسف:٧٦).

وقوله تعالى{**وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء**} (آل عمران:١٧٩).

وقوله{**ولا يحيطون بشيء من علمه إلاَّ بما شاء**}.

وقوله{**ولا تقف ماليس لك به علم**} (الإسراء:٣٦).

ومن المعلومات: مافطر الله العقول على معرفته ضرورة، وهو على الجملة: **كل ما** يعد من خالف فيه مكابراً لعقله ومن أمثلة مايتعلق بذكره الغرض منها العلم بأنه يستحيل إثبات متوسط بين النفي والإثبات نحو **شيء ولا شيء**، فإنه لايجوز أن يتوسط بينهما إلاَّ مايعلم ضرورة أنه محال نحو أن يوصف أمر بالنفي والاثبات معاً فيقال: **شيء ولاشيء**، أو يوصف بنفيهما معاً فيقال: **لاشيء ولا لاشيء**، وكذلك الجمع بين صفتي القدم والحدوث نحو أن يوصف أمر بأنه محدَث وأزلي أو محدَث ولانهاية لجنس ذاته أو محدَث ولا أول لذاته، وكذلك الجمع بين صفتي الوجود والعدم نحو أن يوصف أمر بأنه ثابت معدوم وأشباه ذلك مما يكثر عن الإحصار.

ومن المعلومات: ماطريق معرفته درك الحواس الخمس وأمثلتها ظاهرة في الأجسام والأعراض.

ومنها: ماطريق معرفته درك النفس نحو الفرح والغم والتوهم وأشباه ذلك مما قد ذكره الأئمة عليهم السلام.

ومنها: ماطريق معرفته النظر العقلي والقياس الاستدلالي نحو الاستدلال بالصنع على أن له صانعاً، والاستدلال على مخالفة كل نقيض لنقيضه لكونه نقيضاً له ولذلك وجب وصفه سبحانه وتعالى بأنه شيء لاكالأشياء وأنه ليس كمثله شيء، وكذلك الاستدلال بمعلوم النشأة الأولى على جواز ماسيكون في النشأة الأخرى.

ومما نبَّه الله سبحانه وتعالى به على ذلك قوله تعالى{**ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون**} (الواقعة:٦٢).

وقوله تعالى{**قل يحيها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم** } (يس:٧٩).

ومن المعلومات: ماطريق معرفته خبر من يجب قبول خبره إما لحكمته وإما لعظمته وإما لوجوب طاعته.

وهذه الجملة تشتمل على الكتاب والسنة وإجماع الأمة والعترة وأقوال الأئمة الأعصار وهم أولي الأمر الذين أوجب الله طاعتهم مع طاعته وطاعة رسوله وأمر بسؤالهم والرد إليهم، وهو سبحانه وتعالى لايأمر بسؤال من لايجب قبول أخباره عما سئل عنه.

وأما ما يجب ترتيبه في ذلك:

فأدلة **العقل** مقدمة على أدلة السمع بمعنى أنه لايجوز القنوع بالتقليد فيما تجب معرفته بالعقل، وأنه لايحتج بالفرع على من ينكر أصله.

ثم **الضروري** من المعلومات مقدم على الاستدلالي بمعنى أنه كاف به في الاستدلال، وأنه لايجوز التوصل بالنظر والاستدلال إلى مخالفته.

والكتاب مقدم على السنة، بمعنى أنه لايجوز مخالفة محكم الكتاب بما ينسب إلى السنة، لأنه يجب عرض ما اختلف فيه من السنة على محكم الكتاب.

والسنة مقدمة على الإجماع بمعنى أنه لايصح دعوى الإجماع على مايخالف محكم السنة.

والإجماع مقدم على أقوال أولي الأمر بمعنى أنه لايجوز أن ينسب إلى الأئمة الهادين مايخالف الإجماع.

ثم **أقوال الأئمة** مقدمة على ماعداها بمعنى أنه لايجوز معارضة الأئمة بأقوال مخالفيهم.

ومما ينبَّه على النظر في معاني هذا الفضل من كلام النبي ﷺ قوله: (**من أخذ دينه عن التفكر في آلاء الله والتدبر لكتابه والتفهم لسنتي زالت الرواسي ولم يزل**)، وقوله: (**تفكروا في المخلوق ولاتفكروا في الخالق**)، وقوله: (**أنا مدينة العلم وعلي بابها**)، ونحو ذلك مما نبَّه على معرفة طرق العلم والأخذ له من أهله.

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه من كتاب نهج البلاغة قوله: وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في القرآن فرضه، ولا في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة الحق أثره، فَكِل علمه إلى الله فذلك منتهى حق الله عليك.

وأما الفصل الثالث

وهو في البلوى بمقارنة هوى النفوس للعقول.

فوجه الحكمة في ذلك ماتقدم ذكره من التميز، لأن الله سبحانه وتعالى لو أخلى العقول المركبة في البشر عن هوى النفوس لم يظهر الفرق بين من يُحَكِّم عقله على هوى نفسه وبين من يؤثر هوى نفسه على عقله، ولا الفرق بين الملائكة عليهم السلام وغيرهم، ولو أخلى هوى نفوس المكلفين من البشر عن العقول لأشبهوا البهائم، ولأجل عظم البلوى بهوى النفس ضرب بها المثل بالعدو الذي إن غفلت عنه لم يغفل عنك، ولذلك وصفها الله سبحانه وتعالى بأنها أمّارة بالسوء ومُسَوِّلة للقبيح، وضرب المثل للعقل بالحكم الذي إن طلبته وجدته وإن غفلت عنه لم يطلبك، ولذلك قال سبحانه وتعالى{**لهم قلوب لايعقلون بها**} (الحج:٤٦) وقال{**أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها**} (النساء:٨٢) واتباع هوى النفس هو سبب كل معصية لله ولرسوله، وسبب الاعتراض بالشبه على الأدلة، وبالمتشابه على المحكم، وبأئمة الضلال وعلماء السوء على أئمة الهدى، وهو سبب استحقاق كل عقوبة كانت في الدنيا وماسيكون في الآخرة.

ولأجل عظم البلوى بهوى النفوس سمى النبي ﷺ جهادها الجهاد الأكبر.

ومما ينبه على ذلك من كتاب الله تعالى قوله {**أفكلمَّا جاءكم رسول بما لاتهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون** } (البقرة:٨٧).

وقوله{**إن تتبعون إلاّ الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى**} (الأنعام:١١٦).

وقوله{وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى} (النازعات: ٤٠).

ومن الأخبار المروية عن النبي ﷺ قوله: (**إنما يؤتى الناس يوم القيامة من إحدى ثلاث: إما من شبهة في الدين ارتكبوها أو شهوة للذة آثروها أو عصبية لحمية أعملوها**).

وقوله: (**إني أخاف على أمتي أعمالاً ثلاثة: زلة عالم ، وحكم جائر، وهوىً متبع**).

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة قوله: إنما بدو وقوع الفتن أهواء تتبع، وأحكام تبتدع يخالف فيها كتاب الله ويتولى عليها رجال رجالاً على غير دين الله، فلو أن الباطل خلص من مراج الحق لم يخف على المرتادين، ولو أن الحق خلص من لبس الباطل لانقطعت عنه ألسن المعاندين، ولكي يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث فيمرجان، فهنالك استولى الشيطان على أوليائه، وينجوا من سبقت لهم من الله الحسنى.

وأما الفصل الرابع

وهو في البلوى باشتمال القرآن على المحكم والمتشابه.

فلأن الله سبحانه وتعالى لو جعله ضرباً واحداً جلياً علمه مستمراً حكمه لم يظهر به الفرق بين المؤمن بلسانه وقلبه، والمؤمن بلسانه دون قلبه، ولو لم يظهر لم يتميز بعد النبي ﷺ عدو أئمة الهدى من وليهم، وإنما جعله الله سبحانه مشتملاً على المحكم والمتشابه والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ وأشباه ذلك مما لأجل البلوى به ظهر به كل مؤمن بلسانه متبع لهوى نفسه، وأمكنه لأجله أن يعارض محكم الكتاب والسنة بزخرف التأويلات ومبتدع الروايات المستحيلات، فلذلك تبين رفضه للأئمة الهادين وظهر الفرق بينه وبين المخلصين للدين، وعظمت به البلوى على المسترشدين والمقلدين.

ومما يشهد بصحة ذلك من كتاب الله قول الله تعالى{**هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنَّ أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلاّ الله والراسخون في العلم يقولون آمنا كل من عند ربنا وما يذكر إلاَّ أولو الألباب** } (آل عمران:٠٧).

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام قوله المحكي عنه في نهج البلاغة: واعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام[١] السدد المضروبة دون الغيوب الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله اعترافهم بالعجز عن تأويل ما لم يحيطوا به علماً، وسمى تركهم للتعمق فيما لم يكلفوا البحث عن كنهه رسوخاً.

وقوله: إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وناسخاً ومنسوخاً وعاماً وخاصاً ومحكماً ومتشابهاً وحفظاً ووهماً، وقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً فقال: (**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ[٢] مقعده من النار**).

وقوله: فإنه لا سوى إمام الهدى وإمام الردى. وقد قال النبي ﷺ: (**إني لا أخاف على أمتي مؤمناً ولا مشركاً، أما المؤمن فيمنعه الله بإيمانه، وأما المشرك فيمنعه الله بشركه، ولكني أخاف عليهم منافق الجنان عالم اللسان يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون**).

وقوله: دعه يا عمار، فإنه لم يأخذ من الدين إلاَّ ما قارنته الدنيا، وعلى عهد لبَّس على نفسه ليجعل الشبهات عاذراً لسقاطته.

وأما الفصل الخامس

وهو في البلوى بجواز استعمال المجاز مع الحقيقة في كثير من الأسماء والعبارات.

فذلك ظاهر في إباحة الله تعالى لعباده أن يتسموا مجازاً بما هو من أسمائه حقيقة نحو الملك والقادر، وإضافته إلى نفسه مجازاً ما هو من صفاتهم حقيقة نحو العين واليد، وذلك

---

[١] الاقتحام: الدخول في الشيء من غير مبالاة.

[٢] فليتبوأ: فليختار.

هو الذي يجب أن يحمل عليه كل اسم سمي به الله وغيره من الأسماء المشتركة في اللفظ دون المعنى، ولا يجوز أن يجعل من قبيل أسماء الأجناس التي يتوصل بها إلى القياس، لكون أسماء الأجناس من خصائص المحدثات التي يتعالى الله سبحانه عنها لقوله{ **ليس كمثله شيء**} (الشورى:١١) وإذا لم يكن له مثل فليس له جنس، وإذا لم يكن له جنس فالمشاركة بينه وبين غيره فيما يتوصل به إلى القياس له على غيره يكون إلحاداً في أسمائه وعدولاً عن طريق معرفته وتحريفاً للكلام عن مواضعه، وتلبيساً على من لم يميز بين ما يكون من الأسماء مشتركاً بين أشياء مختلفة نحو العين والوجه، وما يكون من الأشياء مسمى بأسماء مترادفة نحو وجود الشيء وثبوته وكونه وكنهه وذاته وعينه وقدمه وأزله أو حدوثه وتجدده، إذا أُريد بالتجديد كونه بعد أن لم يكن، وما يدل من الأسماء على نفي المسمى نحو العدم والمعدوم، وما يدل على إثبات مسمى غير مُكَيَّف ولا مُعيَّن نحو الشيء والموجود، وما يدل على اثبات مسمى مكيَّف مجانس نحو الجسم والحيوان، وما يدل على إثبات صفة زائدة على ذات الموصوف نحو القادر من المخلوقين لكونه قادراً بقدرة بخلاف الباري سبحانه لكونه قادراً لا بقدرة وأشباه ذلك من تصاريف الكلام، واختلاف معاني الأسماء والعبارات التي لأجل البلوى باختلافها ظهر الفرق والتمييز بين الأئمة الموحدين وبين من خالفهم في علوم الدين على ما سيأتي من شواهد ذلك وبيان ما يحتاج إلى بيانه فيما بعد انشاء الله تعالى.

وأما الفصل السادس

وهو في البلوى بالتخلية والتمكين لأعداء الحق والمحقين.

فوجه الحكمة في ذلك إظهار ما علم الله سبحانه من صبر الأنبياء والأئمة عليهم السلام وأتباعهم على كراهية ما ابتلاهم به من المحن في دنياهم، وإظهار ماعلم سبحانه من حسد أعدائهم لهم وقلة صبرهم على ما ابتلاهم من إيجاب طاعتهم، ومثلهم إلى متابعة أهوائهم لما في الميل إلى الدنيا من حصول شهوات أنفسهم التي لأجل الحب لها تظاهر

أئمة الضلال وعلماء السوء وأتباعهم على عداوة أئمة الهدى والصد عنهم، وعلى المعارضة لأدلة العقول بشبه أوهام النفوس، ولمحكم الكتاب والسنة بمتشابه الآيات وزخارف الروايات، ولما يجب من توقير الأئمة الهادين بتعظيم الرؤساء المضلين.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من كتاب الله سبحانه وتعالى قوله في ذكر البلوى بالتخلية والاملاء{**وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك مافعلوه فذرهم وماهم يفترون**} (الأنعام:١١٢).

وقوله تعالى{**فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لايعلمون وأملي لهم إن كيدي متين**} (القلم:٤٤).

وقوله في ذم الأكثر من الناس عموماً ومن العلماء والعباد خصوصاً{**وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين**} (يوسف:١٠٣).

وقوله{**وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلاَّ الظن وإن هم إلاَّ يخرصون**} (الأنعام:١١٦).

وقوله تعالى{**ياأيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله...**الآية} (التوبة:٣٤).

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام في ذم الأكثر من أهل عصره والوعظ لمن يغتر بالكثرة.

قوله: واعلموا رحمكم الله إنكم في زمان القائل فيه بالحق قليل، واللسان عن الصدق كليل، واللازم للحق ذليل.

وقوله: ولقد أصبحنا في زمان اتخذ أكثر أهل الغدر كَيِّساً، ونسبهم أهل الجهل فيه إلى حسن الحيلة، مالهم قاتلهم الله قد برى الحُوَّل[١] القُلَّب وجه الحيلة ودونها مانع من الله ونهيه، فيدعها رأي العين بعد القدرة عليها، وينتهز فرصتها من لاخريجة له في الدين.

---

[١] أي كثير التحول والتقلب، وهو الرجل الخارق المجرب للأمور.

وقولـه في ذكـر قلـة أنصـاره علـى أهـل السـقيفة: فنظـرت فـإذا لـيس لي ناصـر ولاذاب ولامساعد إلاَّ أهـل بيتي، فظننت بهم عـن المـوت، وأغضيت عـن القـذى، وشربت على الشَجَى[1]، وصبرت على أخذ الكظم وعلى أَمَرّ من العَلْقَم.

وقوله: ياأيها الناس لاتستوحشوا في طريق الهدى لقلة أهله. وقوله للحارث بن حوط لما قال له: ياأمير المؤمنين إن أهل الشام مع كثرتهم على الباطل وأن أهل العراق مع قلتهم على الحق. **فقـال:** ياحـار إنـه لملبـوس عليـك، إن الحـق لايعـرف بالرجـال وإنمـا الرجـال يعرفون بالحق، فاعرف الحق تعرف أهله قلّوا أم كثروا، واعرف الباطل تعرف أهله قلّوا أم كثروا.

وقوله له أيضاً لما قال له: أترى أني أعرف أصحاب كانوا على ضلال: ياحار إنك نظرت تحتك ولم تنظر فوقك، فحرت إنـك لم تعرف الحـق فتعـرف مـن أتاه، ولم تعـرف الباطـل فتعـرف مـن أتاه. فقـال: إني أعتـزل مـع سـعد بـن مالـك وعبـدالله بـن عمـر. **فقـال** عليـه السلام: إن سعداً وعبدالله بن عمر لم ينصرا الحق ولم يخذلا الباطل.

وأما الفصل السابع

وهو في البلوى بإيجاب الولاء والبراء في الدين.

فالولاء ينقسم إلى:

عام نحو ماذكره الله تعالى من موالاة المؤمنين والمؤمنات بعضهم لبعض.

وإلى **خاص** وهـو مـا أوجـب الله سبحانه وتعالى على المؤمنين من طاعة أولي الأمر منهم ومودتهم وتوقيرهم وسؤالهم والرد إليهم والاقتفاء لآثارهم في الدين قولاً وعملاً واعتقاداً.

والبراء: ينقسم إلى:

المباراة لكـل عـاص لله تعـالى بالقلـب واللسـان مـع جـواز البر لـه والإقسـاط إليـه إذا كـان مسالماً بكل ممكن.

---

[1] الشجى: الصبر حبس النفس عن الجزع.

وإلى المباراة لمن حارب أئمة الهدى وظاهر على حربهم والمعاداة لهم.

وأما كون التعبد بالولاء والبراء من جملة البلوى، فلما فيه من وجوب إكراه النفس على البغض والمهاجرة لمن ولعت نفسه بمحبته وأنست بصحبته من الآباء والأبناء والسادات والأخلاء إذا كانوا محادين لله تعالى ولأوليائه واكراهها على مايكره من الموادة والموالاة لمن عداهم.

وأما وجوب الولاء والبراء فهو ظاهر لما في كتاب الله سبحانه من الأمر بموالاة أوليائه والوعد على ذلك بالثواب، والنهي عن موادة أعدائه والوعد على ذلك بالعقاب، وبما في أقوال النبي ﷺ وأفعاله واشتراطه للولاء والبراء على من تابعه، ولاخلاف في وجوبهما على الجملة، لأن أهل كل مذهب يوجبونهما على أتباعهم ويدَّعون أنهم هم الفرقة الناجية، وإنما الخلاف في معرفة الفرق بين ولي الله تعالى وعدوه، ومعرفة الفرق بينهما فرع على معرفة الفرق بين الحق والباطل بصفاتهما وأدلتهما التي من عرفها لم يوال من تجب معاداته ولم يبار من تجب موالاته، ومعرفة الفرق بين الحق والباطل فرع على معرفة الفرق بين أدلة العقل وما يعارضها من الشبه المتوهمة وبين محكم الكتاب والسنة ومايعارضهما من المتشابه ومن الآراء المبتدعة.

وبمعرفة هذا الأصل وبهذه الجملة من مقدمات البلوى يعرف الفرق بين الحق والباطل وبين أهلهما، وبمعرفة ذلك كله يستعان على معرفة البلوى بما أوجب الله على الأمة من طاعة من جعله الله وليّاً لهم بعد رسول الله ﷺ، وأميراً لهم في حياته وبعد وفاته وعرفهم به، وبما يجب من موالاته ومعادات من نازعه، إذ لاواسطة بين إمام الهدى وإمام الضلال، ولايجوز اعتقاد صحة إمامة كليهما مع التنازع، ولايجوز رفض كليهما لما في ذلك من تجويز خروج الحق من أيدي جميع الأمة.

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام فيما ينبه على ذلك تعريضه لمن قدم غيره عليه **بقوله**: خلفتم الحق وراء ظهوركم وقطعتم الأدنى ووصلتم الأبعد، واعلموا أنكم إن اتبعتم الداعي لكم سلك بكم منهاج الرسول وكفيتم مؤنة الاعتساف.

وقوله: ألا فالحذر الحذر من طاعة ساداتكم وكبرائكم الذين تكبروا عن حسبهم وترفعوا فوق نسبهم.

وتعريضه لمن لم يُحكِّم القرآن على رأيه **بقوله**: فإنه ينادي منادٍ يوم القيامة: ألا إن كل حارث مبتلى في حرثه وعاقبة عمله غير حرثة القرآن، فكونوا من حرثته وأتباعه واستدلوه على آرائكم، واستنصحوه على أنفسكم..... عليه أو رأيكم، واغتشوا فيه أهوائكم، العمل العمل، ثم النهاية النهاية، والاستقامة الاستقامة، ثم الصبر الصبر، والورع الورع، ثم أن لكم نهاية فانتهوا إلى نهايتكم، وإن لكم علماء فانتهوا إلى علمائكم.

وقوله في قصة التحكيم: ولما دعانا القوم إلى أن يحكم بيننا القرآن لم نكن الفريق المتولى عن كتاب الله تعالى فنحن أحق الناس به، وقال الله سبحانه وتعالى{**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول**} (النساء:٥٩) فرده إلى الله أن يحكم بكتابه، ورده إلى الرسول أن يؤخذ بسنته، فإذا حكم بالصدق في كتاب الله فنحن أحق الناس به، وإن حكم بسنة رسول الله فنحن أولاهم بها.

وتعريضه لمن لم ينكر على من تقدم عليه **بقوله**: أيها الناس إنما يجمع الناس الرضى والسخط، وإنما عقر ناقة ثمود رجل واحد فعمهم الله تعالى بالعذاب لما عموه بالرضى.

وقوله: وإنما الناس رجلان، متبع شرعة، ومتبع بدعة ليس معه من الله سبحانه برهان سنة ولاضياء حجة.

تم الكلام في الموضع الأول بحمد الله ومَنِّه، وصلى الله على مُحَمَّد وآله وسلم.

وأما الموضع الثاني

وهو في الكلام في مسائل الإمامة فهو ينقسم إلى عشرة فصول:}

الأول: في حكاية جملة من مذهب العترة في ذلك ومذهب المعتزلة.

والثاني: في ذكر جملة مما يدل على صحة مذهب العترة وبطلان ماعداه.

والثالث: في صفة الإمام الذي تجب طاعته.

والرابع: في ذكر حكم من يخالف الأئمة في علوم الدين التي يجب العلم بها.

والخامس: في ذكر حكم من يخالف بين أئمة العترة وينسبهم إلى التفريق في الدين.

والسادس: في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام.

والسابع: في ذكر جملة من معارضات المعتزلة لأدلة الأئمة في مسائل الإمامة.

والثامن: في ذكر جملة مما يعتذر به من جمع بين التشيع والاعتزال.

والتاسع: في ذكر فروق تميز بين الأئمة والعامة.

والعاشر: في ذكر جملة مما يكشف عن أسرار المتشيعين.

أما الفصل الأول

[مذهب العترة ومذهب المعتزلة في الإمامة]

[في حكاية جملة من مذهب العترة في ذلك ومذهب المعتزلة.]

فمذهب العترة ومن شايعهم هو القول: بأن الله سبحانه وتعالى قد أوجب في محكم كتابه وعلى لسان نبيئه ﷺ أن تكون الإمامة بعد وفاة النبي ﷺ **لعلي** ثم **الحسن** ثم **الحسين** عليهم السلام على التعين، ثم من بعدهم على الجملة لمن بلغ درجة السَبَق، وجمع خصال الفضل من ولد الحسن والحسين خاصة، وأنهم هم آل النبي وعترته وذريته الذين أوجب الله مودتهم واصطفاهم لإرث كتابه، وهم أهل الذكر، وأولي الأمر، وأمر بسؤالهم، وأوجب طاعتهم مع طاعته وطاعة رسوله، وأمر بالرد إليهم وجعل طريق النجاة في طاعتهم والتمسك بهم، وطريق الهلاك في مخالفتهم.

ومذهب المعتزلة هو القول: بأن النص بدعة، وأن أولي الأمر وأهل الذكر ليس المراد بهم أهل البيت خاصة، وأن الله سبحانه وتعالى لم يجعل الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في واحد بعينه، ولافي منصب من قريش مخصوص، بل جعل الأمر في ذلك شورى بين الأمة يعقدون ويختارون للإمامة من اتفق رأيهم على تقديمه، واحتجوا بقوله سبحانه{**وأمرهم شورى بينهم**} (الشورى:٣٨) وحكى الحاكم في السفينة أن شاعرهم قال في ذلك:

وما نص في الأمر على الأئمة ولكنه حَكَّم فيه الأمة

والإمام عندهم بعد النبي ﷺ أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي عليه السلام.

وأما الفصل الثاني

[أدلة صحة مذهب العترة في الإمامة]

وهو في ذكر مايدل على صحة مذهب العترة وبطلان ماعداه.

فيدل على ذلك نصوص الكتاب ومُوافقها من الأخبار، وأدلة العقل المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة، وإجماع الأمة مع العترة على جواز الإمامة فيهم، وإجماع الصحابة مع العترة على أن الأفضل أولى بالإمامة، وإجماع المعتزلة مع العترة على القول بإمامة علي عليه السلام.

أما نصوص الكتاب:

فمنها قول الله سبحانه{**الله أعلم حيث يجعب رسالته**} (الأنعام:١٢٤).

وقوله{**وربك يخلق مايشاء ويختار...**الآية} (القصص:٦٨).

وقوله{**ولقد اخترناهم على علم على العالمين**} (الدخان:٣٢) ونحو ذلك من الآيات المتضمنة للنص الصريح على أن الله سبحانه هو الذي يختار ويصطفي ويجتبي لتبليغ رسالاته وإرث كتبه وتمليك الأمر والنهي في بريته من يشاء من عباده، وأنه لاخيرة في

ذلك لغيره، وكل من اختاره الله سبحانه فقد نص عليه وبينه في كتابه وعلى لسان نبيه، إما **مُعَيَّناً** باسمه وصفته، وإما **مُجْمَلاً** بصفته دون اسمه.

وقوله سبحانه{**يأيها الذين آمنوا من يرتدد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنون أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله ولايخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم، إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون**} (المائدة:٥٦،٥٥،٥٤).

ودلالة هذه الثلاث الآيات فيما تضمنته من نص الله سبحانه على ولي المؤمنين الذي قرن ولايته لهم بولايته وولاية رسوله، ليدل بذلك على وجوب طاعته، وإخباره في الآية الأولى بأنه يأتي به، وإتيانه به هو نص نص عليه بالصفات التي لم توجد في أحد من الصحابة على أبلغ الوجوه إلاَّ في أمير المؤمنين عليه السلام وهي المحبة لله ورسوله. ودليل صحة المحبة استمرار الطاعة والنصيحة والجهاد في سبيل الله حق الجهاد، والرأفة على المؤمنين والغلظة على الكافرين وترك خوف اللائمين، والتصدق في حال الركوع.

وأورد سبحانه هذه الصفات بلفظ الجمع امتحاناً مع كون ذلك جائزاً في لغة العرب للتعظيم، ومع التخصيص بالقرينة التي لم توجد ولم تعلم إلاَّ لأمير المؤمنين وهو التصدق في حال الركوع، ولأن ذلك لو كان عاماً لالتبس ولم يفهم، والله سبحانه لحكمته وعدله لايخاطب بما لايفهم ولايعلم في موضع الأمر والإيجاب، ولأن العرف جار في كل عصر بأن ولي أمر المؤمنين لايكون إلاَّ واحداً معيناً معلوماً، ولأن النبي ﷺ قد بين ذلك بما سيأتي ذكره انشاء الله تعالى. من الأخبار الموافقة له.

وقوله سبحانه{**يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين**} (التوبة:١١٩).

ودلالة هذه الآية فيما تضمنته من الأمر للمؤمنين بالكون مع الصادقين، والأمر يقتضي الوجوب، والله سبحانه بحكمته لايأمر بالكون مع مالا يعلم صدقه قطعاً، ولايعلم صدقه

قطعاً إلاَّ من شهد الله له به، **وممن شهد** الله له بالصدق **علي** عليه السلام في قوله تعالى{**رجال صدقوا ماعاهدوا الله فمنهم من قضى نحبه** } (الأحزاب:٢٣) يعني حمزة بن عبدالمطلب، وجعفر بن أبي طالب، وعبيدة بن الحارث ﷺ،{**ومنهم من ينتظر**} (الأحزاب:٢٣) يعني علي عليه السلام، لأنه بقي منتظراً للشهادة إلى سنة أربعين من الهجرة.

والطريق إلى معرفة صحة ذلك إجماع العترة وهو حجة على ماسيأتي من بيان ذلك انشاء الله تعالى.

وقوله سبحانه {**قل لاأسألكم عليه أجراً إلاَّ المودة في القربى**} (الشورى:٢٣).

وفائدة هذه الآية فيما تضمنته من إيجاب المودة لذوي قربى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مقابلة بعض مايستحقه من الأجر على مايحمل من المشاق في القيام بهدايتهم وإصلاح أمورهم، وهو سبحانه لحكمته لايوجب المودة على القطع إلاَّ لمن تجب له، لأنه سبحانه قد ذم الموادَّة لمن يحاربه، وصِدْق المودة لايعلم إلاَّ بالطاعة والاتباع لابالرفض والاعتزال، وقد بين سبحانه ذلك بقوله{**قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم...**الآية} (آل عمران:٣١) وقال النبي ﷺ: (**المرء مع من أحب**).

وقوله سبحانه في آية المباهلة{**فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين**} (آل عمران:٦١).

ودلالتها ظاهرة بنص الكتاب الجلي وبفعل النبي ﷺ على أعيان من شهد المباهلة على كون علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام ذوي قربى النبي ﷺ خاصة وآله وأهل بيته وذريته وأن ذريتهم ذريته إلى يوم القيامة.

وقوله سبحانه{**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله...**الآية} (فاطر:٣٢).

ودلالتها فيما تضمنته من النص على اصطفاء بعض من العباد لإرث الكتاب، وعلى أن من أولئك الورثة من هو سابق بالخيرات بإذنه، والسابق بالخيرات لايكون إلاَّ الإمام،

والإمام لايجوز أن يكون مجهولاً، فلذلك تبطل تأويلات من خالف العترة في دعوى وراثتهم للكتاب.

ومما يؤيد ذلك قول الله سبحانه{**ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون** } (الحديد:٢٦).

ومحمَّد ﷺ هو خاتم الأنبياء من ذريتهما، فيجب أن تكون ذريته هم خاتمة الذراري الذين أخبر الله سبحانه أن يجعل الكتاب فيهم.

وقوله سبحانه{**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون**} (النحل:٤٣).

ودلالتها فيما تضمنته من وجوب السؤال لأهل الذكر، والذكر الذي أمر الله بسؤال أهله هو النبي ﷺ بدليل قوله سبحانه{**قد أنزل الله إليكم ذكراً رَّسُولاً**} (الطلاق:١٠،١١) وقد سمّى القرآن أيضاً ذكراً وهم أهله وورثته، وليس يوجد في الأمة أهل بيت مشهور يجمعهم النسب والمذهب وهم مجمعون على أنهم هم آل النبي ﷺ، وأهل الكتاب غير أهل بيت مُحَمَّد ﷺ، والذي يعدل بالسؤال عنهم إلى غيرهم لايخلو إما أن يسأل علماء كل فرقة مع اختلافهم، فلم يأمر الله بالسؤال إلاَّ فيما وقع فيه الاختلاف، وهو سبحانه لايأمر المختلفين بسؤال المختلفين. وإما أن يقتصر على سؤال بعضهم بغير دليل فلا يأمن أن يكون الحق مع من لم يسأله، وإما أن يترك السؤال لكلهم فيعصي الله سبحانه بتركه لطلب العلم من أهله.

وقوله سبحانه{**ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...**الآية} (النساء:٥٩).

ودلالتها فيما تضمنته من وجوب طاعة أولي الأمر من المؤمنين على المؤمنين، فوجوب الطاعة فرع على وجوب معرفة المطاع، لأن الله سبحانه وتعالى لايكلف المؤمنين طاعة من لايُعرف، ولذلك قال النبي ﷺ: (**من مات ولم يعرف إمامه مات ميتةً جاهلية**).

قال الهادي عليه السلام: يعني إما باسمه إن كان حاضراً أو بصفته إن كان في زمان فترة.

وقوله تعالى{**وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وماجعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سمّاكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس**} (الحج:٧٨).

وقوله{**إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين**} (آل عمران:٦٨).

وقوله سبحانه{**النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضم أولى ببعض في كتاب الله**} (الأحزاب:٠٦).

ودلالات هذه الآيات ظاهرة لمن لم تعمه عنها شبه المعارضين وزخرف تأويلات الرافضين.

أما الآية الأولى فدلالتها فيما تضمنته من تبيين **مُجْمَل** قول الله سبحانه وتعالى{**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** } (آل عمران:١٠٤).

وقوله{**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس**} (البقرة:١٤٣).

وقوله{**ويتخذ منكم شهداء**} (آل عمران:١٤٠) فجعله تعالى للجهاد حق وللشهادة على الناس في ذرية إبراهيم خاصة دون من عداهم في قوله{**ملة أبيكم إبراهيم**} (الحج:٧٨)، وفيما تضمنته أيضاً من **تخصيص** بعض ولد إبراهيم عليه السلام بذلك، وهم الذين استجاب دعوته فيهم، حيث حكى سبحانه قوله بقوله سبحانه{**واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك**} (البقرة:١٢٨) وقوله{**واجنبني وبني أن نعبد الأصنام**} (إبراهيم:٣٥) وقوله تعالى{**إني جاعلك في الناس إماماً قال ومن ذريتي قال لاينال عهدي الظالمين**} (البقرة:١٢٤) فثبت بذلك أن الإمامة لاتكون في ذريته إلاَّ لمن لم يتقدم إسلامه ولم يلبس إيمانه بظلم.

وأما الآية الثانية فدلالتها فيما تضمنته من البيان على أن النبي ﷺ هو أولى ذرية إبراهيم به وبمذهبه.

وأما الآية الثالثة فدلالتها فيما تضمنته من البيان على أن النبي ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأن ذوي رحمه الذين لم يشركوا ولم يضلوا هم أولى بولاية المؤمنين من بعده، كما أنه هو أولى من ولد إبراهيم وإسماعيل بمقامهما الذين جعلهم الله تعالى وذريتهما على جميعهم السلام ورحمة الله وبركاته.

وأما ما وافق نصوص الكتاب من الأخبار فمن ذلك: رواية **الهادي** إلى الحق يحي بن الحسين عليهما السلام في كتاب الأحكام عن النبي ﷺ أنه قال: (**من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله في أرضه وخليفة كتابه وخليفة رسوله**).

ورواية **الإمام المتوكل على الله** أحمد بن سليمان عليهما السلام في كتاب الحكمة عنه ﷺ أنه قال: (**إن الله جعل علياً لي وزيراً وأخاً ووصياً، وجعل الشجاعة في قلبه، وألبسه الهيبة على عدوه، وهو أول من آمن بي، وهو أول من وحدَّ الله معي، وهو سيد الأوصياء، اللحوق به سعادة، والموت في طاعته شهادة، واسمه في التوراة مقرون إلى إسمي، زوجته الصديقة الكبرى، وابناه سيدا شباب أهل الجنة، وهو وهما والأئمة من بعدهما من ولدهما حجج الله على خلقه**).

وقال: (**ما بال قوم إذا ذكر أهل بيتي إشمأزت قلوبهم وكلحت وجوههم، والذي بعثني بالحق نبياً لو أن رجلاً لقي الله عز وجل بعمل سبعين نبياً ثم لم يلقه بولاية أولي الأمر من أهل بيتي ما قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً**).

وقال ﷺ: (**عليكم بأهل بيتي فإنهم لم يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم في باب ردى**).

ورواية المنصور بالله أمير المؤمنين عبدالله بن حمزة عليهم السلام عنه ﷺ في الشافي وغيره أنه قال: (**من ناصب علياً في الخلافة بعدي فهو كافر، ومن شك في علي فهو كافر**).

وقال: (**علي خير البشر فمن أبى فقد كفر**).

وقال: (**ويل لأعداء أهل بيتي المستأثرين عليهم لا نالوا شفاعتي ولا رأوا جنة ربي**).

وقال: (**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**).

وقال: (**أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم**).

وقال: (**أهل بيتي أمان لأهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فإذا زال أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ما يوعدون، وإذا زالت النجوم من السماء أتى أهل السماء ما يوعدون**).

وقال: (**أيها الناس إني خلفت فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي أهل بيتي، فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لسنتي والمضيع لسنتي كالمضيع لعترتي، أما أن ذلك لن يفترق حتى اللقاء على الحوض**).

وقال: (**مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى وهلك**).

وقال: (**ليس أحد من الخلائق يَفْضُل أهل بيتي غيري**).

وقال: (**قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تخالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا**).

وقال: (**إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام وليّاً من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق وينوره ويرد كيد الكائدين، فاعتبروا ياأولي الأبصار وتوكلوا على الله**).

ومما روي بالإسناد إلى الحاكم رحمه الله تعالى وهو ممن كان يقول بالاعتزال ثم رجع عنه في كتابه المسمى تنبيه الغافلين على فضائل الطالبيين، ومنه روايته عن النبي ﷺ أنه قال عقيب نكول أبي بكر وعمر عن حرب أهل خيبر:(**لأبعثن بالرآية غداً رجلاً يحب الله**

ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار). وقال لعلي عليه السلام: (حبك إيمان وبغضك نفاق).

وقال: (أقضى أمتي بكتاب الله تعالى علي، من أحبني فليحبه، وإن العبد لا ينال ولايتي إلاَّ بحب علي). وقال: (من أحب الحسن والحسين فقد أحبني ومن أبغضهما فقد أبغضني) وقال: (أحبوا الله لما يغذوكم من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي). وقال: (الصديقون ثلاثة حبيب النجار مؤمن من آل يس، وحزقيل مؤمن من آل فرعون، وعلي بن أبي طالب مؤمن من آل مُحَمَّد ﷺ).

وروي أن علياً عليه السلام قال: أنا عبدالله وأخو رسول الله ﷺ، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلاَّ كذّاب. وقال النبي ﷺ: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره). وقال: (علي مني بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنه لا نبي بعدي). وقال: (الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خير منهما)[1]. وقال لعلي عليه السلام: (أنت الولي وأنت الوزير وأنت الوصي وأنت الخليفة في الأهل والمال والمسلمين في كل غيبة). وقال: (علي مع الحق والقرآن، والقرآن والحق مع علي لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض). وقال: (أوحى الله تعالى إلي في علي أنه سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين إلى جنات النعيم). وقال يوم أحجم الناس عن قتال أسد بن غويلم: (يا علي أخرج عليه ولك الإمامة بعدي) وقال: (خذوا بحجزة هذا الأنزع فإنه الصديق الأكبر، والهادي لمن اتبعه، ومن اعتصم به أخذ بحبل الله تعالى، ومن تركه مرق من دين الله، ومن تخلف عنه محقه الله، ومن ترك ولايته أضله الله، ومن أخذ بولايته هداه الله). وقال: (في كل خلف من أهل بيتي عدول ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل

---

[1] هذا الخبر الشريف أخرجه الإمام المؤيد بالله في أماليه، وأبو طالب في أماليه، والمرشد بالله في أماليه، ومحمد بن سليمان الكوفي رحمه الله في كتاب المناقب والبراهين. انتهى من حاشية على الأصل.

الجاهلين، ألا إن أئمتكم وفدكم إلى الله تعالى فانظروا من تفدمون في دينكم) وقال: (أيها الناس إنما أنا بشر أوشك أن أدعى فأجيب، ألا وإني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله تعالى وهو حبل الله ومن اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على الضلال، ثم أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي). وقال: (مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك، ومثل باب حطة في بني اسرائيل).

ووجدت في بعض الكتب مروياً عن النبي ﷺ أنه قال: (أمرت بطاعة الله وطاعتي وطاعة الأئمة من أهل بيتي).

وأما أدلة العقل المستنبطة من الكتاب والسنة:

فمنها: أنه قد ثبت في العقل أن شكر المنعم واجب، وثبت بالدليل أن الله سبحانه منعم يجب شكره، ومن شكره طاعته فيما أوجب من عبادته، وكيفية عبادته لا تعلم إلاَّ بمعرِّف من جهته، فلذلك علم وجوب[1] بعثة الرسل صلى الله عليهم وسلم إلى المكلفين، ولا فرق بين حاجتهم إلى الرسول وحاجتهم إلى من يقوم مقامه بعد وفاته، فلذلك يعلم على الجملة وجوب نصب الأئمة في كل عصر يحتاج فيه إليهم، وقد ثبت أنه لا اختيار للمكلَّفين في الرسل، فكذلك فيمن يقوم مقامهم.

ومنها: أنه قد ثبت بالدليل أن الله سبحانه وتعالى عالم بما كان وبما سيكون، وأنه حكيم لا يجوز عليه الظلم ولا العبث، وقد علم سبحانه ما سيكون من اختلاف الأمة بعد وفاة نبيهم ﷺ، وعلم أن اختلافهم مؤدٍ إلى هلاكهم، وأنه لا نجاة لهم إلا بمن يجمع كلمتهم ويلم شعثهم، فلو لم يدلهم سبحانه وتعالى على من يتمسكون به في دينهم ويعرفهم بمن يكون على يديه نجاتهم لكان مُهْمِلاً، والإهمال قبيح لا يجوز اضافته إلى الله تعالى.

---

[1] مذهب الأئمة عليهم السلام أنه لايصح إطلاق القول أنه يجب على الله واجب٢ تمت.

٢ أي حكم العقل بأنه يجب على المكلَّف أن يعلم أنه لابد من رسول لينبي عن الله تعالى ببيان أداء شكره وليميز بذلك من يشكره بامتثال أوامره والانتهاء عن مناهيه، ومن الإمتناع أن يلقي مشافهة، والحكيم لايترك ما شأنه كذلك هملاً لا كما توهم المعلق أولاً من أن الوجوب على الله فليس بمراد السيد حميدان رحمه الله تعالى. تمت ولله جزيل الحمد وصلى الله على محمد وآله وسلم. حاشية على الأصل.

ومنها: أنه قد ثبت أمر الله سبحانه وتعالى للمؤمنين بطاعة أولي الأمر منهم أمراً مُجْمَلاً، فلو لم يبينه لهم ويعرفهم بمن تجب عليهم طاعته لكان مخاطباً لهم بما لم يفهم، ومكلفاً لهم طاعة من لا يُعرف، ومغرياً لهم بطاعة من نهى عن اتباعه من الكبراء والسادات الذين يوهمون أنهم أولي الأمر منهم، وذلك لا يجوز نسبته إلى الله سبحانه وتعالى.

ومنها: أن الإمامة فضيلة تخص الأئمة، ونعمة تعم المأمومين، وذلك مما لا يجوز اضافتها إلاَّ إلى الله سبحانه، لأنه الذي بيده الملك، وهو الذي يؤتي الملك من يشاء لا أهل العقد والإختيار.

ومنها: أن المراد بنصب الإمام إصلاح أمور الأمة، ولا يصلح لذلك إلاَّ من يعلم صلاحه ظاهراً وباطناً، والعلم بذلك من الغيوب التي لا يعلمها إلاَّ الله سبحانه وتعالى، ولذلك قال تعالى{**الله أعلم حيث يجعل رسالته** } (الأنعام:١٢٤) والرسالات بعد موت الأنبياء لا تكون إلاَّ مع من يقوم مقامهم، من الأئمة.

ومنها: أن اختيار الأئمة لو كان موقوفاً على رأي الأمة مع اختلافهم لم يمتنع أن تختار كل فرقة إماماً فيقع التشاجر أو لا يختار أحد منهم فيقع الإهمال أو يختار بعضهم دون بعض، فليس فيما احتجوا به من ذكرهم للشورى ما يدل على أن بعض فرق الأمة أولى بذلك من غيره من سائر الفرق.

ومنها: أن الإمامة لو كانت لا تثبت إلاَّ بالشورى والعقد والإختيار لما جاز لأبي بكر أن يجعلها في عمر من غير شورى، ولا جاز لعمر أن يجعلها في ستة مخصوصين، فيلزم أتباعهما القائلين بالشورى، إما تكذيب أنفسهم فيما حكوه عن الله سبحانه من أنه جعل الإمامة موقوفة على الشورى بتصويتهم للشيخين في مخالفتهما للقول بالشورى، وإما تضليل الشيخين فيما أقدما عليه من المخالفة لأمر الله سبحانه وتعالى.

ومنها: أن تسميتهم لأبي بكر خليفة تُوهِم أن النبي ﷺ استخلفه، وهم لا يقولون بذلك بل هم الذين استخلفوه، فيلزم في ذلك أن يكونوا مناقضين، ولذلك قيل: إن أبا بكر لما

كتب إلى أسامة بن زيد كتابه الذي يقول فيه: من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أسامة بن زيد.

أما بعد: فإن المسلمين ولوني على أنفسهم، فإذا قرأت كتابي هذا فاقدم أنت ومن معك.

فأجابه أسامة بكتابه الذي يقول فيه: من أسامة بن زيد مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي بكر بن أبي قحافة.

أما بعد: فإنك كتبت إلي كتاباً ينقض آخره أوله، فلو كنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تحتج إلى ولاية من المسلمين ورسول الله ﷺ توفي وقد أمَّرني عليك، فمن أمَّرك علي بعده؟ فخل المكان لأهله والحق بموضعك الذي أمرك به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومنها: أن أفعال النبي ﷺ حجة كأقواله، فإن كان لم يستخلف وجب الإقتداء به في ترك الاستخلاف، وإن كان استخلف وجب اتباع خليفته.

ومنها: أنه ﷺ لم يهمل أمته في حال حضوره ولا تركهم بلا زعيم يختاره لهم في كل غيبة تغيبوا بها عنه، وذلك يدل بطريقة الأولى على أنه لا يجوز أن يهملهم بعد وفاته ﷺ.

وأما إجماع الأمة مع العترة على جواز الإمامة فيهم.

ففائدة الاستدلال به التنبيه على أن كل الناس وكل قريش لم يجمعوا على دعوى الإمامة كما أجمعت العترة، وعلى أن العترة لم يجمعوا معهم على جوازها فيهم.

فدل ذلك على أن الإجماع لم ينعقد إلاَّ على جواز الإمامة في العترة، وعلى أن دعوى الخوارج ودعوى المعتزلة دعوى باطلة لكونها للغير بغير دليل.

[فضائل أمير المؤمنين عليه السلام]

وأما إجماع الصحابة مع العترة على أن الأفضل أولى بالإمامة.

ففائدة الاستدلال به التنبيه على أن ذلك يكون حجة عليهم، لأنه قد اجتمع لعلي عليه السلام من الفضائل ما لا يمكنهم جحدها ولا يوجد لغيره مجتمعاً مثلها، ومن مشهور

فضائله عليه السلام، فضيلة القربى، وفضيلة النجابة، وفضيلة طيب المنشأ، وفضيلة السبق، وفضيلة العلم، وفضيلة الصبر، وفضيلة الصدق والوفاء، وفضيلة التخصيص بالكرامات المنبهة على علو منزلته عند الله سبحانه.

أما فضيلة القربى

فلأنه ابن عم النبي ﷺ لأبيه وأمه، وشاهد ذلك قول أبي طالب:

إن علياً وجعفراً ..... عند شداد الأمور والكرب

لاتخذلا وانصرا ابن عمكما أخي لأمي من بينهم وأب

ولذلك فإنه عليه السلام لما علم باحتجاج قريش على الأنصار بالقربى قال: احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة، وقال في معنى ذلك:

وإن كنت بالشورى وُلِيْتَ أمورهم فكيف تليها والمشيرون غُيَّبُ

وإن كنت بالقربى حَجْجَتَ خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقربُ

وأما فضيلة النجابة

فلأن نسبه هو نسب النبي ﷺ لم يفرق بينهما من الأمهات إلاَّ فاطمة بنت أسد بن هاشم، أم علي عليه السلام، ففضائلها مشهورة.

ومما يؤيد ذلك حكاية الحاكم رحمه الله تعالى في كتاب تنبيه الغافلين عن النبي ﷺ أنه قال: (**إن الله تعالى خلق روحي وروح علي قبل أن يخلق آدم عليه السلام بما شاء الله، فلما خلق آدم عليه السلام أودع أرواحنا صلبه فلم يزل ينقلها من صلب طاهر إلى رحم طاهر لم يصبها دنس الشرك ولا عهر الجاهلية حتى أقرها في صلب عبد المطلب ثم أخرجها من صلبه، فقسمها قسمين فجعل روحي في صلب عبدالله وروح**

علي في صلب أبي طالب، فعلي مني وأنا من علي، نفسه كنفسي وطاعته كطاعتي، لا يحبني من يبغضه ولا يبغضني من يحبه).

وأما فضيلة طيب المنشأ

فلأن النبي ﷺ هو الذي كفله وآواه وأدبه وربَّاه، ولم يسجد عليه السلام لصنم، ولم يقع في مأثم، وقد بيَّن عليه السلام ذلك في بعض خطبه المذكورة في كتاب نهج البلاغة فقال: وقد علمتم موضعي من رسول الله ﷺ بالقرابة القريبة، والمزية الخصيصة، وضعني في حِجْرِه وأنا وليد يضمني إلى صدره، ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرقه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة في فعل.

وأما فضيلة السَّبْق

فلأنه عليه السلام أول ذكر آمن بالنبي ﷺ وصلى معه، وله عليه السلام في ذلك مع فضيلة السَّبْق فضيلة العصمة، وفضيلة إيتاء الحكمة في حال الصغر، ومن شعره عليه السلام في معنى ذلك قوله:

سبقتكمُ إلى الاسلام طُرّاً صغيراً ما بلغت أوان حلمي

وأتاني ولايَتَه عليكم رسولُ الله يومَ غديرِ خم

وأما فضيلة العلم

فلأنه عليه السلام وارث علم النبي ﷺ، والمخصوص بمكنون سره، ولذلك قال النبي ﷺ: (**أنا مدينة العلم وعلي بابها**)، وكان كل الصحابه محتاجاً إلى علمه عليه السلام ولم يكن محتاجاً إلى علم أحد منهم.

ومما يؤيد ذلك حكاية الحاكم رحمه الله عنه عليه السلام في كتاب تنبيه الغافلين أنه قال: لو ثنيت لي الوسادة ثم جلست عليها لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله مامن آية نزلت في بر ولابحر ولاسماء ولاأرض ولاسهل ولاجبل ولاليل ولانهار، إلا وأنا أعلم متى نزلت وفي أي

شيء نزلت، وما من رجل من قريش جرت عليه المواشي، إلاَّ وأنا أعلم أي آية نزلت فيه تسوقه إلى جنة أو إلى نار.

وأما فضيلة الصبر

فلأنه عليه السلام ذكر في كتاب المحن أن الله تعالى ابتلى صبره في أربعة عشر موطناً، سبعة في حياة النبي ﷺ، وسبعة بعد وفاته، وجملة ذلك أنه عليه السلام بُلي من المحن مالم يبتلي به غيره من الصحابة، وظهر من صبره عليها مالم يظهر من غيره مثله على ماهو دونها، وذلك منذ مبيته على فراش رسول الله ﷺ مُوَطِّناً لنفسه على الصبر للقتل إلى ماكان من صبره في مواطن الزحف التي تزل فيها الأقدام وتبلغ القلوب الحناجر، إلى ما كان من صبره على ما ابتلي به منه: وفاة رسول الله ﷺ وإجماع أكثر الصحابة في ذلك الحال على استغنام الفرصة في ظلمه والاستيثار بالأمر دونه، وعظم الصبر على قدر عظم البلوى، وعظم البلوى على قدر عظم حال المبتلى، وقد مدح الله سبحانه وتعالى الصابرين وجعل من عظم ثواب بعضهم استحقاق الإمامة فقال سبحانه وتعالى{**وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا...**الآية} (السجدة:٢٤).

وأما فضيلة الصدق والوفاء

فلأنه عليه السلام لم ينكث عهداً، ولم يخلف موعداً، وشاهده في ذلك قول الله سبحانه{**رجال صدقوا ماعهدوا الله عليه...**الآية} (الأحزاب:٢٣) وقد تقدم ذكرها، وقوله تعالى{**يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيرا** } (الإنسان:٠٧).

وأما فضيلة التخصيص بالكرامات

المنبهة على علو منزلته عند الله سبحانه وتعالى فهي أكثر من أن تحصى كما قد نظم ذلك الإمام المنصور بالله أمير المؤمنين عليه السلام في شعره الذي يقول فيه:

ردت له شمس الضحى وردُّها من أعظم الآيات والفضائلِ
ولو عددتُ ما قضيتُ حقَّه ومن يعد حبَّ رملٍ هائلِ
وصرِّفت عنه لغير موجب بل لِهَنَاةٍ قِيلَ أو دغايِل

وأما إجماع المعتزلة مع العترة على القول بإمامة علي عليه السلام

ففائدة الاستدلال به التنبيه على أنه يلزمهم تصديقه عليه السلام والسلوك لمذهبه والاقتفاء لآثاره في الدين قولاً وعملاً واعتقاداً، إذ لايجوز لمن يعتقد صحة إمامته ترك الإئتمام به إلاَّ على وجه الرفض والمعصية، ولايصح الجمع بين الاقرار بصحة إمامته ومخالفته على وجه التدليس والنفاق، ومن مشهور مذهبه الذي لايمكنهم كتمه ولاجحده إلاَّ على وجه المكابرة، توبيخه عليه السلام للمشائخ وأتباعهم على ماقدموا عليه من ظلمه وعلى مخالفتهم لما أوجب الله له عليهم من المودة والطاعة وعلى نكثهم للعهد ورجوعهم على الأعقاب، ولذلك هجرهم وامتنع من نصرتهم ومعاونتهم ومن البيعة لهم، إلاَّ ماذكر من إكراههم له على البيعة لهم لأبي بكر بعد جمعهم لحزم الحطب على داره ليحرقوها بمن فيها إن لم يخرج، وعزمهم بعد خروجه على قتله إن لم يبايع، فلذلك لم يفرق بينهم وبين معاوية من الحسد والبغي عليه، بل جعلهم له أولاً وجعله لهم آخراً، وذلك ظاهر في قوله عليه السلام المحكي عنه في نهج البلاغة: أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة لوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء.....

لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها.

وروى أحمد بن موسى الطبري رحمه الله تعالى أن رجلاً قال يوم الجمل: ماأعظم هذه الفتنة. فقال عليه السلام: وأي فتنة وأنا قائدها وأميرها، وإنما بدو الفتنة من يوم السقيفة ثم يوم الشورى، ويوم الدار هو يوم الشورى والله أعلم.

ومن صريح ماذكره عليه السلام في النص والحجة قوله: إن الإمامة في قريش من هذا البطن من هاشم لايصلح على سواهم ولاتصلح الولاة من غيرهم. وقوله: ولايعادل بآل مُحَمَّد من هذه الأمة أحد، ولايساوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة. ومن شعره عليه السلام في معنى ذلك قوله:

أنا علي صاحب الصمصامه أخو نبي الله ذي العلامه

قد قال إذ عممني العمامه أنت الذي بعدي لك الإمامه

ولا خلاف في إجماع العترة على دعوى النص والحصر، وإنما الخلاف في إجماعهم، هل هو حجة أم لا؟ وإذا ثبت كونه حجة، هل يصح أن يستدل به على صحة حصر الإمامة فيهم أم لا؟.

والذي يدل على كون إجماعهم حجة هو ماتقدم من بيان كونهم خيرة الله سبحانه وتعالى اصطفاهم لإرث كتابه والجهاد فيه حق الجهاد، والشهادة على العباد، وأمر بطاعتهم وسؤالهم والرد إليهم، وهو سبحانه وتعالى حكيم، والحكيم لايختار لذلك إلاَّ من يجب قبول قوله، وكل ما أوجب الله قبوله فهو حجة.

والذي يدل على أنه يصح الاستدلال بإجماعهم على صحة حصر الإمامة فيهم هو أن الله سبحانه وتعالى قد أمر بالرد إليهم وسؤالهم عن كل مختلف فيه، والإمامة من جملة ماوقع فيه الاختلاف، فيجب قبول قولهم فيها والتمسك بهم والترك لمخالفهم، لعدم **المخصص** لمختلف فيه دون غيره مع كونهم أعلم بما يجب لهم وعليهم، كونهم خيرة لله سبحانه وتعالى وورثة لكتابه، كما أن النبي ﷺ أعلم بما يجب له وعليه لأجل كونه خيرة الله سبحانه وتعالى.

وأما الفصل الثالث

[صفة الإمام]

وهو في صفة الإمام الذي تجب طاعته.

فمذهب العترة ومن شايعهم أن صفة من يستحق الإمامة من ولد الحسن والحسين عليهما السلام أن يكون بالغاً في العلم إلى درجة السبق، وهي الاحاطة بما يحتاج إلى معرفته من علم الكتاب والسنة، والتمكين من استنباط غامضهما، وأن يكون فيه مع ذلك من السخاء والقوة والزهد والورع وحسن التدبير مايصلح لأجله أن يكون ممن يعتمد عليه ويركن إليه ويوثق به لسد الثغور، وتدبير الأمور وجمع كلمة المسلمين، ومنعهم بالدليل عن التفرق في الدين، ونحو ذلك مما لايصلح للقيام به إلا السابق بالخيرات من العترة.

[ذكر خلاف المعتزلة في الإمامة]

خلافاً للمعتزلة ومن شايعهم، فإنه يجوز عندهم أن يكون في رعية الإمام من هو مثله في العلم وأعلم منه قياساً على قلة علم أئمتهم، واختلاف آرائهم ورجوعهم في المشكلات إلى غيرهم.

[ذكر صفة الإمام عند الأئمة عليهم السلام]

ومما يشهد بصدق حكاية مذهب العترة في ذلك من أقوال الأئمة عليهم السلام على وجه التنبيه بالقليل على الكثير.

قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما حكي عنه في كتاب نهج البلاغة في وصفه لأئمة العترة: هم الذين يخبركم حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم، لايخالفون الدين ولايختلفون فيه.

وقول زيد بن علي عليهما السلام فيما روي عنه: اعلم أنه لاينبغي لأحد منا أن يدعو إلى هذا الأمر حتى تجتمع فيه هذه الخلال، حتى يعلم التنزيل والتأويل، والمحكم والمتشابه،

والناسخ والمنسوخ، وعلم الحلال والحرام، والسنة الناسخة ماكان قبلها ومايحدث كيف يرده إلى ماقد كان حدث بما فيه وله، وحتى يعلم السيرة في أهل البغي والسيرة في أهل الشرك، ويكون قوياً على جهاد عدو المؤمنين يدافع عنهم ويبذل نفسه لهم لايسلمهم حذار دائرة، ولايخالف فيهم حكم الله سبحانه، فهذه صفة من تجب طاعته من آل رسول الله ﷺ.

وذكر القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في كتاب تثبيت الإمامة: ماخص الله تعالى به الأنبياء من المعجز، والأوصياء من مكنون العلم. وذكر بعد ذلك ماذا خص به الأئمة عليهم السلام بعدهم فقال: ثم أبان الأئمة من بعدهم، ودل الأمة فيهم على رشدهم بدليلين مبينين وعلمين وضيئين لايحتملان لبس تغليط ولازيغ شبه تخليط لايطيق خلقهما متقن ولايحسن لخلقهما محسن ولي ذلك منهما، ومظهر دلالة صنعه فيهما الله رب العالمين وخالق جميع المحدثين وهما مما لايدفعه عن الله دافع ولاينتحل صنعه مع الله صانع من القرابة بالرسول ﷺ، وماجعل من احتمال كمال الحكمة فيمن الإمامة فيه وجد الحكمة وحقيقة تأويلها درك حقائق الأحكام.

وذكر الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب القياس ما خص الله سبحانه السابقين بعد ذكره لما أوجب الله تعالى من سؤال العترة على الجملة. فقال: ثم ذكر السابقين منهم بالخيرات المقيمين لدعائم البركات، وهم الأئمة الطاهرون، المجاهدون السابقون، القائمون بحق الله المنابذون لأعداء الله، المنفذون لأحكام الله الراضون برضاء الله، الساخطون بسخطه، والحجة بينه وبين خلقه المتساهلون لتأييده المستوجبون لتوفيقه المخصوصون بتدبره في كل حكم حكموا به، وقياس في شيء من الأحكام قاسوه به حجة الله الكبرى ونعمته العظمى الذين أذهب الله عنهم الرجس أهل البيت وطهرهم تطهيرا.

وقال إبنه المرتضى عليهما السلام في كتاب الرد على الروافض: وجرى الأمر في ولد النبي ﷺ، والصفوة بعد الصفوة، وإنما الصفوة لايكونوا إلاَّ خير أهل زمانه أكثرهم

جهاداً، وأكثرهم تعبداً، وأطوعهم لله تعالى، وأعرفهم بحلال الله وحرامه، وأقومهم بحق الله، وأزهدهم في الدنيا، وأرغبهم في الآخرة، وأشوقهم للقاء ربه، فهذه صفة الإمام.

وقال في جوابه للطبريين: فالواجب على الرعية إذا وثقت بعدالة إمامها وصحت عندهم إمامته، أن يعلموا أن علمهم يقصر عن علمه، ولايقعون في الغامظ على مايقع عليه، فإذا علموا ذلك وجب عليهم التسليم.

وأما الفصل الرابع

[حكم من يخالف أئمة العترة]

وهو في ذكر حكم من يخالف على أئمة العترة في علوم الدين التي يجب العلم بها.

فحكمه عندهم في الهلاك كحكم من شاق الله ورسوله واتبع غير سبيل المؤمنين وقطع ما أمر الله به أن يوصل خلافاً للشيعة المعتزلة، وذلك لأن الله سبحانه قد أمر باتباعهم ونهى عن مخالفتهم، وقال لنبيه ﷺ{**قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله...**الآية} (يوسف:١٠٨) والذين اتبعوا سبيله في الدعاء إلى الله على بصيرة هم الأئمة الذين أوجب الله طاعتهم مع طاعته وطاعة رسوله ﷺ، وأمر بسؤالهم والرد لما اختلف فيه إليهم، وذلك يدل على أن من خالفهم في علوم الدين فليس على بصيرة وإن أظهر أنه يدعو إلى الله سبحانه، ولأن النبي ﷺ وهو لاينطق عن الهوى قد قرن العترة بالكتاب وأمر بالتمسك به وبهم معاً.

فدل بذلك على أنه لاتصح دعوى التمسك بالكتاب مع رفضهم، كما لاتصح دعوى التمسك بهم مع رفض الكتاب، ولأنه ﷺ قد صرح بتمليك من خالفهم في قوله: (**ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلاَّ فرقة واحدة**) وفي قوله: (**مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى**).

وهذا بيان لايحتمل التأويل، ولايصح معه التجويز لسلامة من يخالف العترة، لما في تجويزها من التعريض بالمشاقة والمعارضة والمخالفة والرد لقول النبي ﷺ، ومن صريح ماذكر الأئمة عليهم السلام في معنى ذلك.

قول أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب نهج البلاغة: فأين يتاه بكم؟ بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيئكم وهم أزمة الحق وألسِنَة الصدق!.

وقول إبنه الحسن عليهما السلام المروي عنه: ومن البلاء على هذه الأمة إنَّا إذا دعوناهم لم يجيبونا، وإذا تركناهم لم يهتدوا إلاَّ بنا.

وقول زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام في موشحته القافية: فمن الأمان به على إبلاغ الحجة وتأويل الكتاب؟ إلاَّ أهل الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين احتج الله بهم على خلقه، ولم يدع الخلق سدى.

وحكى الحاكم عن زيد بن علي عليهما السلام أنه قال: الرد إلينا، نحن والكتاب الثقلان.

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في جوابه لأهل صنعاء: لست بزنديق ولادهري ولا ممن يقول بالطبع ولاثنوي ولامجبري قدري ولاحشوي ولاخارجي، وإلى الله أبرأ من كل رافض غوي ومن كل حروري ناصبي ومن كل معتزل غال ومن جميع الفرق الشاذة، ونعوذ بالله من كل مقالة غالية، ولابد من فرقة ناجية عالية، وهذه الفرق كلها عندي حجتهم داحضة، والحمدلله رب العالمين.

وقول إبنه المرتضى عليهما السلام في الرسالة السابغة: فمن عدى بهذا الأمر في غير أهل بيت نبيه فقد عبث بنفسه وتمرد في دين خالقه.

وقول الإمام القاسم بن علي عليهما السلام في رسالته إلى أهل طبرستان: معارضنا في التأويل كمعارض جدنا في التنزيل.

وقول الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان عليهما السلام في جوابه لمسائل الأمراء السليمانيين: وقد قال رسول الله ﷺ: (**ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلاَّ فرقة واحدة**) وقد بينها ﷺ وأوضحها في أهل بيته عليهم السلام ومن تبعهم.

وقول المنصور بالله أمير المؤمنين عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة: أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته باتباع عترته المطهرة فخالفوه في ذلك، ولهم أتباع في كل وقت يقتفون آثارهم في خلاف العترة الطاهرة حذو النعل بالنعل، بل قد تعدوا ذلك إلى أن قالوا: هم أولى بالحق واتباعهم أوجب من اتباع هداتهم. فردوا بذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (**قدموهم ولاتقدموهم، وتعلموا منهم ولاتعلموهم، ولاتخالفوهم فتضلوا، ولاتشتموهم فتكفروا**). تم الفصل الرابع.

وأمّا الفصل الخامس

[حكم المخالف بين أئمة العترة]

وهو في ذكر حكم من يخالف بين أئمة العترة، وينسبهم إلى التفرق في الدين.

فحكمه عندهم في الضلال كحكم من يفرق بين الأنبياء، وكحكم من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، وكحكم من يلبس الحق بالباطل.

وبيان قبح التفريق بينهم ظاهر في **الكتاب والسنة وأقوال الأئمة.**

أما الكتاب: فنحو قول الله سبحانه{**شرع لكم من الدين ماوصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولاتتفرقوا فيه**...الآية} (الشورى:١٣).

وقوله{**إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء**} (الأنعام:١٥٩).

وأما السنة: فنحو أخبار النبي ﷺ على الجملة بأن عترته مع الكتاب لايفارقهم ولايفارقونه، وذلك دليل الإتفاق على موافقة الكتاب، وهو ﷺ صادق مصدوق، وتصديقه واجب، ومن شروط صحة تصديقه تكذيب المخالفين له في ذلك، لأجل قبح الجمع بين تصديقه وتصديقهم فيه.

وأما أقوال الأئمة: فنحو ماتقدم من **أقوال أمير المؤمنين** عليه السلام في وصفه للأئمة لايخالفون الدين ولايختلفون فيه.

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب القياس: فإن قال قائل: فكيف لاتقع الفرقة ولايقع بين أولئك عليهم السلام خلافه؟

قيل: لأنهم أخذوا علمهم من الكتاب والسنة ولم يحتاجوا إلى إحداث رأي ولابدعة.

وقول إبنه المرتضى عليهما السلام في جواب مسائل الطبريين: وقُلْتَ: وهل يجوز للأئمة الاختلاف في الديانة كما جاز للأنبياء الاختلاف في الشريعة؟.

واعلم أعانك الله أن الأئمة متبعة لامبتدعة، محتذية لامخترعة من نفوسها، ولامقتحمة بذلك على خالقها والأنبياء، فإنما اختلفوا في الشريعة لأمر الله سبحانه لهم بذلك.

وقول القاسم بن علي العياني عليهما السلام في رسالته إلى أهل طبرستان: المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيئين.

وقول إبنه الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب تثبيت إمامة أبيه: فكيف إلاَّ أنه قد قال بإجماعهم لو انتفعوا بقلوبهم وأسماعهم (**إني تارك فيكم ماإن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**) ولايخلو قوله ﷺ: (**لن يفترقا**) من أن يكون حقاً أو باطلاً، فنعوذ بالله من تكذيب الرسول ﷺ ومكابرة حجج العقول.

وقول المنصور بالله عليه السلام في الشافي: ألم تعلم أن المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيئين.

وقوله: كيف تخالف الذرية أباها وقد شهد لهم النبي ﷺ بالإستقامة بقوله: (**لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**)؟.

وأما الفصل السادس

[كيفية حَمْل اختلاف أقوال الأئمة]

وهو في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام.

فإذا لم يكن الخلاف فيها منسوباً إلى بعض من ظلم نفسه من العترة باتباعه لمذهب غير أهله وكان منسوباً إلى أئمة الهدى. فهو لايخلو إما أن يكون فيما يجوز الاختلاف فيه نحو السِّيَر والحوادث التي لانص عليها، وماكان من الآيات والأخبار له في اللغة أكثر من معنى، وإما أن يكون فيما الحق فيه واحد نحو الواجبات العقلية والفرائض السمعية. فإن كان من السِّير والحوادث التي يختلف النظر فيها لاختلاف الأحوال، أو كان مما له أكثر من معنى. فنسبة الإختلاف فيه إلى الأئمة على الإطلاق من غير تبيين يكون تمويهاً وتشنيعاً، وموهمة للمساواة بين أئمة الهدى وعلماء السوء وأئمة الضلال المفرقين لأديانهم المختلفين في مذاهبهم، وذلك مما ينفر المسترشدين من الأئمة عن الاتباع لعلوم الأئمة. وإن كان ذلك الاختلاف فيما الحق فيه واحد فنسبته إلى الأئمة على الإطلاق مع إمكان تأوله يكون قبيحاً على ماتقدم.

ومن الوجوه التي يمكن حمله عليها تجويز أن يكون الإمام الذي نسب إليه ذلك قصد الحكاية لمذهب غيره وظن السامع أنه حكاه عن نفسه، أو يكون في القول المخالف إجمال أو مجاز لم يعرف السامع له معنى وحمله على ماتوهم، أو يكون مما ألجأت الضرورة إلى تظهيره وترك بيانه كما قال القاسم بن إبراهيم عليهما السلام:

كم من غريبة علم لو أبوح بها ... لقيل إنك ممن يعبد الوثنا

ولاستحل أناس ناسكون دمي ... يرون أقبح ما يأتونه حسنا

أو يكون بعض شيعة الإمام الأول جعلوا بعض شدائده أو رخصه فرائض وردها الإمام الثاني إلى الأصل، أو يكون ذلك القول المخالف وقع من الإمام على وجه السهو والغلط والمرور على الأثر من غير نظر، أو يكون مما ألجأت الضرورة إلى ترخيصٍ فيه لسائل مخصوص، أو يكون مكذوباً على الإمام أو محرفاً بتبديل أو زيادة أو نقصان، أو نحو ذلك مما لاطريق لذي ورع معه إلى إساءة الظن بأحد من الأئمة عليهم السلام ولا إلى المخالفة بينهم.

ومما يؤيد هذه الجملة بيان أقوال الأئمة:

قال الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب الأحكام وأوثق وثائق الإسلام: أن آل مُحَمَّد ﷺ لايختلفون إلاَّ من جهة التفريط، فمن فرط منهم في علم آبائه ولم يتبع علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى علم علي بن أبي طالب رحمه الله تعالى والنبي ﷺ، شارك العامة في أقاويلها وتابعها في شيء من تأولها لزمه الإختلاف، ولاسيما إذا لم يكن ذا فطن وتمييز، ورد لما ورد عليه إلى الكتاب ورد كل متشابه إلى المحكم.

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليهما السلام فيما حكاه عن مصنف المسفر: فإذا نظر الطالب للحق في اختلاف علماء آل الرسول، فله أن يتبع قول أحدهم إذا وقع له الحق فيه من غير طعن ولاتخطئة للباقين.

وقول المرتضى لدين الله مُحَمَّد بن يحيى عليهما السلام في جوابه لمسائل الطبريين: وأنَّا لنعلم أن في المسائل التي نسخناها[1] لك عنهما[2] مما لم يجيبا به، واجتزينا باليسير المقيم الحجة عن الكثير المفرع دقائق وزيادة في الشرح لم يقع في الكتب حفظناها من لفظ الهادي إلى الحق عليه السلام، وأداها إلينا عن القاسم عليه السلام من لحقنا من ولده فدعانا إلى ترك شرحها لك معرفتنا بأن ذلك الشرح ليس عندكم ولم يصل في الكتب

[1] أي كتب القاسم والهادي عليهما السلام.

[2] يعني القاسم والهادي عليهما السلام.

إليكم، فخشينا عند ذلك إن شرحناه لكم أن تنسبونا إلى خلاف تارة أخرى، وقد أعلمتك في مسائلك الأولى أنه لايحل ولايجوز لمن أراد الفائدة والعلم أن يسيئ الظن، ولاينسب إلى المخالفة، فلكل مسألة جواب وشرح وأوقات يظهر ذلك منها، وأوقات تغمض إلاَّ مالابد منه، ودهر يعمل فيه بالقليل لشدة أهله والخوف لظلمهم والتعدي منهم لقلة معرفتهم، وعلى قدر الإمكان والقدرة تجب إقامة الحجة، وفي دون ماذكرنا لك كفاية غير أنه قد يحدث في الكتب من الكُتَّاب فساد بالزيادة والنقصان والتصحيف، فكلما وجدتم في كتبنا مما هو يتفاوت في أصول الحق فنعوذ بالله أن يكون منَّا، وإنما ذلك مردود ومكذوب علينا، ولقد وجدت في كتب الأحكام التي وضعها الهادي عليه السلام باباً مردوداً منسوباً إليه ماوضعه قط، ووجد هو أيضاً رحمه الله تعالى باباً آخر موضوع منسوباً إليه لم يضعه تَعَمَّل فيه من لايتقي الله تعالى، فهذا ومثله كثير، فما وجدتم من ذلك فليس منا.

وقوله: إنما تختلف الأئمة في غير الحلال والحرام وفي الشرح والكلام، ولكل إمام في عصره نوازل تنزل به وعليه يحكم فيها بما يوفقه الله له فيستنبطها من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ أو حجة العقل التي يستدل بها على غامض الكتاب ويستخرج بها الحق والصواب، ولو نزلت هذه المسألة للأول لاستخرجها كما يستخرجها الآخر، والأئمة مؤتمنة على الخلق قد أمرهم الله سبحانه وتعالى بحسن السيرة فيهم والنصيحة لهم، فلعله إن يجري له في عصر الإمامة سبب من أسباب الرعية يحكم فيه بالصواب الذي يشهد له به الكتاب، ثم تنزل تلك النازلة في عصر آخر من الأئمة لايمكنه من إنفاذ الحكم فيها ما أمكن الأول، فيكون بذلك عند الله معذوراً.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التفريع: وما ينسب إلى الخلاف بين الأئمة فمستحيل، ولاينسب إليهم ذلك إلاَّ من جهل مابين الحق والباطل، وإنما تختلف ظواهر سيرتهم وتأويلاتهم، وهي موافقة للعدل غير خارجة عنه **إلى قوله:** وأما مايعترض به

من الإختلاف بين ولد الحسن وولد الحسين في التأويل والسير نحو اختلافهم في الإمامة وفي الكلالة والطلاق ونحو ذلك من المسائل.

فأما الإمامة فذهبت كل شيعة إلى غير ماذهبت إليه وتعلقوا بروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصح أكثرها، ومنها ماهو صحيح وهو على غير ماتأولوا، ولقد روى لنا من وثقنا به عن القاسم بن إبراهيم عليهما السلام أنه قال: أدركت مشيخة آل مُحَمَّد من ولد الحسن والحسين وما بين أحد منهم اختلاف حتى كان بآخره[1]، ثم ظهر أحداث فتابعوا العامة في أقوالها. وكذلك روي لنا في خطب جدي من عبدالله بن الحسن بن جعفر بن مُحَمَّد عليهم السلام وهما بالروحا يريدان الحج فقال جعفر بن مُحَمَّد: والله وحق هذه البنية التي أنا قاصد لها أني لمكذوب علي وما المذهب إلاَّ واحد، ففضلاء **آل مُحَمَّد** صلوات الله عليهم متفقون ولم يزل الأشياع مختلفين متداغلين.

وقوله في كتاب التنبيه: والقاسم عليه السلام العالم وبه نقتدي ثم ولده من بعده يقتفون أثره ويعلمون أمره، ومأأعلم منهم من بعد القاسم إلى هذه الغاية مختلفين، ولافيما بَعُدَ من الأرض وقرب إلاَّ متلقين، إلاَّ أن يكون ذو جهل نظنه ولانعرفه بعينه، فلعله أن يكون لقلة معرفته يتابع المخالفين تعرضاً لدني ما ينال وطمعاً لما يأكل من سحت الأموال، ولعله مع ذلك موافق لأهل بيته في باطن أمره.

وقوله في كتاب الاستفهام: وقد اتخذ كثير من الشيعة آراء الأئمة فرائض لازمة يكفرون من تركها ويجهلون منهم من لم يلحق يعمل بها وليس ذلك بواجب كما ذكرت لك ذلك فاعلم ذلك.

وقول إبنه الحسين عليهما السلام في كتاب مختصر الأحكام: ولست أصدق بكل ماروي لي من الروايات عن رسول الله ﷺ لقلة الثقات وطول الزمان، وها أنا أسمع في

---

[1] أي آخر عمره عليه السلام.

حياتي من الروايات الكاذبة عليَّ مالم أقل ولم أفعل، فربما سمع بذلك أولياء الله فيصدقون به والعهد قريب فكيف برسول الله ﷺ وله مدة طويلة من الزمان.

وروي عن الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليهما السلام أنه قال: أما فروع الشريعة فإن وقع بين الأئمة عليهم السلام اختلاف في ذلك فليس ذلك مما ينقص من علمهم وفضلهم لأن الإجتهاد في الدين واجب، والإحتياط لازم والرجوع إلى الكتاب والسنة مما تعم به البلوى، ولكل في عصره نظر واستدلال وبحث وكشف، وقد ينكشف للمتأخر مالم ينكشف للمتقدم، لابأن المتقدم قصر عما بان للمتأخر إلى **قوله**: وليس من الذين يخطئه واحد منهم والحكم عليه بأنه خالف الشريعة والأئمة.

وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام في الشافي عن مُحَمَّد الداعي أنه لما وصل الديلم وبين الشيعة القاسمية وبين الشيعة الناصرية الإختلاف في الفروع، وكل منهم يضلل من خالف إمامه، جمع كلمتهم وبين لهم أن مذهب الإمامين واحد،

وأما الفصل السابع

[معارضات المعتزلة لأدلة العترة]

وهو في ذكر جملة من معارضات المعتزلة لأدلة العترة.

فذكرها مفصلة يكثر عن الإختصار، فأما على جهة الإجمال فهي خمس:}

الأولى: معارضتهم لما يستدل به العترة من الآيات التي قد تقدم ذكر بعضها بقولهم: إنها مجملة تحتاج إلى بيان واحتجوا باختلاف علمائهم وأشباههم في تأويلها.

مثال ذلك ماحكاه الحاكم رحمه الله تعالى في كتاب تنبيه الغافلين من اختلافهم في أهل الذكر، فمنهم من **قال**: يعني أهل العلم بأخبار الأمم. ومنهم من **قال**: أهل الكتاب. ومنهم من **قال**: من آمن من أهل الكتاب. وكذلك اختلافهم في أولي الأمر قال منهم من **قال**: يعني أمراء السرايا. ومنهم من **قال**: العلماء. ومنهم من **قال**: الخلفاء الأربعة.

ومنهم من **قال**: المهاجرين والأنصار. ومنهم من **قال**: الصحابة. ومنهم من **قال**: الأئمة والسلاطين.

والجواب: أن يقال أن الحجة في ذلك عليهم لا لهم، لأن اختلافهم في تأويلها يدل على جهلهم بمعانيها، وجهلهم بمعانيها دليل على أن الله سبحانه وتعالى لم يجعلهم أهلاً لتأويل كتابه وهداية عباده، لأنهم لو كانوا أهلاً لذلك لعلموه ولو علموه لم يختلفوا فيه، لأنه سبحانه وتعالى لم يصطفي لإرث كتابه إلاَّ من يعلم من حالهم أنهم لايخالفون الدين ولايختلفون فيه، ولأن تأويلاتهم المختلفة لاتصح أن تكون بياناً للمجمل لكونها أحوج إلى البيان، وذلك يؤدي إلى أن يحتاج كل بيان إلى بيان أو الإقتصار على بيان عالم منهم دون غيره بغير دليل. ولأنه لو كان جائزاً لكل عالم من فرق الأمة أن يتأول مع اختلافهم، للزم أن يكون الله سبحانه وتعالى آمراً بالإختلاف والتفرق الذي نهى عنه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، ولبطل معنى التمييز بالامتحان الذي أخبر سبحانه وتعالى أنه يميز به الخبيث من الطيب، ولو بطل ذلك لبطل معنى الثواب والعقاب.

ومما ذكره الأئمة عليهم السلام في معنى ذلك ماحكاه المرتضلدين الله مُحَمَّد بن يحيى عن أبيه الهادي إلى الحق عليهم السلام في الإيضاح أنه أجاب من سأل عن مثل ذلك بجواب منه قوله: **فإن قال**: وماهذا الذي منع الله سبحانه وتعالى أن يجعل القرآن كله محكماً ولايجعل فيه متشابهاً، ومنع أن يأمر بنصب علي وقطع الأمر فيه، وجعل ذلك بالدلالات والإشارات والعلامات، ومنع رسول الله ﷺ من ذلك فيه؟.

قيل له: باب المحنة والاختبار وما أراد الله سبحانه وتعالى أن يكون في عباده الأخيار، وما فرض عليهم من معرفة الحق واقتباس مراده، والوقوف على الباطل والرفض له بعد معرفته{**ليهلك من هلك عن بينة ويحيي من حيي عن بينة وإن الله لسميع عليم**} (الأنفال:٤٢).

الثانية: معارضتهم لما استدل به العترة من الأخبار بقولهم: في المجمع عليه منها أنه متأول كالآيات، وفي ماعداه أنه أخبار آحاد لايوصل إلى العلم.

ومما يجاب به عن ذلك أن يقال: إن الذي يدل على صحة الخبر وعلى معناه هو كونه موافقاً لمعنى المحكم من الكتاب إذا عرض عليه كما أمر النبي ﷺ، وإذا كان الكلام في الخبر فرع على الكلام في المحكم الذي خالفت فيه المعتزلة في كونه محكماً، فلا وجه للكلام معهم في الخبر إلاَّ على سبيل الإلزام بأن يقال: قد ثبت بما تقدم ذكر بعضه من الأدلة، أن العترة أهل الكتاب وورثته وأهل النبي ﷺ وورثته، وأنهم لأجل ذلك أعلم الأمة بالكتاب والسنة، وإذا ثبت ذلك علم على الجملة أن كل معارض لهم فيهما رافض، وأن معارضة كل رافض باطلة.

ويؤيد ذلك ماحكي في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: رجال الحديث أربعة:

الأول: منافق يتعمد الكذب وظاهره أنه صاحب لرسول الله ﷺ، وهو ممن وصف الله تعالى بما وصف، وبقي بعد النبي ﷺ يتقرب بالكذب إلى أئمة الضلال، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلاَّ من عصمه الله تعالى.

والثاني: رجل سمع ولم يحفظ بل توهم.

والثالث: رجل سمع شيئاً ثم نهى عنه، ولم يعلم بنسخه.

والرابع: رجل سمع من الكلام مما له وجهان، ولم يعلم أيهما عنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله ويستفهمه حتى كانوا ليحبون أن يجيئ الأعرابي أو الطاري فيسأله حتى يسمعوه، وكان لايمر بي من ذلك شيء إلاَّ سألت عنه وحفظته.

وقال عليه السلام: تالله لقد علمت بتبليغ الرسالات وإتمام العدات وتمام الكلمات، وعندنا أهل البيت أبواب الحكم، وضياء الأمر.

الثالثة: معارضتهم للاستدلال بإجماع العترة على دعواهم للنص والحصر بقولهم: إن ذلك مثل شهادة الجار للنفع إلى نفسه.

ومما يجاب به عن ذلك. أن الذي دل على كون إجماع العترة حجة هو إخبار الله سبحانه وتعالى في كتابه وعلى لسان نبيئه ﷺ، بأنه اختارهم من خلقه واصطفاهم لإرث كتابه وللجهاد فيه حق جهاده وللشهادة له على عباده، وأمره بمودتهم وطاعتهم وسؤالهم والرد إليهم، وجعله لطاعتهم مقرونة بطاعته.

فدل ذلك على عصمة جماعتهم وعدالة أئمتهم، وكل من أوجب الله ذلك له فقوله حجة وقبوله واجب.

وأما قياسهم على شهادة الجار لنفسه. فهو قياس من لايعرف شروط القياس، لأن الإجماع دليل يحصل به العلم، والشهادة يحصل بها الظن، ولأن القياس لايكون إلاَّ لما لادليل عليه، والإجماع مدلول عليه، لأن من شرط مايقاس أن يكون مشاركاً لما يقاس عليه في علة الحكم المطلوب، ولأن إجماع العترة على دعوى الإمامة لايجر لهم في الدين إلاَّ دعوى المضار التي تزيل التهم عنهم لكون ذلك تكليفاً شاقاً.

فبان بذلك أن الإجماع والشهادة لم يشتركا في شيء من أوصافهما، وكل أمرين لم يشتركا في وصف فقياس أحدهما على الثاني باطل.

وقد تكلم في ذلك السيد أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني والسيد أبوعبدالله الحسين ابن إسماعيل الجرجاني والإمام المنصور بالله عليهم السلام، بما يكثر عن أن يحكى لفظاً ومعنى. وفي معاني أدلة السيد أبي طالب عليه السلام، نفي الله تعالى للرجس عن العترة في آية التطهير وهو رجس المعاصي.

فدل ذلك على أنهم لايجمعون إلاَّ على حق يجب قبوله.

ومن معاني أدلة السيد أبي عبدالله عليه السلام، مقارنة النبي ﷺ للعترة بالكتاب ونفيه لافتراقهما وتسميته لهما باسم واحد وهو الثقل.

فدل بذلك على كونهم حجة كالكتاب.

ومن معاني أدلة الإمام المنصور بالله عليه السلام، جعل الله سبحانه العترة شهوداً على الناس، وهو سبحانه لحكمته لايختار للشهادة إلاَّ العدول، والعدول لايقولون إلاَّ الحق، والحق لايجوز خلافه، وجعل النبي ﷺ التمسك بهم شرطاً للنجاة من الضلال.

قال عليه السلام: ولايشبه إجماع العترة شهادة الجار إلى نفسه، لكون إجماعهم منصوص عليه من جهة غيرهم.

قال: ولأن الأمة قد تجتمع على مايجر للنفع ولايرد إجماعها.

الرابعة: معارضتهم لما أوجب الله تعالى من مودة العترة وتعظيمهم وتفضيلهم بغلوهم في مدح الصحابة على الجملة، واستدلالهم على ذلك برواياتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: (**أصحابي مثل النجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**) ونحو ذلك.

ومما يجاب به عن ذلك لكونه شبهة يجب حملها أن يقال: أن مدح الصحابة على الإطلاق بعد تفرقهم يؤدي إلى مخالفة إجماع العترة، وإلى الإخلال بغرض الولاء والبراء، وإلى لبس أئمة الهدى بأئمة الضلال، وإلى لبس المحق بالمبطل، وإلى تعظيم من لايجوز تعظيمه، وكل ذلك قبيح وما أدى إلى القبيح فهو قبيح. وذلك لكون اسم الصحابة عاماً لكل من صحب النبي ﷺ في حياته، وقد تفرقوا بعد وفاته، فمنهم من ارتد عن جملة الإسلام، ومنهم من بقي على نفاقه مجتهداً في التدليس، ومنهم من ظلم الأمة بصده لهم عن سبيل نجاتهم، وظلم الأئمة بدفعه لهم عن مقامهم ولورثهم، وظلم الإمامة بجعله لها في غير موضعها، وظلم نفسه بمعصيته لله تعالى ولرسوله، وفي نكثه لبيعته ورجوعه عن جيش أسامة بغير إذن، وقطعه لما أمر الله تعالى به أن يوصل، وكونه أول من سن رفض الأئمة والخلاف بين الأمة، وقد ميز الله سبحانه من لم يظلم من المؤمنين عمن ظلم بقوله {**والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم اولئك لهم الأمن وهم مهتدون**} (الأنعام:٨٢)،

ومنهم الناكثون، ومنهم القاسطون، ومنهم المارقون، ومنهم المعتزلون لعلي عليه السلام المكتفون بأنفسهم والمحكمون لآرائهم والمتشككون في جهاد معاوية.

فبأي هؤلاء يقتدي المقتدي؟ وأين فضل الصحابة من القرابة؟ وما المانع من أن يكون لأهل السقيفة أسوة بقوم موسى عليه السلام في فضلهم وصحابتهم ومعصيتهم لولي أمرهم وخليفة نبيئهم فيهم كما أن أمير المؤمنين أسوة بهارون عليه السلام؟.

ومما يؤيد هذه الجمل من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قوله في كتاب المحن: فلم أشعر بعد قبض رسول الله ﷺ إلاَّ برجال من بعث أسامة وعسكره قد تركوا مراكزهم، وأخلو مواضعهم، وخالفوا أمر رسول الله ﷺ فيما أنهضهم فيه وأمرهم به، وقد تقدم إليهم فيه من ملازمة أميرهم والمسير معه وتحت لوائه حتى ينفذ لوجهه الذي وجهه له، وخالفوا أميرهم مقيماً في عسكره، فأقبلوا يتبادرون على الخيل ركضاً إلى عقد عقدة الله ورسوله لي في أعناقهم، وعهد عهده الله لي إليهم ورسوله، فنكثوه وعقدوا لأنفسهم.

وقوله المحكي في كتاب نهج البلاغة: حتى إذا قبض رسول الله ﷺ رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل واتكلوا على الولائج، ووصلوا غير الرحم، وهجروا النسب الذي أمروا بمودته، ونقلوا إلينا عن أرض أسامة فبنوه في غير موضعه.

وقوله: اللهم إني استعديك على قريش فإنهم قطعوا رحمي، وأكفوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري، وقالوا: ألا أن في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تُمنَعه فاصبر مغموماً ومت متأسفاً، فنظرت فإذا ليس لي رافد ولاذاب ولامساعد إلاَّ أهل بيتي فظننت بهم على المنية.

وقوله: في خطبته المعروفة بالموضحة ذات البيان: فاختدع المسلمون ثم سبقي، واقتطعوني دون حقي التيمي منهم، ثم العدوي احتيالاً واغتيالاً. إلى **قوله** بعد ذكره للمواقف التي لم يسبق إليها أهل السبق إلى السقيفة معرضاً لهم بقول الله سبحانه وتعالى{**ياأيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا**

متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير} . ثم قال عليه السلام: فأغضبوا رحمكم الله على من غضب الله عليه، وروى فيها بعد ذلك عن النبي ﷺ أنه قال: (**يرفع لي يوم القيامة رمح سوداء تخطف من دوني أقواماً ممن صحبتهم وصحبوني من عظماء أصحابي من المهاجرين والأنصار فأقول: يارب أصحابي. فيقال: ياأحمد لاتدري ماأحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى**).

الخامسة: معارضتهم لما أوجب الله من سؤال أهل الذكر من العترة والرد إلى أولي الأمر منهم، بادعائهم أن كل عالم منهم متعبد بنظره واجتهاده واحتجاجهم على ذلك بروايتهم عن النبي ﷺ أنه قال: (**العلماء ورثة الأنبياء**)، وحكايتهم عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يرى جواز بيع أمهات الأولاد في أحد قوليه، وأن عبيدة السلماني قال له: رأيك ياأمير المؤمنين في جماعة أحب إلينا من رأيك وحدك، وبروايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أذن لمعاذ حين بعثه إلى اليمن أن يجتهد رأيه إذا عدم الحكم في الكتاب والسنة، وأنه ﷺ قال: (**كل مجتهد مصيب**).

فأما احتجاجهم بقوله ﷺ: (**العلماء ورثة الأنبياء**) فإنما أَصَّلوا ذلك ليتوصَّلوا به إلى أن يجعلوا أنفسهم من ورثته ﷺ خلافاً للعترة.

ومما يمكن أن يجاب به عن ذلك أن يقال: إن قوله: (**العلماء ورثة الأنبياء**) لايخلو إما أن يريد به علماء كل فرقة مع اختلافهم، أو يريد علماء الفرقة الناجية، ولا يجوز أن يريد علماء كل فرقة لوجهين:

أحدهما: أن في تجويز نجاة علماء كل فرقة رد ما أخبر الله تعالى به من ضلال كثير من الأحبار والرهبان.

والثاني: ما في ذلك من تجويز أن يكون الله سبحانه أمر المختلفين بسؤال المختلفين، وكل ذلك باطل.

وفي بطلانه دليل على أنه ﷺ لم يرد بذلك إلاَّ علماء الفرقة الناجية، وإذا ثبت ذلك بأدلة الكتاب والسنة أن العترة ومن شايعهم هم الفرقة الناجية لزم من أنكر ذلك بعد معرفته له بقلبه، وإن أنكره بلسانه، أن يكون كاتماً لما أنزل الله من البينات فيهم وقد قال تعالى: {**إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلاَّ الذين تابوا وأصلحوا وبينوا...**الآية} (البقرة:١٥٩،١٦٠).

وشاهد هذه الجملة ما روي من ذم زيد بن علي عليهما السلام لعلماء الفرق في رسالته التي منها قوله: عباد الله إن الظالمين قد استحلوا دماءنا، وأخافونا في ديارنا، وقد اتخذوا خذلانكم حجة علينا فيما كرهوه من دعوتنا، وبما سفهوه من حقنا، وفيما أنكروه من فضلنا، عباد الله فأنتم شركاؤهم في دماءنا، وأعوانهم على ظلمنا، فكل مالٍ لله أنفقوه، وكل جمع جمعوه، وكل سيف شحذوه، وكل عدل تركوه، وكل جور ركبوه، وكل ذمة لله أخفروها، وكل مسلم أذلوه، وكل كتاب نبذوه، وكل حكم لله عطلوه، وكل عهد لله نقضوه، فأنتم المعاونون بالسكوت عن نهيهم عن السوء، عباد الله إن الأحبار والرهبان من كل أمة مسئولون عما استحفضوا عليه، فأعدوا جواباً لله سبحانه وتعالى عن سؤاله.

وأما حكايتهم عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه كان يرى بالرأي وبجواز بيع أمهات الأولاد. فَأَصَّلوه ليتوصلوا به إلى دعوى كونه عليه السلام مجمعاً معهم على القول بالرأي وإلى تجويز مخالفتهم لرأيه فيما يخالفهم فيه.

والجواب: أن ذلك غير صحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام، لأن تحريم بيع أمهات الأولاد ثابت بقول النبي ﷺ لأم ولده: (**أعتقها ولدها**)، وذلك نص لا يجوز أن ينسب إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه يجهله ولا أنه يخالفه.

وأما حكايتهم عن عبيدة أنه لا يحب من رأي أمير المؤمنين إلاَّ ما وافق هواه. ففي ذلك مع كونه غير صحيح دليل على أن من يفعل ذلك رافض أو مشك.

وشاهد هذه الجملة قول الهادي عليه السلام في باب بيع أمهات الأولاد من كتاب الأحكام: فأمّا ما يروونه همج الناس عن أمير المؤمنين عليه السلام من إطلاق بيعهن، فذلك مالا يصدق به عليه ولا يقول به من عرفه فيه، وفي ذلك ما حدثني أبي عن أبيه أنه سئل عن بيع أمهات الأولاد فقال: لا يجوز ذلك فيهن ولا يحكم به عليهن.

وأما ما يرويه أهل الجهل عن أمير المؤمنين فلا يقبل ذلك منهم ولا يصدق به عليه.

وأما روايتهم عن النبي ﷺ أنه أَذِنَ لمعاذ أن يجتهد برأيه. فَأَصَّلوه ليتوصلوا به إلى معارضة ما يجب من سؤال أهل الذكر والرد إلى أولي الأمر.

والحجة فيه عليهم لا لهم، لأنه إذا صح، فإنما جاز لمعاذ بشروط لم يوجد لأحد مثلها في المعتزلة، وهي إذن النبي ﷺ لمعاذ في ذلك، وكونه عالماً بأحكام الكتاب والسنة التي لا يجوز الإجتهاد إلاَّ بعد عدمها، وكون علمه ذلك سماعاً له عن النبي ﷺ ولا مخالف له في تأويلها، وكون معاذ في تلك الحال موافقاً لأهل الحق، وكون اجتهاده فيما حدث دون ما سيحدث، وفي حال بُعده عمن يجب عليه سؤاله والرد إليه وبعد عدمه للحكم في الكتاب والسنة، وكونه في حكم المضطر إلى أن يجتهد.

وأما روايتهم عن النبي ﷺ أنه قال: (**كل مجتهد مصيب**).

فَأَصَّلوه ليتوصلوا به إلى تصويب مشائخهم فيما أداهم إليه الإجتهاد والرأي من البدع، نحو اجتهاد أهل السقيفة في أن يجعلوا الإمامة في أبي بكر، واجتهاد أبي بكر في أن ينتزع فدكاً من أهلها، وأن يجعل الإمامة في عمر، واجتهاد عمر في أن ينقض من الأذان ما هو منه ويزيد فيه ما ليس منه، وأن يثبت صلاة التراويح، وأن يجعل الإمامة شورى في ستة، واجتهاد عثمان في أن يأوي طريد رسول الله ﷺ ويؤثره وأشباهه مما جعله الله تعالى لكافة المسلمين، وما أشبه ذلك من إجتهاداتهم واجتهادات أتباعهم من أئمة الضلال وعلماء السوء.

ومما يمكن أن يجاب به أن يقال: إن ذلك الخبر لا يخلو إما أن يحمل على ظاهره، فليزم من ذلك أن يكون ناسخاً لأكثر نصوص الكتاب والسنة، وأن لا يخطأ أحد من جميع من أداه إجتهاده إلى تحليل ما حرم الله سبحانه وذلك باطل بالإجماع. وإما أن يكون متأولاً فيبطل احتجاج المعتزلة، ويجب أن يتأول على ما يوافق الحق والمحقين.

وبيان ذلك أن الإجتهاد ينقسم:

فمنه: ما يجب أن يرجع فيه إلى الاستنباط من غامض علم الكتاب والسنة لا إلى الظن، وذلك هو الذي أمر الله سبحانه وتعالى برده إلى أولي الأمر وهم الأئمة السابقون، وإنما وجب رده إليهم، لأنه لا يجتهد فيه إلاَّ بعد عدم الدليل الظاهر في الكتاب والسنة، ولا يعدمه إلاَّ من أحاط بعلم أحكامهما، ولا يحيط بعلمهما إلاَّ السابق بالخيرات من أهلهما وورثتهما.

ولأن من شرط من يصلح للإجتهاد عند الجميع أن يكون عالماً بخطاب الله تعالى وخطاب رسوله ﷺ، وكيفية الاستدلال بذلك، ومن جملة خطاب الله تعالى وخطاب رسوله ماتقدم ذكر بعضه من نصوص الكتاب والسنة الدالة على حصر الإمامة، وقد خالفت فيه المعتزلة، فيلزم أن يكونوا جاهلين ببعض خطاب الله تعالى وخطاب رسوله ﷺ، وقد أجمعوا على أن من جهل شيئاً من ذلك لم يصح إجتهاده ولاتسميته بالفقه حقيقة.

ومن الإجتهاد مايرجع فيه إلى الاقتداء بظواهر النصوص واعتبار الأحوال، وذلك نحو مايرد إلى الحكام من تقدير النفقات وأروش الجنايات، ونحو مايرد إلى حكم ذوي عدل في تقويم جزاء مايستهلك من الصيد المحرم، وكذلك مايرد إلى حكم الحكمين المبعوثين من أهل الزوجين كما أمر الله سبحانه وتعالى.

ومن الإجتهاد مالا يقوم فيه أحد مقام أحد، نحو تحري جهة الكعبة ووقت الصلاة إذا أشكل، وهذا ومأأشبهه خاصة هو الذي يصح أن يقال فيه على الإطلاق كل مجتهد مصيب.

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة في ذم من يقول في الدين بالرأي ويعارض الأئمة في الإجتهاد.

قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما حكي عنه في كتاب نهج البلاغة: إن أبغض الخلائق إلى الله تعالى رجلان: رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة، ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضال عن هدي من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمّال خطايا غيره، رهن بخطيئته. ورجل قمش جهلاً موضع في جهال الأمة عادٍ في أغباش الفتنة، عمٍ بما في عقد الهدنة قد سماه أشباه الناس عالماً وليس به. إلى **قوله** عليه السلام: فإن نزلت به إحدى المبهمات هيأ لها حشواً رثّاً من رأيه، ثم قطع به، فهو من لبس الشبهات في مثل نسيج العنكبوت لايدري أصاب أم أخطأ: فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب، جاهل خبَّاط جهالات. عاشٍ ركَّاب عشوات لم يعض على العلم بضرس قاطع يُذري الروايات إذراء الريح الهشيم لامليئ والله بإصدار ماورد عليه، ولاهو أهل لما فوض إليه لايحسب العلم في شيء مما أنكره، ولايرى أن مِنْ وراء ما بلغ منه مذهباً لغيره، وإن أظلم عليه أمره إكتتم به لم يعلم من جهل نفسه.

وقوله عليه السلام: وأخر قد تسمى عالماً وليس بعالم، فاقتبس جهائل من جُهال وأضاليل من ضُلال، ونصب للناس شراكاً من حبائل غرور وقول زور، وقد حمل الكتاب على آرائه، وعطف الحق على أهوائه، يؤمن من العظائم ويهون كبير الجرائم، ثم يقول: أقف عند الشبهات. وفيها وقع. ويقول: اعتزل البدع. وفيها اضطجع.

وقول محمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب شرح دعائم الإيمان: فأهل غائص الفهم، الذين لايتكلفون النطق فيه ولايسألون عما لم يقع، فإذا وقع لزمهم النظر فيه فوجدوه في الكتاب والسنة والأدلة القائمة، ولم يقولوا في دين الله وأحكامه وشرائعه برأيهم وقياسهم بل يغوصون عليه بغائص فهمهم حتى يخرجوه من الكتاب والسنة والأدلة القائمة، كما روي ذلك عن علي عليه السلام حين أراد عمر أن يرجم امرأة أتت بولد لستة أشهر فقال: إن خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم قال تعالى{**وحمله وفصاله ثلاثون شهراً**} (الأحقاف:١٥) فخلى عمر سبيلها.

وقال الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب القياس: والقياس لايجوز أبداً ولايكون بحيلة من الحيل، ولايمكن أن يتناوله متناول ولايطول إليه متطاول ولايطمع فيه طامع، إلاَّ من بعد إحكام أصول العلم بالكتاب والوقوف على مافيه من جميع الأسباب من الحلال والحرام وما جعل الله فيه من الأحكام، وبيَّن عز وجل من شرائع الإسلام التي جعلها سبحانه وتعالى للدين قواماً وللمسلمين إماماً، ومن بعد علم أصول السنة وفهم فروعها المتفرعة، فإذا تمكن المتمكن في علمه وأحاط بجميع ماتحتاج الأمة في دينها ثم فرع فيها ما لا غنى بالأمة عن معرفته في جميع أسبابها من حلالها وحرامها وما جعله الله دينا لها وافترضه سبحانه وتعالى عليها، فإذا فرغ عن علوم الدين وأحاط بمعرفة ما افترض الله على المسلمين، فكان بذلك كله عارفاً ومن الجهل بشيء منه سالماً، ثم كان من بعد ذلك ذا لب رصين ودين ثابت متين، جاز له القياس في الدين وأمكنه الحكم في ذلك وبه بين المؤمنين، وكان حقيقاً بالصواب حريَّاً بإتقان الجواب إلى **قوله**: ثم اعلم أيها السائل علماً يقينا وافهم فهم ثابت مبيناً، أن العلماء تتفاضل في علمها وتتفاوت في قياسها وفهمها، وفيما قلنا به من ذلك يقول الله سبحانه وتعالى{**نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم** } (يوسف:٧٦)، وأنه ليس أحد من المخلوقين أولى بفهم أحكام رب العالمين ممن اختار الله واصطفاه وانتخبه وارتضاه.

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليهما السلام فيما حكى عنه صاحب المسفر: ولله أدلة على الحوادث على المكلفين أصابتها التي الأمة فيها على سواء، فأما سوى هذه الأصول من الأحكام في الحوادث النازلة التي يسوغ فيها الإجتهاد إذ لانص عليها من كتاب ولاسنة ولاإجماع من الأمة والأئمة، فالإجتهاد فيها إلى العلماء } أي علماء آل الرسول ﷺ } دون غيرهم لقوله تعالى{**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول**} (النساء:٥٩).

ولقوله تعال{**ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه...**الآية} (النساء:٨٣).

وقول الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليهما السلام في الرسالة الناصحة للأخوان وما ذكره الناصر عليه السلام: من أن الإجتهاد جائز فيما لا نص فيه، فذلك ثابت عندنا فيما لا نص فيه ولا استدلال بنص ولا ما يجري مجراه ولا ما يتبعه من القياس على النص، وبعد ذلك يصح الإجتهاد لمن جمع شروط الإجتهاد، وهو أن يكون عالماً بخطاب الله تعالى وخطاب رسوله ﷺ، وأقسام الخطاب وأحكامه وما يجوز عليه تعالى في الخطاب وما لا يجوز، وما يجوز أن يفعله وما لا يجوز أن يفعله، وما يتبع ذلك من الأخبار والأفعال والإجماع والقياس، ويشتمل هذا على الأوامر والنواهي والخصوص والعموم والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والأخبار والأفعال والإجماع والقياس، وأدلتها وأحكامها وعلل ما يجب تعليله منها وكيفية الاستدلال بها، وما يتبع كيفية الاستدلال على ما ذلك مقرر في مواضعه من أصول الفقه.

وأهل البيت عليهم السلام أحق بذلك لأن الرجوع إليهم واجب لما ظهر من الأدلة بما قدمنا ولأن اتباع آحادهم من العلماء تكون النفس أسكن إليه والظن لإصابته أغلب، والدليل على وجوب اتباع الإمام منهم قائم، وهو الأمر بطاعته في قوله تعالى{**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**} (النساء:٥٩) وأولي الأمر هم الأئمة عليهم السلام، وقال تعالى{**ولو ردوه إلى الرسول وأولي الأمر منهم**} (النساء:٨٣) والطاعة تشمل ذلك

وقد أمر بالرد إليهم والأمر يقتضي الوجوب، ولأن قضاياه أحكام وقضايا غيره فتاوى والحكم يسقط الفتوى، فإن كان وقت فترة فاتباع عالمهم أولى.

وأما الفصل الثامن

[الجمع بين التشيع والاعتزال]

وهو في ذكر جملة مما يعتذر به من جمع بين التشيع والاعتزال.

فالغرض التنبيه بذكر بعضها، وبيان بطلانه على خدعهم بإظهار التشيع لمن لم يكن ليدخل معهم في مذهب الاعتزال لو لا خدعهم له بذلك.

فمما نبينه من ذلك على اشباهه إيهامهم، أنهم لم يجدوا للأئمة في أصول الدين وأصول الفقه من العلم مثل الذي وجدوا للمعتزلة في الدقة والكثرة والبيان، وأنهم لم يتبعوهم في ذلك إلاَّ من طريق النظر والاستدلال لا من طريق التقليد، وأنهم لو اكتفوا في ذلك بعلوم الأئمة للزمهم أن يكونوا مقلدين مفرطين، واعتذارهم للأئمة فيما نسبوه إليهم من التقصير بأنهم قنعوا بالجُمَل واشتغلوا بالجهاد. **وقولهم**: إن المعتزلة شيوخ لكثير من الأئمة في العلم. **وقول** بعضهم: أن لفظة الاعتزال ما وردت في الكتاب إلاَّ صفة مدح، ومعارضتهم لآيات الإحباط بآيات الموازنة ليوهموا أن خلاف المعتزلة في الإمامة هين في جنب ما وضعوا من العلوم في العدل والتوحيد. وكل ذلك منهم غلاطاً وإجغار بمالا صحة لأكثره.

أما إيهامهم أنهم لم يجدوا للأئمة في الأصولين من الذي وجدوا للمعتزلة.

فلو وقفوا على كتب الأئمة وعقلوا ما فيها، لعلموا أن الذم للمعتزلة في إتيانهم بغير ما في الكتاب والسنة وفي كتب الأئمة أولى من مدحهم لأجل إتيانهم بما لا يعقل وما يعلم كونه محال على ما يأتي بيانه انشاء الله تعالى، وليس أحد من العلماء المخالفين إلاَّ وفي كتبهم من البدع ما لا يوجد مثله للأئمة، فلا معنى لتخصيص المعتزلة بما خالفوا به الأئمة لأجل تسميتهم له علماً.

وأما إيهامهم أنهم لم يتبعوهم في ذلك إلاَّ من طريق النظر والاستدلال لا من طريق التقليد.

فخلاف ذلك ظاهر لأنهم إن زعموا أنهم نظروا واستدلوا على صحة علوم المعتزلة قبل تعلمهم فيها، فذلك محال، إذ لاطريق لهم إلى ذلك إلاَّ انحيازاً بغير فهم عنه، وإن زعموا أنهم نظروا في صحتها واستدلوا بعد تعلمهم فيها فقد قلدوا من علَّمهم في ابتداء أمرهم وفي حال اتباعهم له حتى أدخلهم في مذهبه.

وأما إيهامهم أنهم لو اكتفوا بعلوم الأئمة عليهم السلام للزمهم التقليد والتفريط فغلاطهم في ذلك بيِّن، لأن الأئمة عليهم السلام لايُعلِّمون من اتبعهم إلاَّ في معقول بَيِّنة أدلته أو مسموع منصوص عليه أو فيما يجب رده إليهم كما يجب رده إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لأن الله سبحانه قد أخبر أنهم لو ردوه إليهم لعلموه، وذلك يعم كل مختلف فيه معقولاً كان أو مسموعاً لأن الله سبحانه أدخل حرف **مِنْ** الذي هو للتبعيض على اسم شيء الذي هو أعم النكرات في قوله تعالى{**وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله**} فوجب أن يستغرق لكونه عموماً لامخصص له، وحكم الله سبحانه وتعالى في كل مختلف فيه، أن يرد إلى الكتاب أو السنة إن عدم في الكتاب، أو إلى أولي الأمر إن عدم في السنة على ماتقدم ذكره.

[الجهاد بالسيف فرع على الجهاد بالعلم]

وأما اعتذارهم للأئمة عليهم السلام في التقصير عن بلوغ درجة المعتزلة في علوم الدين بأنهم قنعوا بالجُمَل واشتغلوا بالجهاد.

فذلك قول من لايعرف الجُمَل ولاشروط الجهاد، لأن تلك الجمل التي زعموا أنهم قنعوا بها فهي منتهى مايعقل ويجب ولامنفذ بعدها لعقل كل مكلف من البشر إلاَّ إلى الغلو والإفراط والخرص والتوهم المنهي عن تكلفه والخوض فيه، ولأن الجهاد للنفس عن التقصير مقدم على الجهاد للغير، والجهاد بالسيف فرع على الجهاد بالعلم لأن من شرط الإمام

الذي يجب عليه الجهاد أن يكون سابقاً والسابق لايوصف بأنه قانع في علوم الدين بالجمل لكون القانع بالجمل مسبوق، ومع ذلك فإن أكثر الأئمة عليهم السلام لم يكن لهم شغل إلاَّ الجهاد بالعلم دون الجهاد بالسيف لقلة الأتباع وخذلان الأشياع.

وأما قولهم: إن المعتزلة شيوخ لكثير من الأئمة في العلم.

فإن أرادوا بذلك الإيهام بأن الأئمة محتاجة إلى المعتزلة في علوم الدين، فذلك خلاف ما اقتضته أدلة الكتاب والسنة وانعقد عليه إجماع العترة.

وإن أرادوا أن من الأئمة من قرأ في علوم المعتزلة على شيوخهم، فليس لهم في ذلك حجة لأنه يجوز أن يقرأ في كل فن من سائر العلوم على شيوخ أهله إذا كان فيه صلاح.

وإن كان أرادوا أن من العترة من اعتزل. فلو صح ذلك لم يكن فيه حجة لأن الله سبحانه وتعالى قد أخبر من العترة من هو ظالم لنفسه.

وأما قول من قال منهم: أن لفظة الإعتزال ما وردت في الكتاب والسنة إلاَّ صفة مدح.

فذلك دليل على أنهم لم يحيطوا بعلم ألفاظ القرآن فضلاً عن معانيه، لأن الله سبحانه وتعالى قد وصف الكفار بالاعتزال في قوله {**وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون**} (الدخان:٢١) ونحو ذلك، مما يدل على أنه لامدح في لقب الاعتزال لمن اعتزل عن الحق وأهله واكتفى في الدين بنفسه واعتمد فيه على رأيه.

وأما معارضتهم لآية الإحباط بآيات الموازنة، ليصلوا بذلك إلى تحسين الظن بالمعتزلة وأئمتهم، وإلى أن يوهموا أن خلافهم في الإمامة هين في جنب أفعالهم المستحسنة وعلومهم الباهرة.

فلأنهم لو اعتقدوا كون الإمامة والولاء فيها والبراء من الفروض المعينة التي يقبح الإخلال بها وقالوا مع ذلك بالإحباط، لم يمكنهم تجويز السلامة لأحد ممن يخالف في ذلك سواء كان من الصحابة أو من المعتزلة أو من غيرهم.

والذي يبطل هذه المعارضة هي كونها معارضة للمحكم بالمتشابه وللحقيقة بالمجاز.

وبيان ذلك أن آيات الإحباط لايعقل معناها إلاَّ إذا حملت على ظاهرها، وذلك هو الذي يدل على صحة كونها محكمة وحقيقة، وليس كذلك آيات الموازنة فإنه لايعقل معناها إلاَّ إذا تؤلت على غير مايفيده ظاهرها، أو حملت على أن المراد بها ضرب المثل، بدليل أنها لو حملت على ظاهرها للزم من ذلك تجويز وزن الأعراض، وكون ذلك محال معلوم ضرورة، أو لزم تجويز كون أفعال العباد أجساماً، وكونه محالاً معلوماً أيضاً ضرورة، وذلك هو الذي يدل على كون ماكان كذلك متشابهاً ومجازاً.

وإن قيل: إن الوزن يقع على ماهي مكتوبة فيه. كان عدولاً عن الظاهر، لكون ماهي مكتوبة فيه ليس بطاعة ولامعصية، ولأن الصحيح من المذهب أن كل من كانت خاتمة معاصيه التوبة النصوح فهو من أهل الجنة، ومن كان خاتمة طاعته الإصرار على معصية واحدة فهو من أهل النار، وذلك مما يرجح القول بالإحباط على القول بالموازنة.

ومما يؤيد ما تقدم ذكره في هذا الفصل من كلام الأئمة في ذم كل مخالف في الإمامة سواء كان صحابياً أو معتزلياً أو كان ممن شايعهم وحسَّن الظن بهم.

قول أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة في ذم من استغنى برأيه وعلم شيوخه: فيا عجباه، ومالي لاأعجب، من خطأ هذه الفرق على خلاف حججها في دينها! لايقتفون أثر نبي، ولايقتدون بعمل وصي، ولايؤمنون بغيب، ولايعفون عن عيب، يعملون في الشبهات ويسيرون في الشهوات، المعروف عندهم ماعرفوا، والمنكر عندهم ماأنكروا، مفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم، وتعويلهم في المهمات على آرائهم، كأن كل امرئٍ منهم إمام نفسه.

وحكي عن زيد بن علي عليهما السلام أنه نسب ما أصابه من ظلم هشام إلى الشيخين لكونهما أول من سن الظلم للعترة والتقدم على الأئمة.

وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام كلام مُحَمَّد بن عبدالله النفس الزكية عليهما السلام الذي منه قوله: فأوصى بها أبوبكر إلى عمر من غير شورى، فقام بها عمر وعمل

في الولاية بغير عمل صاحبه، وليس بيده فيها عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولاتأويل من كتاب الله تعالى، إلاَّ رأي توخاه هو فيه مفارق لرأي صاحبه جعلها بين ستة ووضع عليهم آمراً أمرهم إن هم اختلفوا أن يقتل الأول من الفتية، وصغروا من أمرهم ماعظم الله، وصاروا سببا لولاة السوء، وسدت عليهم أبواب التوبة، واشتملت عليهم النار بما فيها، والله جعل ثناؤه بالمرصاد.

وقول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في جواب من سأله عن الشيخين: كانت لنا أم صدِّيقة بنت صدِّيق، وماتت وهي غضبانة عليهما، ونحن غاضبون لغضبها، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (**إن الله ليغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها**).

وقوله في كتاب تثبيت الإمامة: ولو كان الأمر في الإمامة كما قال المبطلون فيها، وعلى مازعموا من أنهم الحاكمون بآرائهم واختيارهم عليها، وأن الخيرة فيها ما اختاروا، والرأي فيها وبها مارأوا، لكان في ذلك من طول الإلتباس وما قد أعطبوا بقبحه وفساده من إهمال الناس ما لايخفى على نظرة عين، ولايسلم معه عصمة دين.

وقول الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليهما السلام في كتاب الأحكام: ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام واجبة على جميع المسلمين فرض من الله رب العالمين، لاينجوا أحد من عذاب الرحمن، ولايتم له اسم الإيمان حتى يعتقد ذلك بأيقى الإيقان.

وقوله في جوابه لأهل صنعاء: إلى الله أبرأ من كل رافض غوي، ومن كل حروري ناصبي، ومن كل معتزل غال.

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليهما السلام فيما حكى عنه صاحب المسفر: لا إيمان إلاَّ بالبراءة من أعداء الله تعالى وأعداء رسوله الله ﷺ وهم الذي ظلموا آل مُحَمَّد وأخذوا ميراثهم وغصبوا خمسهم وهموا بإحراق منازلهم.

وحكى عليه السلام إن أبابكر وعمر اختلفا في المشورة على النبي ﷺ فيمن يرأس على بني تميم من وفدهم فأشار أبوبكر بالأقدع بن حابس وأشار عمر بغيره وتعارضا حتى عليت أصواتهما فوق صوت النبي ﷺ فأنزل الله سبحانه وتعالى فيهما{**ياأيها الذين آمنوا لاترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولاتجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض إن تحبط أعمالكم وأنتم لاتشعرون**} (الحجرات:٠٢).

قال عليه السلام: فإذا كانت طاعتهم تحبط برفع الصوت فما ظنك بمن قلت طاعته وعظم خلافه للنبي ﷺ.

وحكي عنه جوابه عن تعمقات الفلاسفة ثم قال: وخص بالأفكار المعتزلة أنهم خائضون فيما دق عليهم ولم يكلفوه وهم معروفون به. فقال عليه السلام في كتاب الكفر والإيمان: ثم انصدعت من هذه الملّة طائفة تحلت باسم الاعتزال استهواها واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد إلى قوله: ولأن تحرصه عليه السلام ترك الخوض فيما دق، إذ لم يكلفه الخائض فيه كالقول في معرفة الباري تعالى من غير الجهة التي عرفهم فيها نفسه حتى خاضوا في صفات ذاته فضربوا له الأمثال، وقد نهى الله عن ذلك فقال تعالى{**ولاتضربوا لله الأمثال ولاتقولوا على الله مالاتعلمون**} (النحل:٧٤) وبالغوا في خلاف ذلك، ولم يرضوا حتى تعدوا إلى الكلام في كل ما لايعلمون ولايدركون خلافاً لله تعالى ولرسوله، وابتداعاً وحرصاً ومَيْناً ورمياً بعقولهم وحواسهم من وراء غاياتها تائهة ضالة حائرة مرتطمة في بحور الجهالات على غير مقال وبغير دليل، فتكلموا في تقصي نعيم أهل الجنة وما قدرها وهيئتها ومن التزوير والتربيع حتى تبرأ بعضهم من بعض لأجل الخلاف بينهم فيه، وقالوا: بالأصلح واللطف والكمون والظهور والعرض وتحديد الأعراض والأجسام والجزء والطفر، وفي إرادة الله تعالى وفي علمه وإدراكه وماحقيقة المعلوم والمجهول والمباشرة للفعل والمناوبة والمداخلة بين الأجزاء والمجاورة، وقد كُفُوا عن ذلك بما أتى به الله سبحانه وتعالى من وصفه لنفسه ووصفه لخلقه، فقال{**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**} (الشورى:١١)

وقال تعالى{**لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**} (الأنعام:١٠٣)، وقال تعالى في وصف خلقه {**ويخلق ما لاتعلمون**}د(النحل:٠٨)، إلى قوله: وتكلموا من دقيق الكلام بما لم يكلفوا، وبما لعل حواسهم خلقت مقصرة عن إدراك حقيقتها وعاجزة عن قصد السبيل فيها.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التنبيه: وسأَلتَ عن السواد الأعظم، وإرماله للحج إلى بيت الله الحرام وزيارة قبر الرسول ﷺ يشهدون بالأمر والخلافة لصاحب الغار ومنكرون قول رسول الله ﷺ: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**).

الجواب: اعلم أيها الأخ أكرمك الله إن هؤلاء سامرية أمة مُحَمَّد لافرق بينهم وبين سامرية أمة موسى، كما لافرق بين موسى ومُحَمَّد، وكما لافرق بين هارون وعلي إلاَّ النبوة لقول النبي ﷺ: (**علي مني بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنه لانبي بعدي**).

وقول إبنه الحسين عليهما السلام في كتاب الرد على الملحدين: فيا أيتها الأمة الضالة عن رشدها الجاهدة في هلاك أنفسها، أُمرتم بمودة آل النبي أم فَرض عليكم مودة تيم وعدي.

وقول الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان عليهما السلام في كتاب الحكمة: وكان من جملة الظالمين من غصب علياً عليه السلام حقه وأنكره سبقه واستولى على الأمر الذي كان أولى به كأبي بكر وعمر وعثمان ومن أعانهم على أمرهم.

وقوله في جواب مسائل الأمراء السليمانيين: سمي المعتزلة معتزلة حيث اعتزلوا عن أمير المؤمنين عليه السلام، منهم سعد بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، ومُحَمَّد بن سلمة الأنصاري، وأسامة بن زيد بن حارثه الكلبي، والأحنف بن قيس، وسموا نفوسهم أهل العدل والتوحيد.

وقول الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليهما السلام في كتاب شرح الرسالة الناصحة: وقد روينا عن نبيئنا رسول الله ﷺ أنه قال: (**من كان في قلبه مثقال حبة من**

خردل عداوة لي ولأهل بيتي لم يرح رائحة الجنة.) ولايعلم أشد لهم عداوة ولاأعظم مكيدة لدين الله سبحانه وتعالى ولنبيئه ﷺ ممن أنكر فضل عترته وساوى بينهم وبين غيرهم.

وقوله: ولايرد على الحوض إلاَّ من خلصت مودته لهم ولاتخلص مودة من أنكر فضلهم وجحد حقهم وساوى بينهم وبين غيرهم.

وقوله: كيف يكون شيعياً لآل مُحَمَّد عليه وعليهم السلام من أنكر فضلهم وجحد حقهم واقتبس العلم بزعمه من غيرهم.

وقوله في الشافي: اعلم أن كافة أهل البيت الطاهرين ذرية خاتم النبيئين يدينون ويعتقدون أنه لانجاة لأبي بكر وعمر وعثمان إلاَّ بخلوص ولايتهم فيهم، لأن الله أوجب محبتهم على جميع المكلفين وهم منهم، ولأنَّا روينا عن النبي ﷺ أنه قال: (**أحبوا الله لما يغذوكم من نعمه وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحبي.**).

وأما الفصل التاسع

[الفروق بين أئمة العترة ومخالفيهم من علماء العامة]

وهو في ذكر فروق يميز بها بين أئمة العترة ومخالفيهم من علماء العامة.

فأول ذلك: اختلافهم في الفضل.

وذلك لأنه قد ثبت بالأدلة أن العترة خيرة الله سبحانه وتعالى الذين خصهم بولاية أنبياءه واصطفاهم لإرث كتابه وخلافة نبيه ﷺ وحفظ دينه.

فدل ذلك على أنهم الفضلاء ومن عداهم مفضول، والخاصة ومن عداهم عامة، والرعاة ومن عداهم رعية، والشهود ومن عداهم مشهود عليه، والأئمة ومن عداهم مأموم.

وإذا ثبت ذلك فمخالفهم في علوم الدين ليس بعالم على الحقيقة فضلاً على أن يكون مثلهم في العلم أو أعلم منهم.

ومما يؤيد ذلك وينبه على ماعداه من أقوال الأئمة:{

قول زيد بن علي عليهما السلام في كتاب الصفوة: فليس كل العباد اصطفى الله ولكن الله يصطفي منهم من يشاء، وقال عز من قائل {**الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس**} (الحج:٧٥) وإنما فضلت نعم الله بين الناس من غير حول أحد منهم ولاقوة، بل بمنٍّ من الله ونعمة وفضل يختص به من يشاء، فكنا أهل البيت ممن خصه الله بنعمته وفضله.

وقول الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليهما السلام في جوابه لأهل صنعاء: وإني متمسك بأهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ومهبط الوحي، ومعدن العلم وأهل الذكر الذين بهم وُحِّدَ الرحمن، وفي بيتهم نزل القرآن ولديهم التأويل والبيان، وبمفاتيح منطقهم نطق كل إنسان، ولذلك حث عليهم رسول الله ﷺ بقوله: (**إني تارك فيكم الثقلين لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، كتاب الله وعترتي أهل بيتي مثلهم فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى**).

وقول الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليهما السلام في أول كتاب البلغة: وصلى الله على النبي المجتبى مُحَمَّد المصطفى وآله الطاهرين الذين جعلهم الله معادن وحيه وحفظة علمه ورعاة دينه.

وقول الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليهم السلام في تفسيره بقول الله سبحانه وتعالى {**نور على نور**} (النور:٣٥) أراد أن النبي ﷺ من نسل إبراهيم، والحسن والحسين من نسله والأئمة الهداة من نسلهم.

وقوله في تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى {**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض**} (النور:٥٥) هذه الآية نزلت في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام وخيار أهل بيتهما ومن سار بسيرتهما وتبع طريقهما إلى يوم القيامة، لأنهم ورثة الكتاب والعالمون به ولهم الخلافة في الأرض إلى يوم العرض.

وقوله: في تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى{**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا...**الآية} (فاطر:٣٢) هذه الآية خاصة في رسول الله ﷺ وخيار أهل بيته من كان منهم على طريقته ومتبعاً لسنته، فإن الله سبحانه وتعالى اصطفاهم لوراثة الكتاب وأتمنهم عليه وحكم لهم به.

والفرق الثاني: باختلاف قصودهم.

وذلك لأن الأئمة عليهم السلام لم يقصدوا بما وضعوا من العلوم في الدين إلاَّ ما أوجب الله سبحانه وتعالى عليهم من هداية الأمة بخلاف قصد من خالفهم في ذلك من علماء العامة، فإن وضعهم للخلاف الذي سموه علماً تكلف منهم وتعاط يدل على أنهم قصدوا به الفساد وإن أظهروا أنهم قصدوا به الصلاح.

ومما يؤيد ذلك قول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في كتاب الرد على ابن المقفع بعد ذكره لما اشتبه على أهل القول بالظلمة والنور لأجل اغترارهم بعلماء العامة وتركهم لطلب العلم من أهله: فلما عموا عن حكم الله في ذلك ورسله وما حكم به سبحانه وتعالى من أحكام عدله إلى قوله: ولم يلقوا فيما اشتبه عليهم منه من جعلهم الله معدنه، فيكشفوا لهم الأغطية عن محكم نوره ويظهروا لهم الأخبية من مشتبه أموره الذين جعلهم الله تعالى الأمناء عليها، ومَنَّ عليهم بأن جعلهم الأئمة فيها، ولم يجروا عنه علماء هذه العامة فيما اشتبه عليهم منه شقاء، ولم يرجو منهم في مسألة لو كانت لهم عنه اكتفاء ازدادوا بذلك إلى حيرتهم حيرة فيه، ولم تغدهم أقوال العلماء فيه بصيرة.

والفرق الثالث: باختلاف علومهم فيما طريق معرفته النظر والاستدلال.

وذلك لأن الأئمة عليهم السلام مخصوصون من زكاء العقل، وذكاء الفطنة، وخصائص التوفيق، ومواد التأييد بحسب ما خصوا به من التكليف بالقيام مقام النبي ﷺ في هداية العباد إلى طريق الرشاد، وحفظ علوم الدين عن تلبيسات الملحدين وتحريفات المعاندين بخلاف مُخالفيهم من علماء العامة، فإنهم لأجل مخالفتهم لأئمتهم، وسلوكهم بغير طريقهم

من جملة الظالمين المتجبرين السالكين لغير سبيل المؤمنين الذين جمعوا بين اسم العقل ومعنى الجهل، وخاضوا بالوهم فيما وراء حد العقول.

ومما يؤيد ذلك قول زيد بن علي عليهما السلام في رسالته إلى الأمصار: فنحن أعلم الأمة بالله، وأوعى الخلق للحكم، وعلينا نزل القرآن، وفينا كان يهبط جبريل عليه السلام، ومن عندنا اقتبس الخير فمن علم خيراً فمنا اقتبسه، ومن قال خيراً فنحن أصله، ونحن أهل المعروف ونحن الناهون عن المنكر، ونحن الحافظون لحدود الله.

وقول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب التوفيق والتسديد: وسألت عن العقول هل هي مستوية أو بينها خلاف **إلى قوله**: فأفضل العقول عقول الملائكة المقربين، ثم عقول الأنبياء أكمل من عقول الأوصياء، ثم الأوصياء أكمل من الأئمة في العقول وأفضل في الاعتقاد والقول، ثم للسابقين من الفضيلة على المقتصدين كمثل فضيلة الأنبياء على الوصيين، وللأئمة المقتصدين من الفضل ما لا يكون لفضلاء المؤمنين، وأفضل الناس كلهم فضلاً وأكملهم ديناً وعقلاً مُحَمَّد خاتم النبيين صلوات الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطاهرين.

وقوله في كتاب نبأ الحكمة: وجميع العقول مفتقرة إلى عقول الأئمة عليهم السلام، ولو لا ذلك لما أحيل أحد إلى إمام، ولسقط فرض الإمامة عن جميع الأنام.

والفرق الرابع: باختلاف تأويلهم للكتاب.

وذلك لأن الأئمة عليهم السلام هم أهل الكتاب، ولامعنى لكونهم أهلاً له إلاَّ كونهم ورثة لعلمه، وأنهم أعلم الأمة بمحكمه ومتشابهه، ومجمله ومبينه، وخاصه وعامه، وأمره ونهيه، وناسخه ومنسوخه، وحضره وإباحته، وزجره وندبه، ومقدمه ومؤخره، ومجموعه ومفصله، وصريحه وكنايته، وقصصه وأمثاله، ونحو ذلك مما لا يجوز لأحد تأويله إلا بعد معرفته ومعرفة كون محكمه أصلاً لتأويل ما عداه، وكل مخالف لهم في ذلك من علماء العامة فإنه مخالف للمحكم ومتعلق بالمتشابه ونحوه مما يوافق هوى نفسه وآراء شيوخه.

ومما يؤيد ذلك قول القاسم بن ابراهيم عليهما السلام في كتاب الرد على ابن المقفع: وكل ماذكره الله سبحانه في السور، فله أوجه متصرفة يعرفها من عرَّفه الله تعالى إياها. **إلى قوله:** فليسأل عنها، وليطلب ما خفي عليه منها عند ورثة الكتاب الذين جعلهم الله تعالى معدن ما خفي فيه من الأسباب، فإنه يقول سبحانه {**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير**} (فاطر:٣٢) ولتكن مسألته منهم للسابقين بالخيرات بإذن الله، فإن أولئك أمناء الله على الخفيات من منزل وحي كتابه، وما فيه من خفي عجائبه، فقد سمعت قول الله سبحانه وتعالى {**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون**} (النحل:٤٣).

وجواب المرتضى لدين الله مُحَمَّد بن يحيى عليهما السلام لمن سأله عن الفرق بين تفسير الأئمة والعامة الذي منه قوله: وفي الحديث الذي ترويه العامة ما لا يقوم به حجة ولا يتضح به بينة ولا يشهد له كتاب ولا سنة، وكلما قلنا به وأجبنا عليه، فشاهده في كتاب الله عز وجل وفي السنة المجمع عليها عن رسول الله ﷺ أو حجة من العقل يصدقها الكتاب، فكل ماكان من هذا فهو أصح مطلوب وأنور حجة في القلوب وليس يجوز تفسيره إلاَّ لأهله الذين خصهم الله تعالى بعلمه من أهل بيت نبيئه الله ﷺ.

والفرق الخامس: باختلاف علومهم في أصول الفقه وفروعه.

وذلك لأن الأئمة عليهم السلام جعلوا محكم الكتاب وموافقه من السنة وقضايا أمير المؤمنين عليه السلام أصولاً يفرعون منها الأحكام، ويحفظونها عن تحريف علماء العوام الذين

عزبوا عن كثير من النصوص، وعن الإقتداء بأمير المؤمنين عليه السلام إلى القول بالرأي والإقتداء بالشيوخ.

ومما يؤيد ذلك ما حكي في كتاب نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام من وصفه للحق من العترة، وذمه لمن يخالفه من العامة **بقوله** الذي منه: بعطف الهوى على الهُدى إذا عطفوا الهدى على الهوى، وبعطف الرأي على القرآن إذا عطفوا القرآن على الرأي.

وقول جعفر بن مُحَمَّد الصادق عليهما السلام الذي روي أنه قال لأبي حنيفة وقيل اسمه النعمان بن ثابت لمَّا قَدِمَ من العراق إلى المدينة الذي منه: اتق الله، ولا تقيس الدين برأيك، فإن أول من قاس إبليس إذ أمره الله بالسجود لآدم فقال: أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين. **إلى قوله**: ويحك، أيهما أعظم عند الله عز وجل قتل النفس التي حرم الله تعالى أم الزنا؟ **قال**: لا بل قتل النفس. **قال**: فإن الله قد رضي وقبل في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا إلاَّ أربعة. فكيف يقوم لك قياس؟ ثم قال: أيهما أعظم عند الله عز وجل الصلاة أم الصوم؟ قال: لا بل الصلاة. **قال**: فما بال المرأة إذا حاضت فتقضي الصيام لا الصلاة؟ اتق الله يا عبدالله ولا تقيس، فإنَّا نقف نحن غداً وأنت ومن خالفنا بين يدي الله عز وجل، فنقول: قال رسول الله ﷺ قال الله عز وجل، وتقول: أنت وصاحبك: سمعنا ورأينا، فيفعل بنا وبكم ما شاء.

والفرق السادس: باختلاف علومهم على الجملة في الصحة والبيان.

وذلك لأن علوم الأئمة عليهم السلام مبنية على أصول صحيحة معلومة، وموضوعة بألفاظ فصيحة مفهومة سلكوا بها طريق العرب في الخطاب بالمجاز، واقتدوا بألفاظ الكتاب والسنة في السجع والإيمان والايجاز، وليس كذلك أكثر علوم مخالفيهم من علماء العامة، فإنها مبنية على أصول أكثرها مجهولة ومختلفة، وموضوعة بألفاظ أكثرها متكلفة ومزخرفة، وسلكوا بها طريقة الفلاسفة في استعمال الموضوعات المنطقية، والتفاصيل للمقدمات المغلطة الإصطلاحية، والتفريع عليها بالقياسات المبتدعة الوهمية التي تميل إلى سماعها النفوس، وتنفر عن مغالطها العقول.

ومما ينبه على معرفة الفرق بين الأئمة والعامة من الكتاب قول الله سبحانه وتعالى {**أفمن يَهْدِي إلى الحق أحق أن يُتبع أمن لاَّ يَهِدِّي إلاَّ أن يُهْدَى فمالكم كيف تحكمون**} (يونس:٣٥).

ذكر الحاكم رحمه الله تعالى في كتاب تنبيه الغافلين: إن المراد بالهادي في هذه الآية أمير المؤمنين عليه السلام واحتج بقول الله سبحانه وتعالى{**إنما أنت منذر ولكل قوم هاد**} (الرعد:٠٧) وبأخبار رواها في معنى ذلك، وقد ذكر الأئمة عليهم السلام أن هذه الآية تدل على أن لكل قوم عصر هادياً من العترة عليهم السلام.

والفرق السابع: بقلة ألفاظ علوم الأئمة عليهم السلام مع البيان، وكثرة ألفاظ علوم مخالفيهم من العامة مع الإلتباس.

وذلك لأن الأئمة عليهم السلام اكتفوا بما قد أغناهم الله سبحانه وتعالى به عن تكليف غيره وهو العلم الذي كان كافياً لأهل عصر النبي الله ﷺ، ولم يزيدوا عليه إلاَّ ما تدعوا إليه الحاجة إلى تبيينه نحو حل شبهة أو تبيين مجمل أو تفريع حكم أو حكاية مايريدون إبطاله من أقوال المخالفين، وليس كذلك علوم أكثر مخالفيهم من علماء العامة، فإنهم كثروها بشروح تقل عن الإحاطة بكلها، ويضل في طريق مغالطها الفكر، وطولوها بحكايتهم لكثير من الأقوال المتعارضة التي لافائدة في ذكرها من غير تبيين للفرق بينها إلاَّ توصلهم إلى ماقد خافوه وأوجبوه بما يوافقه منها، وإيهامهم أَنَّ لِمَنْ حكاها فضلاً في العلم على من لم يحك مثلها.

والفرق بين علوم الأئمة وعلوم العامة في ذلك جلي لولا تلبيس من ينظر في كتب الأئمة بعين الإستزراء ويعبر عنها بلسان الإستهزاء، ليتوصل بالتشكيك في علوم الأئمة إلى الترغيب في علوم العامة.

الفرق الثامن: باختلافهم في الائتلاف.

وذلك لأن الأئمة عليهم السلام فرقة واحدة لأجل تمسكهم بالكتاب، وكل واحد منهم متبع لسبيل من قبله من الأئمة، وحاذ حذوهم ومبين لما اختلف فيه من أقوالهم وسيرهم، ولما حرف من كلامهم أو زيد عليه أو نقص منه، ومنكر على من خالفهم أو خالف بينهم، بخلاف علماء العامة، فإنهم فِرَقْ، ولكل فرقة منهم مذهب يعتزون إليه وشيخ يعتمدون فيه عليه.

ومما يؤيد ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة الذي قال في ذم المختلفين: فأمرهم الله سبحانه وتعالى بالإختلاف فأطاعوه؟ أم نهاهم عنه فعصوه؟ أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه؟ أم كانوا له شركاء فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟ أم أنزل الله ديناً تامَّاً فقصَّر الرسول ﷺ بتبليغه وأدائه؟.

وكذلك ماحكاه الناصر للحق الحسن بن علي عليهما السلام فيما رواه عنه صاحب المسفر مصنف المسفر من اختلاف كثير من شيوخ المعتزلة في علوم الدين حتى تبرأ بعضهم من بعض لأجل ذلك.

وأما الفصل العاشر

[صفة شيعي العترة]

وهو في ذكر جملة مما يكشف عن أسرار المتشيعين.

ولأن من صفة شيعي العترة عندهم أن يكون متبعاً لسبيلهم في الدين قولاً وعملاً واعتقاداً لايخالفهم ولايخالف بينهم، ولايوالي من خالفهم، ولاينكر كون إجماع العترة حجة لازمة، ولاكون التمسك بهم واجباً.

وبيان ذلك بطريقة التقسيم والإلزام يقع في ثلاث مسائل مما أجمعت عليه العترة كافية في التنبيه على ماعداها:

الأولى: إجماعهم على أن معرفة مسائل الإمامة من أصول الدين المفروضة المعينة التي يستحق كل من أخل بها الذم والعقاب.

والثانية: إجماعهم على أن كل مدع للإمامة لايخلو إما أن يكون إمام هدى أو إمام ضلال.

والثالثة: إجماعهم على أن الإمام السابق قائم وأهل عصره مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ما يجب له عليهم من الطاعة والتسليم ويجب لهم عليه من الهداية.

أما إجماعهم في **المسألة الأولى** على أن معرفة مسائل الإمامة واعتقاد صحتها من الفروض المعينة فرع التشيع.

لايخلو إما أن يقر بما أجمعوا عليه ويعترف بصحته أو لا، فإن أنكر ذلك أو تأوله فليس بشيعي، وإن اعترف بصحة ذلك لزمه أن يعتقد أن كل من خالف في وجوب تقديم علي عليه السلام مستحق للذم والعقاب سواء كان صحابياً أو معتزلياً أو غيرهما لعدم المخصص لمخل بفرض دون غيره، فإن اعترض على ذلك بتوقف من توقف من العترة في معصية الشيخين هل هي صغيرة أم كبيرة؟.

والجواب: أن التوقف ليس بمذهب يجب سلوكه، لأن التوقف في ذلك منهم لايخلو إما أن يكون شاكاً أو متاقياً أو متآلفاً، فإن كان مشكاً فهو منتظر للدليل ومجوز لحصوله إمّا له وإمّا لغيره، وإن كان متاقياً أو متآلفاً فهو منتظر للنصر والفرج ولأن المتوقف في ذلك من العترة لايتوقف عن وصف فعل الشيخين بأنه ظلم ومعصية على الجملة وإن توقف عن سبهما، ولأنه لايتوقف على.....، فإنه قد بين لأصحابه بما أمره الله بتبليغه إليهم، ولأنه لايتوقف عن تفسيق من فعل مثل فعلهم مع من هو دون علي عليه السلام في الفصل من ساير من بعده من الأئمة، ولأنه لايوجب التوقف على غيره ولايبطل عدالة من لم يتوقف عن أئمة العترة.

ومما يؤيد ذلك من أقوال الأئمة مع ماتقدم ذكر بعضه قول الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليهما السلام في جوابه لأهل صنعاء: ولا أسب إلاَّ من نقض العهد والعزيمة وفي

كل وقت وله هزيمة من الذين بالنفاق تفردوا على الرسول مرة بعد مرة أخرى، وتمردوا على أهل بيته اجتروا وطعنوا.

وقول الإمام المنصور بالله عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة: ولأتم رئاسة ولأعظم نفاسة مما حكم الله سبحانه وتعالى لآبائنا عليهم السلام وأورثنا إياه إلى يوم نشر العظام من ولاية خاص خلقه والعام، وإلحاق الكفر والفسق بمن أنكر حقنا في ذلك من جميع الأنام.

وقوله في الشافي: واعلم أن كافة أهل البيت عليهم السلام الطاهرين ورثة خاتم النبيئين صلوات الله عليهم أجمعين يدينون ويعتقدون أنه لانجاة لأبي بكر وعمر وعثمان إلاَّ بخلوص ولايتهم فيهم، لأن الله سبحانه وتعالى أوجب محبتهم على جميع المكلفين وهم منهم.

وقوله في بعض أجوبته الموجودة بخطه في ذكر توقف من توقف من العترة، وأكثر مانقل وصح عن السلف فهو ماقلنا على تلفيق واجتهاد، وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً.

وأما إجماع العترة في **المسألة الثانية** على أن كل مدع للإمامة لايخلو إما أن يكون إمام هدى أو إمام ضلال.

فمدع التشيع لايخلو إما أن يلتزم ذلك لكون هذه القسمة دائرة بين النفي والإثبات أو لا يلتزم، فإن لم يلتزم فليس بشيعي، وإن التزمه لزمه أن يدين الله بمشائخ أئمة الضلال وأن كل متبع لهم ضال، لأن الحق إذا تعين مع علي عليه السلام لزم أن يكون الضلال مع مخالفته لقوله تعالى{**فماذا بعد الحق إلا الضلال**} (يونس:٣٢)، فإن ادعى بعض المتشيعين أو تأول أن المشائخ لم يعلموا ما أراد الله تعالى بقوله تعالى{**إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا...**الآية} (المائدة:٥٥)، ولا ما أراد النبي ﷺ بقوله: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**)، وقوله: (**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خير منهما**) ونحو ذلك من

الآيات والأخبار، لزم أن يكون باهتاً لهم بما لم يدعوه ولا ادعاه أحد من أتباعهم لأنهم لم يُسَلِّموا أنهم يجهلون خطاب الله تعالى وخطاب رسوله مع كونهم من صميم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، ولايُسَلِّمون أنهم يجهلون ماهو من أهم أصول الدين وفروضه مع كونهم من أفاضل الصحابة، ومن المعلوم عقلاً وشرعاً أن المعصية تعظم على قدر عظم معرفة من أقدم عليها بما يجب له وعليه، ولايجتمع لمنصف من المتشيعين أن يعتقد أن النبي ﷺ قد بيَّن للمشائخ مأأمره الله بتبليغه إليهم، وأن يعتقد أن المشائخ لم يفهموا بيانه وتقديمه لعلي عليه السلام قولاً وفعلاً، مع ما في ذلك من إبطال حجة التبليغ والبيان وإثبات حجة أهل الرفض والعصيان.

ومما يؤيد ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المعروفة بالموضحة ذات البيان: وإنَّا أهل البيت قوم شيد الله فوق بناء قريش بناءنا، وأعلى فوق رؤوسهم رؤوسنا، واختارنا دونهم، واصطفانا عليهم بعلمه فنقموا على الله إن اختارنا، فسخطوا ما رضيه وأحبوا ما كرهه.

وقوله فيما حكي عنه في كتاب نهج البلاغة: أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة وأنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى.

وقوله فيه: حتى إذا مضى الأول لسبيله أدلى بها إلى غيري بعده، فيا عجب بينما هو يستقيلها في حياته إذ عقد بها الأخير بعد وفاته. وأشباه ذلك مما تقدم ذكر بعضه.

وأما إجماع العترة في **المسألة الثالثة** على أن الإمام السابق قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجب له وعليه.

فإنما أجمعوا على ذلك لأجل أن الله سبحانه وتعالى لم يفرق بين وجوب طاعته وطاعة رسول الله ﷺ وطاعة أولي الأمر، وأن النبي ﷺ أوجب للأمة من بعده مثل الذي يجب له في قوله: (**قدموهم ولاتقدموا عليهم وتعلموا منهم ولاتعلموهم ولاتخالفوهم فتضلوا ولاتشتموهم فتكفروا**) ونحو ذلك من الآثار والأخبار. وإذا ثبت ذلك فمدع التشيع

لايخلو إما أن يلتزمه أو لايلتزمه، فإن لم يلتزمه فليس شيعي، وإن التزمه لزمه أن يعتقد أنه لافرق في استحقاق الذم والعقاب بين من خالف النبي ﷺ وبين من خالف الإمام السابق، وأنه كما لايجوز لمسلم أن يتوصل بنظره واستدلاله إلى مخالفة النبي ﷺ لكونه متعبداً بنظره واستدلاله، فكذلك لايجوز له أن يتوصل بنظره واستدلاله إلى مخالفة الإمام، وكما لايجوز له معارضة النبي ﷺ في التنزيل فكذلك لايجوز له معارضة الإمام في التأويل، وكما لاينفع مؤمناً إيمانه بجميع الأنبياء مع جحده لواحد منهم كذلك لاينفعه إيمانه بالأئمة مع رفضه لإمام واحد منهم، وكما لايجوز لأحد إنكار فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكونه حجة لأجل كونه من جملة البشر المتعبدين، فكذلك لايجوز إنكار فضل الإمام وكونه حجة لكونه من جملة البشر المتعبدين، وكما لايصح ولاينفع الإقرار بصحة نبوة النبي ﷺ مع اعتزاله أو موالاة من اعتزله، فكذلك لايصح ولاينفع الإقرار بصحة إمامة الإمام مع اعتزاله أو موالاة من اعتزله.

ومما يؤيد ذلك من أقوال الأئمة **قول** مُحَمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب الشرح والتبيين: ورأس النجاة لكم فيما اشتبه عليكم من دينكم ألاّ يقبل بعضكم قول بعض، ولكن ليرجع وليسأل فيما اشتبه عليه من جعله الله معدنه وموضعه من أهل الذكر، قال تعالى{**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون**} (النحل:٤٣) فافهموا يرحمكم الله هذا، ثم افهموا أن جميع من له دين وورع ممن يتشيع لاينبغي أن يسأل بعضكم بعضاً، وإنما ينبغي أن تسألوا من يعلم من آل مُحَمَّد وهو عالم منهم يفهم ما يحل وما جعله الله محرماً، ولايتخذ بعضكم بعضاً أرباباً من دون الله.

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليهما السلام في شعره المحكي في المسفر والشافي:

لا تتبعوا غير آل المصطفى علماً يهديكم فهم خير الورى آل
آل النبي وعنه إرث علمهم القائمون بنصح الخلق لم يإلوا
وقولهم مسند عن قول جدهم عن جبرئيل عن الباري إذا قالوا

إلى قوله:

كل يرى الحق ما فيه قد اختلفوا وهم بمفروض علم الحق جهال

أعني الأُولي فقههم اشراك ضدهم وسائر الناس بالإهمال عقال

وقول المرتضى لدين الله مُحَمَّد بن يحيى عليهما السلام في كتاب الرد على الروافض: لأن الله سبحانه وتعالى ختم النبيئين بمحمد ﷺ فلا نبيء بعده ولامرسل من الله سواه، فلما كان ذلك كذلك لم يستغن الخلق عن قائم في كل وقت يأمرهم حاكم فيهم بكتاب الله تعالى يبين الأحكام ويوضح الإسلام، فجعل الله سبحانه وتعالى القائمين بذلك آل نبيئه وافترض طاعتهم على خلقه وأمر باتباعهم.

وقوله في جوابه لمن يسأل عن حكم من يخالف التنزيل بالتأويل؟. وكيف يقر بالتنزيل من حجد ما فيه من الحلال والحرام والدين والأحكام؟ ومن أنكر حكماً واحداً من أحكام الله سبحانه وتعالى المفروضة كمن أنكر القرآن جميعاً، ومن أنكر صنع الله سبحانه في نملة أو ذباب كمن أنكر صنعه في السموات والأرضين.

وقول أخيه الناصر لدين الله أحمد بن يحي عليهم السلام في كتاب النجاة: وكذلك المؤمنون بعضهم أعلم من بعض، ولذلك صارت الأئمة عليهم السلام أولى بمقامات الأنبياء من الأمة، لما علم الله عندهم من العلم والحكمة والمعرفة بالكتاب والسنة.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التفريع: ومن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وكفر بذرية مُحَمَّد ﷺ، ولم يصدق بهم، لم يمنع إيمانه من هُلْكِهِ، إلاَّ أن يكون ممن قد جرت لأوله ذمة من النبي ﷺ.

وقوله في كتاب التنبيه: فإن عليكم سؤالنا وعلينا جوابكم وقد أمركم الله جل اسمه فقال عز من قائل{**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون**} (النحل:٤٣) وقد سمى رسوله ذكراً وفي كل خلف من أهل بيته عدول ينفون عن الله الشبهات ويحكموا بآياته البينات هم حجج الله على خلقه في كل زمان وهم الهداة إليه في كل أوان **إلى قوله**: لأنَّا أهل البيت

يتعلم بعضنا من بعض ونجتزي بذلك عن التعلم من غيرنا ولا يسعنا أن نتعلم من سوانا إلاَّ ما يجيزه لنا علماؤنا، وأنتم ياشيعتنا فلا يسعكم أن يتعلم بعضكم من بعض إلاَّ ما يجيزه لكم علماء أهل بيت نبيئكم ﷺ.

وقول إبنه الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب الفرق بين الأفعال: فلما قبضه الله إليه واختاره له من الثواب مالديه، علم أن سيكون من عباده من يحتاج إلى الهدى، ويكشف عنهم الضلالة والردى بذوي الدين والفضل والحجى ذرية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أئمة الهدى وأعلام الدين ومصابيح الدجى، فكشف بهم أغطية الضلال، وقمع بهم من عاند الحق من الجهال، فمن طلب الحق من عند غيرهم فقد جهل، ومن عاندهم فقد ضل وخذل، لأن الله سبحانه لو علم أن العباد يكتفون بعقولهم لما فرض سؤال بيت آل نبيئهم عليهم السلام.

وقول الإمام المنصور بالله عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة مع ما تقدم: وورود الحوض لا يكون إلاَّ لأتباع آل مُحَمَّد ﷺ وهم أشياعهم، ولا يكون ذلك إلاَّ بالإعتراف بفضلهم ومطابقتهم في قولهم واعتقادهم، تم الموضع الثاني بحمد الله وإكرامه.

وأما الموضع الثالث

وهو في الكلام في الصانع تعالى، وما يستحق من الصفات لذاته أو لفعله.

فهو ينقسم إلى أربعة فصول:{

الأول: في الذات.

والثاني: في صفات الذات.

والثالث: في الإرادة.

والرابع: في الإدراك.

أما الأول:

[ذات الباري]

فمذهب العترة أن قول القائل ذات الباري: عبارة تفيد الإخبار عنه سبحانه على الجملة من غير توهم مشاركة ولا مجانسة بينه سبحانه وتعالى وبين غيره. ومعنى ذلك عندهم كمعنى قوله سبحانه{**ويحذركم الله نفسه**} (آل عمران:٢٨) وقوله{**أينما تولوا فثم وجه الله**} (البقرة:١١٥) فثم الله سبحانه وتعالى بمعنى: أنه لا يخفى عليه شيء من أمرهم، فذاته سبحانه هي هو، وكذلك نفسه ووجهه، وهو سبحانه وتعالى ليس بجنس فيوصف بأنه مشارك لغيره.

ومذهب بعض المعتزلة: أن لفظة ذات: اسم جنس مشترك فيه ذات الباري تعالى وذات الجواهر وذات الأعراض، ولا يقع الفرق بينهما إلاَّ بأمور زائدة، ويحتجون على ذلك بما يجمعها من الحد المنطقي الذي زعموا أنه مركب من جنس وفصل، وأنه يجمع ويمنع وينطرد وينعكس، وهو قولهم في حقيقة الذات هو: ما يصح العلم به والخبر عنه بانفراده، واحترزوا بذلك الإنفراد عن الصفات التي زعموا أن الذوات تعلم عليها ولا يعلم بانفرادها.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة أمور:

منها: أنه قد ثبت بأدلة العقل والسمع أن الله سبحانه واحد {**ليس كمثله شيء**} (الشورى:١١)، ولا له كفو ولا ند ولا شريك، وأنه لا يحاط به علماً، ولا يجوز توهمه ولا تصوره ولا تكييفه ولا قياسه ولا التفكر فيه، ولا يصح أن يجاب من سأل عن ذاته بمثل ما يجاب به من سأل عن ذات غيره.

ومنها: أن المشاركة في الذاتية قول مبتدع متكلف ليس بمفروض ولا معقول ولا مسموع، وكل مبتدع في الدين فهو باطل.

ومنها: أن المشاركة والجنس والنوع من خصائص أوصاف المحدثات التي لا يجوز إضافتها إلى الله سبحانه لما فيها من لزوم التشبيه.

ومنها: أن ذات الباري هي نفسه ونفسه هو، ولا يجوز أن يوصف سبحانه وتعالى بأنه مشارك في نفسه لعدم الفرق بين المشاركة في الذاتية والمشاركة في النفسية.

ومنها: أنه لا فرق في اللغة بين المشاركة في الذاتية والمماثلة فيها، وقد ثبت بالدليل أنه لا مثل له سبحانه وتعالى، فكذلك يجب أن يكون لا مشارك له.

ومنها: أن لفظ ذات قد يعبر به عن الشيء جملة، كما يقال فعل فلان كذى بذاته_ أي فعله هو_ وقد يعبر به عن محل العرض فيقال: ذات الجسم عرضه، وكل لفظ عبر به عن معنيين مختلفين فليس باسم جنس يصح فيه الإشترك.

ومنها: أن تحديدهم لذات الباري سبحانه وتعالى بالحد الذي زعموا أنه مركب من جنس وفصل لم يتضمن إلاَّ حكاية نفس مذهبهم الذي ابتدعوه لفظاً ومعنى، ومجرد الحكاية لا يصح أن تكون دليلاً على صحة المحكي، فلذلك فإنه ما من دعوى باطلة إلاَّ ويمكن أن تحدد بحد مركب من جنس وفصل، وذلك بَيِّن لمن تأمله.

ومنها: مخالفتهم في ذلك للموحدين في معنى التوحيد ولأهل علم المنطق في شروط التحديد.

أما مخالفتهم في معنى التوحيد، فلأجل وصفهم الله سبحانه وتعالى بالمشاركة والجنس والفصل الذي يدل على النوع.

وأما مخالفتهم في شروط التحديد، فلأن شرط الحد المركب من جنس وفصل عند الفلاسفة: أن يكون المحدود به جنساً يتنوع، وذات الباري تعالى هي هو، وهو سبحانه وتعالى واحد ليس بجنس ولا نوع.

ومنها: أنه لا بد لكل ذات عندهم من صفة ذاتية أو صفات مستحيل خلوها عنها، وذلك ناقض لقولهم في حد الذات أنه لا يصح العلم بها على انفرادها عما يستحيل خلوها عنه.

ومنها: أن لفظ ذات لو كان اسم جنس لما جاز أن يقال: الله سبحانه وتعالى ذاتاً لا كالذوات، لأن من أبْيَن المناقضة أن توصف الذات بأنه يصح العلم بها لذوات، وأنه سبحانه شيئاً لا كالأشياء، كمل لم يجز أن يقال كذلك في شيء من أسماء الأجناس. مثاله: تناقض قول من يقول: محدث لا كالمحدثات، وجسم لا كالأجسام.

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المذكورة في كتاب نهج البلاغة وفي الدرة اليتيمة: ليس لذاته تكييف ولا لصفاته تجنيس، احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار.

وقوله: واحد لا بعدد، دائم لا بأمد، قائم لا بعمد، ليس له جنس فتعادله الأجناس.

وقوله: صفته أنه لا مثل له من خلقه، وحليته أنه لا شبيه له في بريته، ومعرفته أن لا إحاطة به، والعلم به أن لا معدل عنه.

وقول علي بن الحسين زين العابدين عليهما السلام في توحيده: فأسماؤه تعبير، وأفعاله تفهيم، وذاته حقيقة، وكنهه تفريق بينه وبين غيره، وغيوره تحديد لما سواه.

وقول جعفر بن مُحَمَّد الصادق عليهما السلام في كتاب الإهليلجة: من قال الإنسان واحد فهو له واسم له وتشبيه، والله سبحانه وتعالى واحد وهو اسم له وليس له شبيه وليس المعنى واحد.

وقول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب المسترشد: فإن سأل من الجهمية سائل فقال: هل الله شيء؟.

قيل له: نعم الله شيء لا يُشبَّه بالأشياء، الأشياء مُشيأة وهو سبحانه وتعالى مُشيء لا مُشيأ، بل الله سبحانه مشيء الأشياء لايشبه ما شيأه، وليس في قوله: أنا شيء والله شيء تشبيه. إلى **قوله**: وقد يشتبه قولي شيء وشيء ولا شبيه المسمى، إلاَّ إن أوقع عليه من أي الأشياء هو وما هو، فحينئذٍ يشبه المسميات.

وقول مُحَمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب الوصية: حقيقة الإيمان به أنه هو الذي خلاف الأشياء كلها.

وقوله: حقيقة اليقين به والمعرفة له أنه لا يدرك بحيلة ولا تحديد ولا تمثيل ولا صفة، وكيف يُوصف من لا تُدركه العقول ولا الفكر ولاالحواس؟.

وقوله: في كتاب الأصول: وما اشترك في نوع من الأنواع فهو مثله.

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب المسترشد يقول: إن ربنا جل وتقدس إلآهنا شيء لا كالأشياء سبحانه وتعالى وتبارك لا شبيه له ولا يدانيه شيء، ولم يزل سبحانه وتعالى قبل كل شيء وهو المنشيء لكل شيء.

وقوله: نريد بقولنا شيء: إثبات الموجود ونفي العدم المفقود، لأن الإثبات أن نقول شيء، والعدم أن لا نثبت شيئاً.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التوحيد: إن **قال** قائل إذا زعمتم أنه شيء لا كالأشياء، فما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام؟ وإذا **قلتم** أنه شيء لا يشبه شيء موجود ولا موهوم، فما أنكرتم أن يكون جسماً لا يشبه جسم موجود ولا موهوم؟.

قلنا: الفرق بينهما أن قول القائل شيء إثبات، وليس يذهب الذاهب فيه إلى جسم دون عرض ولا إلى عرض دون جسم، ولا إلى إنسان دون ملك ولا إلى ملك دون إنسان، فلما كان كذلك لم يجب فيه تشبيه.

وقولنا جسم: وصف خاص لجنس دون جنس لا يجوز أن يشترك فيه غيره من الأشياء.

وقول إبنه الحسين عليهما السلام في كتاب الرد على الملحدين: اعلم أن قولنا: شيء إثبات موجود ونفي معدوم. وقولنا: لا كالأشياء نفي التشبيه.

وأما الفصل الثاني

[صفات الذات]

وهو الكلام في صفات الذات.

فمذهب العترة: إن وصف الباري سبحانه وتعالى بأنه **قادر وعالم وحي وموجود** ونحو ذلك مما يستحق الوصف به أزلاً وأبداً لا يدل على إثبات صفات الباري زائدة عليها، وإن معنى إضافتها كمعنى إضافة وجهه ونفسه إليه، وذلك لأن عندهم يستحيل اثبات واسطة بين وصفه وذاته كما يستحيل إثبات وجه ونفس له سبحانه وتعالى، ويجب عندهم أن يفرق في ذلك بينه سبحانه وبين المخلوق الذي يجب أن يدل وصفه بالقدرة والعلم على وجود قدرة مخلوقه له وعلم إما مكتسب وإما ضروري.

ومذهب المعتزلة: أن وصف الباري سبحانه وتعالى بكونه **قادراً وعالماً وحيّاً وموجوداً** يدل على صفات زائدة على ذاته سبحانه وتعالى وثابتة له فيما لم يزل.

ومنهم من يقول: أنه يستحقها كلها لذاته.

ومنهم من يقول: أنه يستحقها لأمر زائد على ذاته أخص منها لايستحق لذاته سوى ذلك الأمر.

واصطلحوا على تسمية الصفات على الجملة أموراً لا أشياء، وثابتة لا موجودة، وأزلية لا قديمة، وزوائد على الذات لا أغيار لها، وعلى وصفها بأنها لا شيء ولا لا شيء، ولا قديمة ولا محدثة، ولا موجودة ولا معدومة، وأنها لا تعلم مع الذات ولا منفردة، ولا أشباه ذلك مالم يسبقهم إلى القول به موحد، ولايتبعهم فيه إلاَّ مقلد.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب المعتزلة هو كون مذهبهم فيه متضمناً لضروب من المحالات التي **أولها:** كونه مذهباً حادثاً متكلفاً بغير دليل معقول ولامسموع يدل على وجوبه أو على صحته، وكل مذهب حادث كذلك فهو باطل لقول الله سبحانه وتعالى{**قل إنما حرم ربي الفواحش** } (الأعراف:٣٣) إلى قوله{**وأن تقولوا على الله مالاتعلمون**} (البقرة:١٦٩) وقوله تعالى{**ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولاهدى ولاكتاب منير**} (الحج:٠٨) وقوله في مثل ذلك{**إن هي إلاَّ أسماء سميتموها أنتم**

وآبائكم ماأنزل الله بها من سلطان إن تتبعون إلاَّ الظن وإن أنتم إلاَّ تخرصون} (النجم:٢٣).

ولما روى الحاكم عن النبي ﷺ أنه قال: (**يوشك أن الشرك ينتقل من رَبْع إلى رَبْع ومن قبيلة إلى قبيلة**. قيل يارسول الله وما ذلك الشرك؟ قال: **قوم يأتون بعدكم يحدون الله حدّاً بالصفة**).

وثانيها: أن علمهم بذلك لايخلو إما أن يكون عن التفكر في الله سبحانه وتعالى أو في غيره، أو عن التفكر لافي ذاته ولافي غيره، فإن كان التفكر لافي الله ولافي غيره فهو تفكر لافي شيء، وإن كان عن التفكر في غير الله سبحانه فذلك باطل لتحريمه سبحانه وتعالى عليهم أن يقولوا عليه مالايعلمون، وقد أخبر سبحانه {**أنهم لايحيطون به علماً**} (طه:١١٠) ويقول النبي ﷺ: (**تفكروا في آلاء الله ولاتفكروا في الله**) وقوله: (**تفكروا في المخلوق ولاتفكروا في الخالق**).

ولقول أمير المؤمنين عليه السلام: من تفكر في الصُنْع وحَّد، ومن تفكر في الصانع ألحد.

وثالثها: تناقض أقوالهم في كثير من ذلك، وكل متناقض فهو باطل، مثال ذلك قولهم: إن الصفات لاتوصف، ونقضهم لذلك لوصفهم لبعضها بالأزل ولبعضها بالتجدد. وكذلك قولهم: إنها لاتغاير، ونقضوه لجعلهم لبعضها مقتضياً ولبعضها مقتضى، وكل مذكورين على هذا الوجه فإنه يجب أن يكون أحدهما غير الآخر، ومن جملة المناقضة وصفهم لها بأنها لاشيء ولالاشيء وأنها زائدة على الذات وليست غيرها وأشباه ذلك.

ورابعها: تحريفهم لمعان كثيرة من الألفاظ التي لافرق بين معانيها لالغة ولاعرفاً نحو الأمر والشيء والزائد والغير والقدم والأزل والحدوث والتجدد وأشباه ذلك، مما توصلوا بتحريفهم لمعانيه المعقولة إلى أن يعبروا به عما لايعقل مع كونهم غير مفوضين، ولاحكماء

ولا معصومين عن الدخول في زمرة من ذمهم الله سبحانه وتعالى على تحريفهم للكلم عن مواضعه.

وخامسها: إثباتهم لأمور متوسطة بين النفي والإثبات نحو قولهم: لاشيء ولاشيء. وكون ذلك محالاً مما يعلم ضرورة، كما نعلم ضرورة أن قول من يقول: زيد لافي الدار ولافي غيرها، محال.

وسادسها: موافقتهم لقولهم: إن صفات الله تعالى أمور زائدة على ذاته لقول من قال: صفات الله تعالى أشياء غير ذاته وأشباه ذلك مما لافرق بينه إلاَّ ما اخترصوه من الإصطلاح الذي لايجوز قبوله فضلاً عن أن يجب.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من **أقوال** الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المتقدم ذكرها: باينهم بصفته ربَّاً كما باينوه بحدوثهم خَلْقاً، فمن وصفه فقد شبهه ومن لم يصفه فقد نفاه، وصفته أنه سميع بصير ولا صفة لسمعه.

وقوله: كمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، بشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وبشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه وتعالى فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله.

وقوله: من وصفه فقد حدَّه، ومن حدَّه فقد عدَّه، ومن عدَّه فقد أبطل أزله.

وقول إبنه الحسن عليهما السلام في جوابه لأبي الأزرق الذي حكاه عنه الحاكم في السفينة: أصف إلهي بما وصف به نفسه، وأعرفه بما عرف به نفسه، لايدرك بالحواس ولايقاس بالناس.

وقول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في جواب مسألة الطبريين: وهذه صفته تبارك وتعالى في الأينية، والذات ليست فيه ﷻ بمختلفة ولاذات أشتات، ولو كانت فيه مختلفة لكان اثنين في الذكر والعدد، وإنما صفته سبحانه وتعالى هو.

وقول إبنه مُحَمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب الأصول: وصفته لذاته هو قولنا لنفسه نريد بذلك حقيقة وجوده.

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب المسترشد: وليس قولنا صفتان قديمتان إن مع الله سبحانه وتعالى صفة يوصف بها، ولانقول أن ثم صفة وموصوفاً، ولأن ثم شيئاً سوى الله عند ذوي العقول مجهولاً ولامعروفاً.

وقوله في كتاب الديانة: من زعم أن علمه وقدرته وسمعه وبصره صفات له لم يزل موصوفاً بها قبل أن يخلق، وقبل أن يكون أحد يصفه بها، وقبل أن يصف هو بها نفسه، وتلك الصفات زعم لايقال هي الله ولايقال هي غيره، فقد قال منكراً من القول وزوراً.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التوحيد: إن زعم زاعم أنه عالم بعلم ليس هو هو ولاهو غيره، لم يكن بينه وبين من زعم أنه عالم بعلم هو هو وهو غيره فرق.

وقول إبنه الحسين عليهما السلام في جوابه ليحيى بن مالك الصعدي: ماتفسير علم الله وقدرته إلاّ كتفسير وجهه ونفسه، فهل يقول أحد بعقل بأن له وجهاً كوجه الإنسان أو نفساً كأنفس ذوي الأبدان؟ هذا ما لايقول به أحد من ذوي الألباب، ولايعتقده في الله رب الأرباب، وإنما وجهه هو ذاته وكذلك علمه وقدرته.

وأما الفصل الثالث

[الكلام في الإرادة]

وهو الكلام في الإرادة.

فمذهب العترة: أن الله سبحانه وتعالى مريد لابإرادة كما أنه فاعل لابحركة، لوجوب كونه سبحانه وتعالى في ذلك بخلاف المخلوق.

ومذهب المعتزلة: أنه مريد بإرادة خلقها ولم يردها.

قالوا: وهي عرض موجود لافي محل، وتختص به سبحانه على أبلغ الوجوه لكونه موجوداً لا في محل، مع إقرارهم بأن له سبحانه إرادة مختلفة بحسب اختلاف أفعاله.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة. هو كون أقوالهم في ذلك على الجملة مبتدعة وخارجة عن حد العقل، وأما على التفصيل فقولهم: إن لله سبحانه إرادة خلقها ولم يردها. يبطل لأجل أن الفاعل لِماَ لايريد لايخلو إما أن يكون ساهياً أو مضطراً، وذلك مما لايجوز إضافته إلاَّ إلى المخلوق دون الخالق سبحانه ولأنه قد ثبت بالدليل أن الله سبحانه فاعل مختار، والفاعل المختار مريد لما يختاره إذ لايصح وجود الإختيار مع عدم الإرادة، ولأن الذي دلهم بزعمهم على كون الباري سبحانه وتعالى مريداً هو وقوع أفعاله على الوجوه المختلفة، وقد ثبت بإجماعهم أن إرادة الباري وكراهاته أفعال له واقعة على وجوه مختلفة بزعمهم، ومن شروط صحة الأدلة الصحيحة بإجماعهم أن تطرد شاهداً وغائباً. فيلزمهم على قود قولهم إما أن تحتاج كل إرادة إلى إرادة، وإما القول بأن الله سبحانه مريداً لابإرادة. وقولهم: إنها عرض موجود لا في محل. يبطل، لأجل أن العرض لايعقل وجوده إلاَّ إذا كان حالاً في غيره لكونه عارضاً حالة وجوده في غيره، ولذلك سمي عرضاً، ولأنه لافرق بين القول بوجوده لا في محل، والقول بوجوده حيث لايوجد لكون صحة وجوده مشروطة بحلوله، ولأنه لو جاز أن يؤدي أحداً نظره إلى إثبات إرادة لله سبحانه وتعالى لافي محل لم يمنع أن يؤديه ذلك النظر إلى إثبات حركة له لا في محل وشهوة لا في محل، ونحو ذلك من المحالات التي ليس لبعضها أولى بالإثبات من بعض بغير دليل.

وأما قولهم: إنها مختصة به على أبلغ الوجوه لكونها موجودة على حد وجوده لا في محل.

فهو باطل على أبلغ الوجوه، لكونها موجودة لأجل أنه يستحيل أن يوصف الباري سبحانه بأنه يختص بالأعراض، ولأجل أنه يستحيل وجود العرض لا في محل.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من **أقوال** الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما تقدم ذكره: يقول ولايلفظ، ويحفظ ولايتحفظ، ويريد ولايضمر، يحب ويرضى من غير رقة، ويبغض ويغضب من غير مشقة، وقوله ومشيئته الإنفاذ لحكمه، وإرادته الإمضاء لأموره.

وقول علي بن الحسين عليهما السلام في توحيده: فاعل لاباضطراب ..... لابجولان فكره، مدبر لابحركة، مريد لابهمامة[١].

وقول جعفر بن مُحَمَّد الصادق عليهما السلام في كتاب الإهليلجة: الإرادة من العباد الضمير وما يبدو بعد ذلك من الفعل، فأما عن الله عز وجل فالإرادة للفعل إحداثه لأنه لايرى ولايتفكر.

وقول الهادي عليه السلام في كتاب المسترشد: ألا ترى أن الفاعل لما لايريد فجاهل مذموم من العبيد، فكيف يقال بذلك في الله الواحد الحميد؟!

وقوله: لافرق بين إرادة الله ومراده، وأن الإرادة منه هي المراد، وأن مراده هو الموجود الكائن المخلوق.

وقول إبنه المرتضى عليهما السلام في كتاب الشرح والبيان: العَرَض لايقوم بنفسه ولابد له من شبح يقوم فيه وبه.

وقول أخيه الناصر عليهما السلام في كتاب النجاة: لايقوم عَرَض إلاَّ في جسم، ولا جسم إلاّ في عَرَض.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التجريد: فإن قال السائل: فلا أرى لله إرادة إذا كان مراده هو وجود فعله؟ فإنا نقول: إن مراده لو لم يكن وجود فعله لكانت صفاته كصفات خلقه.

---

[١] أي لا بإرادة.

وقول إبنه الحسين عليهما السلام في كتاب الرد على الملحدين: ولو كانت إرادته قبل فعله لكانت كإرادة المخلوقين، ولكانت عرضاً من جسم، ولو كان جسماً لأشبه الأجسام، وإنما إرادته فعله وفعله مراده، وليس ثم إرادة غير المراد، فيكون مشابهاً للعباد.

وذكر الإمام المنصور بالله عليه السلام في الرسالة الناصحة للأخوان: إن من جملة محالات المطَرَّفِيَّة قولهم في الإحالة: أنها لاحالَّة ولا محلولة. وذلك يدل على أن قول من قال في الإرادة أنها لاحالَّة ولا محلولة، قول محال كالقول في الإحالة لعدم الفرق.

وأما الفصل الرابع

[الكلام في الإدراك]

وهو في الكلام في الإدراك.

فمذهب العترة: أن الله سبحانه مدرك لجميع المدركات من المحسوسات وغيرها درك علم لاكيفية له، ولايجوز توهمه ولا التفكر فيه.

ومذهب المعتزلة: أنه سبحانه مدرك للمسموعات والمبصرات إذا كانت موجودة بإدراك متجدد زائد على كونه عالماً بها.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة على وجه الإختصار أربعة أدلة:{

الأول:

إن ذلك الإدراك المتجدد لايخلو إما أن يكون معقولاً أو غير معقول، فإن كان غير معقول لم يجز إثباته لتحريم الله سبحانه على المكلفين أن يقولوا على الله ما لايعلمون، وإن كان معقولاً، فلا يخلو إما أن يكون درك العلم أو درك الحواس ولاواسطة مما يعقل، فإن كان درك العلم لم يجز وصفه بالتجدد، وإن كان درك الحواس لم يجز إضافته إلى الله سبحانه وتعالى.

الثاني:

إن الإدراك المتجدد لايعقل، إلاّ إذا كان بعد إن لم يكن، وكل متجدد كان بعد إن لم يكن، فإنه يجب أن يحتاج إلى مجّدد جدَّدَه لاستحالة أن يكون جدد نفسه، وأن يكون تَجَدَّدْ لا عن مجدِّد كما يستحيل في كل محدَث بإجماعهم أن يحدث نفسه، وأن يحدث لا عن محدِث، ولا فرق بين التجدد والحدوث في المعنى إلاَّ باصطلاحهم الخارج عن حد العقل.

الثالث:

إن الله سبحانه لو كان مدركاً بإدراك متجدد، لم يخلو إما أن يدرك به الذوات دون الصفات أو الصفات دون الذوات أو الذوات والصفات معاً، فإن زعموا أنه يدرك الذوات، فالذوات عندهم ثابتة فيما لم يزل، وإن زعموا أنه يدرك الصفات التي هي الوجود وتوابعه، فالموجود عندهم لا يعلم بانفراده فضلاً عن أن يدرك، وإن زعموا أنه يدرك الذوات والصفات معاً، فالصفات ليست عندهم شيء ولا لا شيء، فكيف يصح لهم وصفها بأنها مدركة مع الذوات؟.

الرابع:

أنه لو جاز أن يؤدي النظر إلى إثبات إدراك له سبحانه متجدد يدرك به المسموعات والمبصرات، لم يمتنع أن يؤدي ذلك النظر إلى إثبات إدراك له سبحانه متجدد يدرك به المشتهيات والملموسات لعدم المخصص لإدراك دون إدراك أو مدرك دون مدرك، وكل ذي مستحيل لا تجوز إضافته إلى الله سبحانه.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من **أقوال** الأئمة:{

قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما تقدم ذكره من خطبته: عينه المشاهدة لخلقه، ومشاهدته لخلقه ألاَّ امتناع منه، سمعه الإتقان لبريته.

وقول علي بن الحسين عليهما السلام في توحيده: سميع لا بآلة، بصير لا بأداة.

وقول جعفر بن مُحَمَّد الصادق عليهما السلام في كتاب الإهليلجة: إنما سمي تعالى سميعاً بصيراً لأنه لا يخفى عليه شيء.

وقول مُحَمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب الشرح والتبيين: إنما عنى بقوله تبارك وتعالى سميع بصير: الدلالة لخلقه على دركهم وعلمه لأصواتهم التي إنما يعقلون دركها عندهم بالأسماع، وأنه مدرك عالم بجميع أشخاصهم وهيئاتهم وصورهم وألوانهم وصفاتهم وحركاتهم التي إنما يعقلون دركها بالعيون والأبصار، إذ إدراك المخلوقين للأصوات والأشخاص بالأسماع والعيون التي ربما كلَّت وتحيرت وأخطأت وأدركت ظاهراً دون باطن وقصرت، ودرك الله سبحانه وتعالى لهذا كله درك واحد محيط بما ظهر وبطن وبما بعد وقرب، وهو درك علمه الذي لا يفوته من المدركات شيء.

وقول الهادي إلى الحق في كتاب المسترشد: معنى سميع: هو عليم، والحجة في ذلك قول الرحمن الرحيم{**أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم**} (الزخرف:٨٠) والسر: هو ماانطوت عليه الضمائر. وقوله{**بصير بالعباد**} (آل عمران:١٥) يريد عالم محيط بكل أمرهم مطلع على خفي سرائرهم.

وقوله في كتاب الديانة: وهو السميع البصير ليس سمعه غيره، ولا بصره سواه، ولا السمع غير البصر، ولا البصر غير السمع.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التجريد: والله عظيم الشأن قوي السلطان لم يزل مدركاً للأشياء قبل تكوينها، ولا فرق بين دركها لها بعد تكوينها ودركه لها قبل تكوينها. تم الكلام في الموضع الثالث.

وأما الموضع الرابع

فهو في الكلام في العالم وصفات ذواته وكيفية فنائه.

فهو ينقسم إلى ستة فصول:

الأول: في ذكر ذوات العالم وصفاتها على الجملة.

والثاني: في ذكر تعلق العلم بالمعلوم.

والثالث: في ذكر تعلق القدرة بالمقدور.

والرابع: في ذكر ما ليس لله فيه تأثير، وما ليس هو له في الأزل بمعلوم.

والخامس: في ذكر الجواهر.

والسادس: في ذكر كيفية فناء ذوات العالم.

أما الفصل الأول

[الكلام في ذوات العالم وصفاتها]

وهو في الكلام في ذوات العالم وصفاتها على الجملة.

فمذهب العترة: إن ذوات العالم: هي أجسامها، وصفاتها: هي أعراضها، وأنه لا يصح العلم بانفراد ذوات العالم عن الأعراض، ولا العلم بانفراد الأعراض عن ذوات العالم، وأنه لا دليل في العقل ولا في السمع يدل على أن شيئاً سوى الله ليس بجسم أو صفة جسم لا توجد منفردة عن محل.

ومذهب المعتزلة المقدم ذكرهم: إن ذوات العالم جواهر وأعراض يصح العلم بكل واحد منها على انفراده، وأن صفاتها أمور زائدة عليها لا توصف بأنها هي ولا غيرها ولا شيء ولا لا شيء، ولا فرق عندهم في ذلك على الجملة بين الباري سبحانه وبين غيره، ولذلك حدُّوا الذوات بحدٍّ واحد جامع وشاركوا بينها في الذاتية، وكذلك الصفات.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب المعتزلة. هو أن تسمية الجوهر جوهراً والعرض عرضاً فرع على معرفة الفرق بينهما، لأنه لو لم يكن بينهما فرق لم يكن أحدهما أولى بأن يكون جوهراً أو عرضاً أولى من الثاني، ولا سبيل إلى معرفة الفرق

بينهما إلاَّ بعد وجودهما، ولا فرق بينهما بعد وجودهما إلاَّ أن كون الجوهر محلاً وكون العرض حالاً عارضا حالة وجوده في غيره، ولذلك سمي عرضاً،ولا يعقل وجوده إلاَّ حالاً في غيره، وما لم يعقل وجوده إلاَّ في غيره لم تصح دعوى العلم به منفرداً، بدليل أن أحداً لو ادعى مشاهدة ذلك لعلم كذبه ضرورة، وكذلك الجوهر لا يعقل وجوده إلاَّ مجتمعاً أو مفترقا أو متحركاً أو ساكناً، ولا تصح دعوى العلم به منفرداً.

ومما ينبه على اتباع أئمة الهدى على صحة ذلك من **أقوالهم**:

قول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في كتاب الدليل الكبير: وحدث الحركة والزمان وقرائنهما من الجسم والصورة والمكان مما لا ينكره إلاَّ مكابر لعقله، وفاحش مستنكر من جهله مكابر دون من سلمت من الخبل نفسه، ونجت من نقص الآفات حواسه.

وقوله في كتاب مسألة الملحدين: لأن الأجسام لايجوز أن تخلوا من هذه الصفات فيتوهمه وبمثله في نفسه خالياً منها، فإذا لم يجز ذلك ثبت أن الأجسام حكم أصولها كحكم فروعها في الهيئات.

وقول الهادي عليه السلام في كتاب المسترشد: فلما أن وجدت العقول والحواس أجساماً مثلها مصورات كتصويرها وأعراضاً لاتقوم إلاّ بغيرها، استدللت على الفاعل بفعله.

وقول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب مهج الحكمة: وإنما الأصل في الأجسام أن كل ماقام بنفسه وتعلقت الأحوال به فهو جسم محل للأعراض.

والعرض: هو ماكان حالاً في غيره وكان لاينفرد بذاته ولايحله سواه.

وأما الفصل الثاني والثالث

[الكلام في تعلق العلم بالمعلوم، وتعلق القدرة بالمقدور]

وهو الكلام في ذكر تعلق العلم بالمعلوم، وتعلق القدرة بالمقدور.

فمذهب العترة في ذلك: أن الله سبحانه وتعالى عالم بكل شيء يصح العلم به من صفة وموصوف، وأن علمه بذلك فيما لم يزل لايوجب ثبوت شيء من خلقه قبل أن يجعله

شيئاً، ولاثبوت شيء من أفعال عباده قبل أن يفعلوها، وأنه لايجوز أن يوصف بالثبوت فيما لم يزل إلاَّ الله وحده لاشريك له، وأنه سبحانه قادر على أن يخلق خلقاً بعد خلق إلى ما لانهاية له، ولايجوز أن توصف مقدوراته سبحانه بأنها ثابتة في الأزل لأجل كونه قادراً فيما لم يزل، ولابأنها لانهاية لها لأجل كونه سبحانه قادراً لذاته.

ومذهب بعض المعتزلة: أن كل شيء معلوم لله سبحانه فيما لم يزل، فإنه يجب أن يكون ثابتاً فيما لم يزل لأجل كونه سبحانه عالماً به فيما لم يزل، ولذلك لم يمكنهم أن يفرقوا بين ذات الباري سبحانه وبين سائر الذوات بالوصف بالثبوت فيما لم يزل، ولافي أنه يصح العلم بكل واحدة منها على انفرادها، لأنه قد انتظمها وجمعها على الحد المنطقي بزعمهم.

قالوا: وكل مقدور له سبحانه فإنه يجب ثبوته فيما لم يزل لأجل كونه قادراً فيما لم يزل، ويجب أن تكون مقدوراته سبحانه لانهاية لها لأجل كونه سبحانه قادراً لذاته، أو لما هو عليه في ذاته على حسب اختلافهم في الموجب لكونه قادراً.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب من خالفهم فيه من المعتزلة وغيرهم. هو كون ذوات العالم بإجماعهم هي العالم، والعالم محدَث، والحدث نقيض الأزل، فيجب أن يستحيل الجمع بين وصف ذوات العالم بأنها محدثة وثابتة فيما لم يزل، وكذلك فإنه يستحيل بإجماعهم وجود ذوات العالم فيما لم يزل، فيجب أن يستحيل ثبوتها فيما لم يزل لعدم الفرق المعقول بين الثبوت والوجود، ولأن الله سبحانه قد أخبر في محكم كتابه بأنه الأول، وثبت بأدلة العقل أنه سبحانه ثابت فيما لم يزل وأنه لاأول لثبوته أولى بالأولية مما لثبوته أول، ولأن القول بذلك يؤدي إلى إبطال أدلة العقل والسمع وإبطال معنى التوحيد، لأنه سبحانه قد أخبر أنه لايحاط به علماً، فلو كانت ذاته سبحانه كما زعموا يصح العلم بها على انفرادها كسائر الذوات، للزم أن لايكون بين ذاته سبحانه وتعالى وبين سائر الذوات فرق في أنه يحاط بها علماً أو لأنه لايحاط بها علماً.

والذي يدل على بطلان قولهم: بأن مقدورات الباري سبحانه ثابتة فيما لم يزل، وأنها لانهاية لها. إقرارهم بأن ذوات العالم هي بعض المقدورات التي زعموا أنها ثابتة فيما لم يزل وأنها لانهاية لها، وإقرارهم بأن للعالم نهاية. فيلزمهم بالاضطرار أن يكون لكلها نهاية، لأن كل ماله بعض فبعضه لايخلو إما أن يكون مثله أو أقل أو أكثر، وكل موصوف بالتساوي والقلة والكثرة متناهٍ وكل متناه محدَث، والحدَث نقيض الأزل.

ومما يؤيد هذه الجملة ويشهد بصحتها من **الكتاب والسنة وأقوال الأئمة**.

أما من الكتاب:

فقوله سبحانه{**وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً**} (مريم:٠٩).

وقوله{**هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً**} (الإنسان:٠١).

وفي قوله سبحانه{**مذكوراً**} من التأكيد لنفي كون المعدوم شيئاً ما لايجوز لمسلم إنكاره.

وأما السنة:

فما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (**كان الله ولاشيء**) وأنه ذكر في بعض خطبه: (**إن الله مشيء الأشياء**).

وأما أقوال الأئمة:

فقول أمير المؤمنين عليه السلام فيما تقدم ذكره من خطبته: الحمدلله الذي دل على وجوده بخلقه، وبحدوث خلقه على أزليته.

وقوله: كذب العادلون، وخاب المفترون، وخسر الواصفون بل هو الواصف لنفسه والملهم لربوبيته، والمظهر لآياته إذ كان ولاشيء كائن.

وقوله: والذي الحدث يلحقه فالأزل يباينه.

وقوله: عالم إذ لامعلوم، ورب إذ لامربوب، وقادر إذ لامقدور.

وقول علي بن الحسين عليهما السلام في توحيده: فسبحان من ابتدع البرايا فأحارها، وأنشأها فأمارها، وشيأها فأصارها.

وقوله: كيف يستحق الأزل من لايمتنع من الحدث؟!.

وقوله: وﷻ معنى الربوبية إذ لامربوب، وحقيقة الإلهية ولا مألوه، ومعنى العلم ولامعلوم.

وقول جعفر بن مُحَمَّد الصادق عليهما السلام في كتاب الإهليلجة: في كل شيء أثر تدبير وتركيب شاهد يدل على صنعه، والدلالة على من صنعه ولم يكن شيئاً.

وقول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في كتاب الرد على النصارى: ﷻ عن أن يصح عليه تشبيه شيء أو يناله في أزلية قديمة أو ذات أو صفة ما كانت من الصفات، إذ في ذلك لو كان كذلك اشراك غيره معه في الإلهية إذ كان شريكاً له في القدم والأزلية.

وقوله في كتاب الرد على ابن المقفع: الأشياء ليست إلاّ قديماً أو حادثاً لايتوهم متوهم فيها وجهاً ثالثاً.

وقول مُحَمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب الوصية: الحمدلله الحي القيوم ذي العظمة والجلال الذي لم يزل ولاشيء غيره.

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب المسترشد: ولم يزل سبحانه قبل كل شيء، وهو المشيء لكل الأشياء.

وقوله: نريد بقولنا **شيء** إثبات الموجود ونفي العدم المفقود، لأن الإثبات أن نقول شيء، والعدم أن لانثبت شيئاً.

وقول إبنه المرتضى عليهما السلام في كتاب الشرح والبيان: الأشياء محدثة مجعولة مبتدعة مخلوقة، لأن الله سبحانه كان ولاشيء.

وقول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب شواهد الصنع: إذا كان هذا المحدث عدماً قبل حدوثه، فالعدم لاشيء، ولاشيء لايكون شيئاً بغير شيء.

وقول الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليهما السلام في تفسيره لقول الله سبحانه{**وهو أهون عليه**} (الروم:٢٧) قال: إنما بين الله سبحانه وتعالى للإنسان تنقل

أحواله حتى استكمل خلقه ليعلم نعمته عليه وحكمته فيه، وأن بعثه بعد الموت أهون من انشائه ولم يكن شيئاً.

وأما الفصل الرابع

[كون الباري سبحانه مؤثراً في العالم]

وهو في ذكر ماليس لله فيه تأثير، وما ليس هو له في الأزل بمعلوم.

فمذهب العترة فيه: أن معنى كون الباري سبحانه مؤثراً في العالم، هو كونه خالقاً لذواته وصفاته التي علم سبحانه فيما لم يزل أنه سيجعلها أشياء بعد أن لم تكن، وأن كونها أشياء موجودة ليس بأمر زائد على ذواتها، وأن استمرار بقاء العالم كائن باختيار الله سبحانه لا لأمر أثر فيه.

ومذهب بعض المعتزلة أن معنى كونه سبحانه مؤثراً في العالم، هو أنه أوجد ذواته المعدومة الثابتة فيما لم يزل، وأخرجها من حالة العدم إلى حالة الوجود الذي هو مؤثر فيه، وليس هو له بمعلوم فيما لم يزل لكونه بزعمهم صفة، والصفة عندهم ليست بشيء يتعلق به علمه سبحانه فيما لم يزل، وأن استمرار بقاء العالم قالوا: حاصل لأمر أوجبه وأثر فيه، وهو داعي حكمة الباري سبحانه.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب المعتزلة. هو أن قولهم: إن الله سبحانه مؤثر في الصفة التي هي عندهم لاشيء ولالاشيء. هو قول مجهول غير معقول، لأن الصفة التي قالوا: هي لاشيء ولالاشيء. غير معقولة ولامعلومة بإجماعهم، وكلما لايعقل فالتأثير فيه لايعقل، ولأن قولهم بذلك مذهب حادث، وكل حادث في الدين بدعة وكل بدعة ضلالة، ولأن الله سبحانه أمر بأن يُدعى بأسمائه الحسنى ونهى عن اتباع من يلحد فيها.

والذي يدل عليه أنه قد ثبت بإجماعهم كون الباري سبحانه صانعاً للعالم، فلا يخلو إما أن يكون صُنعه هو ذوات العالَم أو صفاته أو هو الذات والصفات معاً.

فإن قالوا: إن صُنعه هو الصفة التي هي الوجود وتوابعه.

بطل إقرارهم بأن الباري سبحانه صانع للعالم، لأن ذوات العالم هي العالم بإجماعهم، فإذا لم يكن صانعاً للذوات بمعنى أنه جعلها ذواتاً، فليس بصانع للعالم.

وإن قالوا: إنه صانع للذوات والصفات. خرجوا من مذهبهم.

ويدل عليه إجماعهم مع العترة على أن الذي يدل على كون الباري سبحانه عالماً هو وجود فعله محكماً، والعلم بالإحكام فرع على العلم بالإيجاد، فلو لم يكن سبحانه عالماً فيما لم يزل بالإيجاد والإحكام، لبطل كون الإحكام دليلاً على صحة كونه عالماً به، وذلك باطل.

ويدل عليه أن القول بثبوت ذوات مقدورات الباري سبحانه فيما لم يزل، ولأنه لاتأثير له في كونها ذواتاً يؤدي إلى القول بتعجيزه عن خلق العالم، والقول بأنه سبحانه وتعالى لايعلم الإيجاد فيما لم يزل يؤدي إلى القول بأنه سبحانه وتعالى جاهل بتأثيره قبل أن يؤثر فيه، وكل قول يؤدي إلى تعجيزه سبحانه وتجهيله فهو ظاهر البطلان.

ويدل عليه أن القول: بأن الله سبحانه لم يعلم فيما لم يزل إلاّ ذات الموجود دون الموجود. يؤدي إلى تكذيب أخبار الله سبحانه قبل أن يوجد آدم عليه السلام بأنه يوجده، لأنه سبحانه أخبر عما سيكون، ولم يخبر عن الذوات الثابتة فيما لم يزل، وكل قول يؤدي إلى تكذيب الباري سبحانه فهو باطل.

ويدل عليه أن قولهم: بأن الذوات المعدومة الثابتة بزعمهم فيما لم يزل يخرج إذا وجدت من حالة العدم إلى حالة الوجود يوجب كون العدم صفة كالوجود. وذلك باطل بإجماعهم.

ويدل عليه إجماعهم مع العترة على إنكار قول من زعم أن أعيان العالم قديمة، ولافرق بين ذلك وبين قولهم: إن ذوات العالم ثابتة فيما لم يزل. بدليل أنه مامن دليل يصح أن يستدل به على بطلان أن أعيان العالم قديمة إلاَّ ويصح أنه يستدل به على بطلان أن ذوات العالم

ثابتة فيما لم يزل، وأنه مامن دليل يصح أن يستدل به على بطلان قدم أعيان العالم، إلا ويصح أن يستدل به على بطلان ثبوت ذوات العالم فيما لم يزل.

ويدل على بطلان قولهم أن المؤثر في استمرار بقاء العالم هو داعي حكمة الباري سبحانه، هو كون ذلك موجباً لتوهم ثبوت حكيم وحكمة وداعي حكمة، وذلك تقسيم وتعديد وتحديد لايجوز وصف الله سبحانه به وإضافته إليه.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من **أقوال** الأئمة مع ما تقدم.

قول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في كتاب الدليل الكبير: ولما ثبت اضطراراً بما لا مِرْيَة فيه، وبما جميع العقول كلها مجمعة عليه أن لكل ما يرى أو يسمع أو يشم أو يذاق أو يلمس أو يتخيل أو يتوهم مدبراً لا يخفى تدبيره، ومُؤَثِراً بَيِّناً لكل عاقل تأثيره، ثبت وجود خلاف المدَبِّر مُدَبِّر غير مُدَبِّر، ووجود خلاف المؤَثِّر مُؤَثِّر غير مُؤَثِّر.

وقوله في كتاب الرد على النصارى: فكل ما سواه فخلقٌ ابتدعه وابتدأه، فوجدنا لله خلقاً ..... من شاركه الله في قدرته وقدمه.

وقوله في كتاب مسألة الملحد: أما قولك: ما دعاه؟ فمحال، وذلك أنه لم يزل عالماً بلا سهو ولا غفلة، فقولك: ما دعاه؟ محال، لأن الدعاء والتنبيه والتذكير إنما يحتاج إليها الغافل، وأما الذي لا يجوز أن يغفل، فمحال أن يدعوه شيء إلى شيء إذ لا غفلة هناك ولا سهو.

وقول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب الرد على الملحدين: لم يزل عالماً بجميع فعله، عالماً بما سيريد كينونته.

وأما الفصل الخامس

[الكلام في الجوهر]

وهو في الكلام في الجوهر.

فمذهب العترة عليهم السلام أن كل شيء يشغل الجهة ويحله العرض فهو جسم سواء كان مما يدرك لكثافته أو لا يدرك لقلته أو للطافته.

ومذهب من تقدم ذكره من **المعتزلة** أن أقل ما يمكن أن ينقسم إليه الجسم جوهر وليس بجسم وأنه جزء لا يتجزأ، وأنه يشغل الحيز ويحله العرض وأنه ليس له إلاَّ جهة واحدة يحاد بها مالاقاه من الجواهر، وأن الجواهر إذا ائتلفت طولاً فهي خط، واذا ائتلفت طولاً وعرضاً فهو سطح، وإذا ائتلفت طولاً وعرضاً وعمقاً فهو جسم.

والذي يدل على صحة ما ذهبت إليه العترة وبطلان أقوال المعتزلة: هو كون أقوال المعتزلة في ذلك مبتدعة في الدين، وخارجة عن حد العقل ومتناقضة.

أما كونها مبتدعة في الدين، فلأنه لم يرد بها تعبد، ولا دل على صحتها من السمع دليل، وكل مبتدع في الدين ليس له أصل في الكتاب والسنة فهو من جملة ما حكاه الله سبحانه بقوله{**إن هي إلاَّ أسماء سميتموها أنتم وأباؤكم وما أنزل الله بها من سلطان إن تتبعون إلاَّ الظن وإن أنتم إلاَّ تخرصون**} (النجم:٢٣).

وأما كونها خارجة عن حد العقل فلأنه لا طريق لهم إلى معرفة الجوهر إلاَّ التوهم لأقل ما يمكن أن ينقسم إليه الجسم، والتوهم خارج عن حد العقل، لأن عقول المكلفين من البشر تقصر عن معرفة أجسام الملائكة عليهم السلام وكثير مما خلقه الله سبحانه فضلاً عن معرفة أصغر الجسم أو أكبر.

وأما كونها متناقضة فذلك ظاهر في **قولهم**: إن الجوهر أقل الجسم وليس بجسم، وكذلك **قولهم**: العرض يحل الجوهر وليس بجسم، لأن حد ما يعلم به كون الجسم جسماً جواز حلول العرض فيه، ولذلك يجوز أن يقال: كل شيء حله العرض فهو جسم ولأنه

يستحيل في العقل والحس ثبوت طويل لاعرض ولاعمق له وإن قَلَّ. وكذلك **قولهم**: الجوهر يشغل الحيز وليس بجسم. لأن كل شيء يشغل الجهة فقد أحاطت الجهة بجوانبه، وماكانت له جوانب فهو جسم. وكذلك **قولهم**: ليس للجوهر إلاّ حد واحد. وهو يشغل الحيز لأن مايشغل الحيز فله جوانب، وإلاّ لم يعقل كونه شاغلاً، والذي ليس له إلاّ جانب واحد يكون مجاوراً ولايصح كونه شاغلاً. وكذلك **قولهم**: الجواهر تألفت طولاً لاينقض قولهم: ليس للجوهر إلاّ حد واحد. لأن ائتلاف الجواهر طولاً لايعقل إلاّ إذا كان بعضها متوسطاً، وتوسط الجوهر لايعقل إلاّ إذا كان بين جوهرين، وكونه بينهما لايعقل إلاّ إذا كان محاداً لهما بحدين، ولأنه إذا لم يكن للجوهر إلاّ حد واحد، فإنه لايصح أن يأتلف أكثر من جوهرين إذ لاسبيل لجوهر ثالث إلى مشاركتهما في حديهما، ولا إلى أن يحادهما بغير ماقد تحادا به.

ومما يؤيد هذه الجملة من **أقوال** الأئمة مع ماتقدم:}

قول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب مهج الحكمة: وقد أنزل الله تبارك اسمه كتاباً، وأرسل رسولاً، وركب عقولاً، ولم يعلم رسول الله ﷺ أحداً من أمته جسماً ولاعرضاً ولاجوهراً ولاجزءاً لايتجزئ، وإني لأعلم من ذلك مالم يعلموا، وأفهم من حالهم مالم يفهموا، من ذلك **قولهم**: إن ثم جزءاً لايتجزئ وأنه واحد في نفسه بزعمهم.

وهذا والحمدلله أفسد الفساد وأقبحه عند من يعقل من العباد، ألا ترى أن هذا الجزء الذي هو عندهم واحد بنفسه لايخلو إما أن يكون لابثاً ساكناً أو متحركاً سائرا، فإن كان لابثاً فهو شيئان ولبثه متعلق به وهو ثانيه، وإن كان متحركاً فحركته متعلقة به وفيه، وإذا كان لايوجد إلا على أحد الحالين الحركة والسكون فله فوق وتحت، وتحت الشيء أبداً غير فوقه وفوقه غير تحته، فهذان جزءان جسميان، وأيضاً فله يمين وشمال، فقد صار له أربعة أجزاء ولاشك في ذلك ولا امتراء، وإذا كان له يمين وشمال فله خلف وأمام، فقد صار ستة أجزاء لاشك في ذلك ولامرية امتراء، وحصل بأبين البيان جسماً، فكيف

تكون الستة أجزاء واحداً؟ وفي تناقض قولهم والحمدلله أكثر مما ذكرنا، ولم يأت مُحَمَّد صلى الله عليه وآله وسلم بشيء من هذه التراهات.

وأما الفصل السادس

[كيفية فناء ذوات العالم]

وهو في الكلام في كيفية فناء ذوات العالم.

فمذهب العترة عليهم السلام: أن الله سبحانه قادراً على أن يفني من ذوات العالم ماشاء ويبقي ماشاء باختياره.

والفناء عندهم على ثلاثة أضرب:

فالضرب الأول: فناء الأوقات وسائر الأعراض، وفناؤها هو عدمها، والعدم ليس بشيء فيتوهم أو يعبر عنه بغير مايرجع إلى النفي والبطلان.

والضرب الثاني: فناء الحيوانات البشرية، وهو التفريق بين أرواحها وأجسادها بالموت.

والضرب الثالث: فناء الجمادات النامية والجامدة، وهو التفريق بين مجموعها بالْبِلَى وبالإحراق ونحوه.

ومذهب من يقول بالجوهر من المعتزلة أنه لايصح فناء بعض الجواهر دون بعض، بل يجب بزعمهم إذا أراد الله سبحانه إفناءها أن يوجد عرضاً لا في محل مضادة لها فيفنيها دفعة واحدة، ثم يفنى بعدها.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة: أن مذهب المعتزلة هو كون مذهب المعتزلة في ذلك متضمناً لمحالات ظاهرة:

منها: كون أقوالهم فيه متكلفة غير معقولة ولامسموعة ممن يجب قبول أخباره عن الغيب.

ومنها: أن قولهم بفناء الجواهر إذا أرادوا به مجرد ذواتها التي زعموا أنها قبل وجودها جواهر ثابتة فيما لم يزل، فذلك باطل عندهم خاصة، لأنهم لايجوزون خروجها عن كونها ذواتاً

فيما لم يزل وفيما لايزال، وإن أرادوا به الصفة المتجددة التي هي الوجود، فوصفها بأنها تفنى باطل، لأنها عندهم ليست بشيء ولا لاشيء.

ومنها: جعلهم لفناء الجواهر موجباً عن علة، ومنعهم من أن يكون الله سبحانه قادراً على إفناء بعض الجواهر دون بعض، وإنكارهم لفناء ماقد فنى من ذوات الأمم الخالية والأجسام البالية.

ومنها: جعلهم للفناء عرضاً موجوداً لافي محل، وهو محال على ماتقدم.

ومنها: مضادتهم بين الجواهر والعرض بغير دليل معقول ولامسموع.

ومنها: إيجابهم لفناء الفناء لا لأمر.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة ويؤيدها:

من الكتاب:

قول الله تعالى{**كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** } (الرحمن:٢٦،٢٧) وأشباه ذلك مما يتضمن معنى الإفناء في الآيات التي ذكر فيها التتبير والتبصير والهلاك للأمم التي أخبر عنها أنه نفى عنها البقاء، ولاواسطة بين الفناء والبقاء.

ومن السنة:

قول النبي ﷺ: (**اتقوا الله حق تقاته، واسعوا في مرضاته، وايقنوا من الدنيا بالفناء، ومن الآخرة بالبقاء**).

وقوله ﷺ: (**ليس لك من مالك إلاّ ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأبقيت**).

ومن أقوال الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة: من كثرت نعمة الله عليه كثرت حوائج الناس إليه، فمن قام لله فيها بما يجب عرضها للدوام والبقاء، ومن لم يقم لله فيها بما يجب عرضها للزوال والفناء.

وقول المرتضى لدين الله عليه السلام في جواب مسائل مُحَمَّد بن اسحاق بن سوط الهمداني: وسألت عن قول الله تعالى{**ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا**} (طه:١٠٥) فقلت: ما معنى النسف؟ والنسف فهو الإبادة لها والإفناء.

وقوله في جواب مسائل الطبريين: وسألت عن قول الله سبحانه {**ثم أنشأنا من بعدهم قرناً آخرين**} (المؤمنون:٣١) فقلت: ما تأويل القرن؟ وذكرت أنه يقال عندكم القرن ثمانون سنة، والقرن الخلف الذي يكون بعد الأول الفاني.

فأما مايقال به من ثمانين سنة، فليس ذلك بشيء، لأنا قد رأينا أقواماً يزيدون على الثمانين في عصر واحد.

وقول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب مهج الحكمة: وسألت عن الفناء ما هو في نفسه؟ والفناء يخرج على وجهين فناء الغيبوبة وفناء البطلان وسأبينهما لك انشاء الله بأوضح البيان. فأما **فناء البطلان**: فهو فناء الأعراض من ذلك زوال العافية والأمراض، ومن ذلك بطلان السكون والحركات الذين هما حقيقة الساعات. وأما **فناء الغيبوبة**: فهو فناء عرض حادث في الجسم عند إفتراقه وعند تفصيله وانخراقه، ألا ترى أنك لو ألقيت قطرة من دم في البحر لتفرقت، ولما شوهدت بعد سقوطها، ولا وجدت وهي موجودة في البحر ما برحت غير أنها غابت وافترقت.

وأما فناء العرض فليس بمغيب. تم الكلام في الموضع الرابع.

وأما الموضع الخامس

[مغالط المعتزلة]

وهو في ذكر جملة من مغالط المعتزلة التي أوهموا أنها أدلة.

فجملة ما يحتاج إلى ذكره من أمثلتها ينقسم إلى عشرة فصول مما تقدم ذكره:{

الأول: في أقوالهم في النظر.

والثاني: في ذكر جملة من الأسماء المترادفة التي اصطلحوا على الفرق بينها.

والثالث: في مشاركتهم بين الباري سبحانه وبين غيره.

والرابع: فيما أثبتوه من الصفات للباري سبحانه بطريقة القياس.

والخامس: في ذكر تحديدهم لذات الباري سبحانه وأوصافه بالحدود التي زعموا أنها مركبة من جنس يعم الباري وغيره عموم صفات الأجناس، وفصل يخصه دون غيره تخصيص صفات الأنواع.

والسادس: في ذكر جملة مما يستدلون به من القِسَم التي أوهموا أنها حاصرة.

والسابع: في ذكر فرقهم بين فوائد الصفات وترتيبهم لها.

والثامن: في استغلاطهم بالسؤال عن الفرق بين البياض والسواد.

والتاسع: في قولهم بتعلق القدرة والعلم.

والعاشر: في تسميتهم لبدعهم في الدين عدلاً وتوحيداً.

أما الفصل الأول

[أقوال المعتزلة في النظر والرد عليها]

وهو في أقوالهم في النظر.

فمن أمثلة مغالطهم فيها، إطلاقهم للقول بأن كل مُكلَّف متعبد بنظره واستدلاله، وبأن النظر على الوجه الصحيح سبب موجب للعلم. وموضع الغلاط من ذلك في لبسهم لما يجب من النظر بما لايجوز منه، وبما يصح التفكر فيه بما لايجوز التفكر فيه، وبمن يجب عليه الرد والسؤال بمن يجب سؤاله والرد إليه، وزيدت غرضهم في ذلك التوصل به إلى مخالفة نصوص الكتاب والسنة وإجماع العترة بآرائهم في الإمامة وغيرها، وإلى أن تفكروا في ذات الله سبحانه وصفاته، ونحو ذلك مما لايجوز التفكر فيه.

وطريق النجاة من مغالطهم كلها على الجملة التمسك بمحكم الكتاب والسنة، والرد لكل مختلف فيه إلى أولي الأمر من أهلهما، وفي ترك المعارضة والمكابرة والتعاطي والتجاوز للحدود.

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة مع ماتقدم:{

قول أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لإبنه الحسن عليه السلام: ودع القول فيما لاتعرف، والخطاب فيما لاتُكلَّف، وامسك عن طريق إذا خفت ضلاله، فإن الكف عند خيرة الضلال خير من ركوب الأهوال. **إلى قوله**: واعلم أي بني إن أحب ما أنت آخذ به من وصيتي تقوى الله والاقتصار على مافرض الله عليك، والأخذ بما مضى عليه أَولوك من آبائك والصالحون من أهل بيتك، فإنهم لم يدَّعوا إن نظروا لأنفسهم كما أنت ناظر، وفكروا كما أنت مفكر، ثم ردهم ذلك إلى الأخذ بما عرفوه، والإمساك عما لم يُكلَّفوا. **إلى قوله**: واعلم إن أحداً لم ينبي عن الله عز وجل كم أنبأ مُحَمَّد ﷺ، فارض به رائداً وإلى النجاة قائداً.

وقوله في غيرها من خطبته المذكورة من كتاب نهج البلاغة: والملائكة المقربون على كمال البنية وصفاء الجوهرية، وتقادم الإبتداء وسوابق المعارف بالمعنى، ومقاربة النجوى من الخلق الأول والنور الأفضل، وعلو المنازل والمقامات المعلومة، والآلاء المحمودة لايعلمون منه إلاّ ماعلمهم الله{**قالوا لاعلم لنا إلاّ ماعلمتنا** } (البقرة:٣٢) فكيف من هو من بعدهم في الحلية ودونهم في المعرفة؟!.

وقال مُحَمَّد بن القاسم عليهما السلام في كتاب شرح دعائم الإيمان: والكتاب والسنة والعترة والطاهرة إمام أهل الخشية الذين يلجؤن إليه عند كل شبهة وفتنة، وبذلك جاء الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: (**إنها ستكون فتنة**. قلت يارسول الله فما المخرج منها لمن فتن؟ قال: **كتاب الله فيه خبر ماقبلكم وحكم مابينكم فمن ابتغى الهدى في غيره أو سأل**

عنه غير أهله أضله الله) إلى قوله: فأهل الخشية لايجاوز علمهم الكتاب والسنة والأعلام القائمة الداعية إلى الله تعالى من العترة الذين لايتكلفون من العلم مالم يكلفوا، ولايتكلموا فيما كلفوا إلاّ في موضعه، ولايضعونه إلاّ في أهله.

وأما الفصل الثاني

[الأسماء المترادفة]

وهو في ذكر جملة من الأسماء المترادفة التي اصطلحوا على الفرق بينها.

فمن أمثلتها فرقهم بين ذات الشيء وعينه وبين القدم والأزل والوجود والثبوت في وصفهم لذوات العالم بأنها ثابتة فيما لم يزل، ونفيهم لقدم أعيان العالم ووجودها فيما لم يزل، وموضع الغلاط من ذلك في إثباتهم لمذهب متوسط بين مذهب العترة ومذهب الفلاسفة، لأنهم لو لم يقولوا بثبوت ذوات العالم فيما لم يزل لكان ذلك دخولاً في الجملة التي عابوها على العترة وهي **قولهم**: أنه لاشيء فيما لم يزل إلاّ الله سبحانه وتعالى. ولو قالوا: بقدمها. لكان ذلك لحوقاً بما أظهروا إنكاره من مذهب الفلاسفة، وهو قولهم: بقدم أعيان العالم ووجودها بالقوة فيما لم يزل.

وطريق النجاة من هذه المغلطة في الوقوف على حد العقل وعلى عرف أهل اللغة العربية في ذلك، وهو أنه سبحانه يجوز أن يعبر بالأزل بدلاً عن القدم وبالوجود بدلاً عن الثبوت، وبالعين بدلاً عن الذات، وأنه لايجوز أن يقال إن الله سبحانه قديم غير أزلي ولاموجود غير ثابت، بل هو كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: دليله آياته ووجوده إثباته، وكل اسمين جاز أن يعبر بأحدهما بدلاً عن الثاني فهما من الأسماء المترادفة على مسمى واحد. وفي ذلك دليل على أنه لاخلاف بين من قال: بقدم أعيان العالم، وبين من قال: بثبوت ذواته فيما لم يزل، إلاّ في اللفظ دون المعنى الذي أجمعوا فيه على مخالفة الموحدين المحقين.

ومنها: فرقهم بين الشيء والأمر في تسميتهم للصفات أموراً زائدة على الذات، ومنعهم من تسميتها أشياء غير الذوات، لأنهم لو نفوا الصفات عن الباري سبحانه لدخلوا فيما عابوه من القنوع بالجُمَل، ولو جعلوا صفات الباري سبحانه أشياء غير ذاته لدخلوا فيما أظهروا إنكاره على المشبهة، فلذلك خالفوهم في العبارة وأجمعوا معهم على المعنى وهو إثبات كلهم للصفات الزائدة.

ومما يدل على بطلان فرقهم بين الشيء والأمر قول النبي ﷺ: (**أيها الناس إن الأشياء ثلاثة أمر استبان رشده فاتبعوه، وأمر استبان غيه فاجتنبوه، وأمر اختلف عليكم فردوه إلى الله**) فانظر كيف عبر ﷺ بالأمور بدلاً عن الأشياء، وهو ﷺ مرسل بلسان قومه ليبين لهم.

ومنها: فرقهم بين المشاركة والمماثلة في وصفهم لله سبحانه بأنه مشارك في الذاتية غير مماثل فيها، خلافاً لما يعلم في الشاهد من عدم الفرق بين أن يقال زيد مشارك لعمرو في الذاتية وبين أن يقول هو مماثل له فيها، وإنما فرقوا بينهما لأنهم لو قالوا بالمماثلة لصرحوا بالشبهية، ولو لم يقولوا بالمشاركة لم يمكنهم إثبات الصفات التي لأجل إثباتهم لها ادعوا أنهم لم يقنعوا بالجمل، وقد تقدم في بيان بطلان القول بالمشاركة وأشباهها من البدع مايدل على أن التوحيد دين مستقيم وتعبد مستمر، لاتجوز الزيادة فيه ولا النقصان منه، ولا التجاوز بالنظر فيه لحد المسموع منه، لأن الله سبحانه أعلم بنفسه، وهو المعلم لعباده مالم يكونوا يعلمون.

وأما الفصل الثالث

[مشاركة المعتزلة بين الباري سبحانه وغيره]

وهو في ذكر مشاركتهم بين الباري سبحانه وغيره.

فموضع الغلاط **منها** على الجملة في جعلهم لها مقدمة يتوصلون بها إلى إثبات دعواهم إلى أن الباري سبحانه لايخالف ماخالفه إلاّ بأمر زائد على ذاته، وإلى قياسهم له سبحانه على غيره، وإلى تحديدهم له بالحد المركب من جنس وفصل. لأن من شرط المماثلة والمخالفة في الشاهد بين الأجسام أن تكون بصفات زائدة على كونها ذواتاً بزعمهم، ومن شرط صحة القياس أن يشترك القياس والمقيس عليه في علة توجب اشتراكهما في حكمهما، ومن شرط صحة الحد المركب من جنس وفصل أن يوصف المحدود في أول الحد بما يعمه وغيره ليكون جنساً جامعاً، وأن يوصف في آخره بما يفصله عن غيره من أنواع ذلك الجنس، فلو لم يقولوا بالمشاركة لم يمكنهم قياس الباري سبحانه ولاتحديده، فإذا بطل القول بالمشاركة بطل جميع مابنوه عليها وفرعوه منها، فلذلك يحسن التكرار والمبالغة في بيان بطلانها، ولو لم يدل على بطلانها إلاّ كونها مؤدية إلى إثبات أمور متوسطة بين النفي والإثبات لكان في ذلك كفاية، لأن كل ما أدى إلى المحال فهو محال بإجماع كل العقلاء.

وأما الفصل الرابع

[اثبات صفات الباري سبحانه من طريق القياس]

وهو في ذكر جملة مما أثبتوه من الصفات للباري سبحانه من طريق القياس.

فمن أمثلة ذلك قولهم في **مسألة قادر**: أنهم وجدوا في الشاهد ذاتين أحدهما يصح منه الفعل دون الثاني، فعلموا أن من صح منه الفعل مفارق لمن لم يصح منه بأمر زائد على الذاتية التي اشتركا فيها، وذلك الأمر هو كون من صح منه الفعل قادراً، وقد قدموا القول بأن الله سبحانه مشارك للذوات في الذاتية، وبينوا أن الفعل قد صح منه، فوجب بزعمهم أن يكون كونه قادراً أمراً زائداً على ذاته كما ثبت مثله في الشاهد.

وموضع الغلاط من هذا القياس في تقديمهم للمشاركة التي قد تبين بطلانها، وفي تسميتهم لجملة الإنسان ذاتاً خلافاً لقولهم في حقيقة الذات أنه مايصح العلم بها على انفرادها، فإن أرادوا تسميتهم للإنسان ذاتاً أن ذلك مجاز فمشاركتهم بين الحقيقة والمجاز مغلطة، فإذا كان في مقدمة القياس غلط فهي مقدمة كاذبة، وكل مقدمة كاذبة فإنه يجب أن تكون نتيجتها كاذبة على ماذلك مُبَيَّن في مواضعه من كتب المنطق التي استنبطت منها هذه المغالط وأشباهها.

وكذلك قولهم في **مسألة عالم**: أنهم وجدوا في الشاهد قادرين أحدهما يصح منه إيجاد الفعل محكماً دون الثاني، فعلموا أنه مفارق له بأمر زائد على كونهما قادرين، وذلك الأمر هو كونه عالماً، وقد مر القول بأن الباري سبحانه مشارك للقادرين في مطلق الوصف بينهما لكونه قادراً، وبينوا أن أفعاله سبحانه محكمة، فوجب بزعمهم أن يكون كونه عالماً أمراً زائداً على كونه قادراً كما ثبت مثله في الشاهد.

وموضع الغلاط من هذا القياس في مشاركتهم بين القادر لابقدرة والقادر بقدرة، وبين الحقيقة والمجاز وبين من له كيفية ومن لاكيفية له، وكل مشارك فيما هذا حاله فهي مشاركة في اللفظ لا في المعنى، وكل مشاركة في اللفظ دون المعنى فإنها لاتكون إلاّ في ما ليس باسم جنس، وما لم يكن من أسماء الأجناس فإلحاقه بأسماء الأجناس في مقدمات القياس مغلطة بينة البطلان.

وكذلك قولهم في **مسألة حي** وفي **مسألة سميع بصير**.

وطريق النجاة من مغالط هذا الفصل في معرفة لبسهم للاستدلال على كون الباري **قادراً وعالماً وحيّاً**، باستدلالهم على أن كونه حياً وقادراً وعالماً أمور زائدة في تقديم معرفة الدليل، على أن الله سبحانه لايعرف بالقياس ولايوصف بصفات الأجناس، وعلى أن كل اسم جمع بين الله وبين غيره فليس باسم جنس لقول الله تعالى{**ليس كمثله شيء**} (الشورى:١١) وليس شيء سوى الله سبحانه يجوز وصفه بأنه شيء لا كالأشياء.

وقد تكلم في هذه الصفة بعينها القاسم بن إبراهيم عليهما السلام في كتاب الدليل الكبير وبَيَّنَ الفرق بينها وبين سائر أوصاف المخلوقين بما يدل على بطلان المشاركة بينه سبحانه وبينهم **فقال**: وهذا الباب من خلافه سبحانه لأجزاء الأشياء كلها فيما يدرك من فروع الأشياء جميعاً وأصلها فيما لايوجد أبداً إلاّ بين الأشياء وبينه ولايوصف بها أبداً غيره سبحانه، وهي الصفة التي لايشاركه فيها سبحانه مشارك ولايملكها عليه تعالى مالك ولايعم الأشياء اختلاف عمومه، ولاتصحح الألباب أبداً إلاّ لله معلومه، لأنه وإن وقع بين الأشياء مايقع من الإختلاف فليس يوجد واقعاً إلاَّ بين ذوات الأوصاف، وكل واحد منها وإن خالف غيره في صفة فقد يوافق في صفة أخرى، كان مما يعقل أو كان مما يلمس ويرى.

وأما الفصل الخامس

[تحديد أوصاف الباري سبحانه عند المعتزلة]

وهو في ذكر تحديدهم لذات الباري سبحانه وأوصافه بالحدود المركبة من جنس وفصل.

فقد تقدم ذكر تحديدهم لذاته سبحانه وإبطاله.

ومن أمثلة تحديدهم لأوصافه قولهم في حدهم **للقادر** على العموم بأنه: هو المختص بصفة لاختصاصه بها يصح منه إيجاد فعله. وقولهم في حدهم **للعالم** بأنه: المختص بصفة لاختصاصه بها يصح منه إيجاد فعله محكماً، وكذلك حدِّهم **للحي** و**السميع** و**البصير**.

وموضع الغلاط من ذلك في مساواتهم بين الباري سبحانه وبين غيره في الجواب لمن سأل عن حقيقة كونه **عالماً** و**قادراً**، وسأل عن حقيقة ذاته، وفي وصفهم له سبحانه بالأمور الزائدة على الذات كغيره من سائر الذوات.

وإنما كان ذلك غلاطاً لأن كل شيئين أو شيءٍ وأمْرٍ كما قالوا اختص أحدهما بالثاني ولم يخل منه، فقد تضمنهما معنى التجزي والإنقسام، وكل منقسم فهو معدود ومحدود، وكل محدود فله نهاية، وكل متناه فهو محدَث.

[الجواب الصحيح لمن سأل عن ذات الباري سبحانه]

وطريق النجاة من الإغترار بمغالطهم في هذا الفصل الصاد به عن طريق معرفة الله سبحانه في معرفة أصول التوحيد، ومعرفة شروط التحديد بالحدود المنطقية، ومعرفة الفرق بين مايجب النظر فيه وما لايجوز النظر فيه، فإذا عرف المكلف معرفة صحيحة أن من أصول التوحيد أن يعلم كون الباري سبحانه مخالفاً لجميع الأشياء، وأنه {**ليس كمثله شيء**} (الشورى:١١)، وعلم أن من شرط صحة الحد المركَّب من جنس وفصل أن يكون المحدود به اسم جنس محدَث متنوع إلى أنواع يجمعها الجنس ويفصل بينها التنويع. وعلم أن صحة الحد فرع على صحة المحدود لكون ألفاظ الحد ليست بأكثر من ألفاظ الدعوى صحيحة كانت أو باطلة، ولذلك يقع الإختلاف في الحدود على حسب الخلاف في المحدود. وعلم أن النظر في الصنع واجب، وأن النظر في الصانع محظور. فإنه إذا علم ذلك علماً متيقناً علم أنه لايجوز أن يجاب عن من سأل عن ذات الباري سبحانه بمثل مايجاب به من سأل عن ذات المخلوقين بل يجب أن يجاب بمثل ما أخبر الله سبحانه به من جواب موسى صلوات الله عليه لفرعون حين سأله فقال: وما رب العالمين؟، وبمثل ما أمر الله نبيئه مُحَمَّد ﷺ أنه يجيب به اليهود حين سألوا عن صفته سبحانه، فأجابهم بسورة التوحيد التي عظَّم الله أمرها وشرف قدرها، وبمثل أجوبة أئمة الهدى، وذلك لأن الله سبحانه ليس له كيفية فيوصف، ولا له جنس فيقاس، ومع ذلك فإن عقول المكلفين قاصرة عن الإحاطة بعلم كثير من المخلوقين فضلاً عن الخالق سبحانه بدليل قوله سبحانه {**ويخلق ما لاتعلمون**} (النحل:٨٠) وقوله {**وما أوتيتم من العلم إلاّ قليلاً**} (الإسراء:٨٥)، ولأنه سبحانه نهى المكلفين عن أن يقولوا عليه مالايعلمون، وقال سبحانه موبخاً ومبكتاً للمكلفين {**أم تنبؤنه بما لايعلم...**الآية } (الرعد:٣٣).

وقال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المعروفة بالدّرة اليتيمة: فتبارك ربنا أن تحتاطه العقول أو يشار إليه بالتصوير، متحيرة فيه الألباب، ضالة فيه الأحلام، تائهة فيه

الأوهام، ألبس الجبابرة جلال عزته فذلت، وصب على الوجوه مخافته فعنت، ورمى الغلب من الرقاب بهيبته فخضعت، وألقى على الأشياء معرفة ربوبيته فخشعت، وأنبتت مساقط رحم الظنون عن أدنى دنو دنوه دنى فناء، فلم تهجم لطائف الأفهام منه على تكييف، ولم تشرف دقائق الأفكار منه على تصنيف، ولم تجد صحيحات البحث مخاضاً في عميقات مذاهب الأفكار، بل تجلجلت بمكنون لطيف النظر في زواخر بحار الأوهام، ثم ارتفعت متصاعدات إلى الذرى، فساخت الضمائر وذهبت متعاليات في أهوية الخواطر لتهجم على إدراك كيفية ذرَّة مما أنشأها في قلتها دون جليل ما يرى من خليقته فانحسرت صحيحات ذلك البحث تائهات في زواخر تلك البحار، وهبطت حائرات في تلك المهاوي إلى غير قرار استقرت عليه، ولاذلك العلو إلى مدى انتهت إليه، فكيف بإدراك ذي العز الذي لايرام؟!.

وقول الحسين بن القاسم عليهما السلام في كتاب الرد على الملحدين: فإن قال: فما هو؟. قيل له: ولاقوة إلاّ بالله سبحانه مسئلتك تحتمل ثلاثة أوجه:

إما أن تكون سألت عن اسمه.

وإما أن تكون سألت عن صفته.

وإما أن تكون سألت عن ذاته.

فإن كنت سألت عن اسمه، فهو الله الرحمن الرحيم،

وإن كنت سألت عن صفته، فهو الواحد القديم الحي القادر العليم،

وإن كنت سألت عن ذاته، فهو الذي ليس كمثله شيء.

فهذا وأشباهه من أقوال الأئمة عليهم السلام هو الذي يصح أن يجاب به من سأل عن ذات الباري سبحانه وتعالى.

وأما الفصل السادس

[القِسَمْ عند المعتزلة والرد عليها]

وهو في ذكر جملة مما يستدلون به من القِسَمْ التي أوهموا أنها حاصرة.

فموضع الغلاط فيها على الجملة في إيهامهم أن بدعهم لو لم تكن صحيحة لما دخلت في القسم الحاصرة، فلذلك سميت حاصرة، وغلاطهم في ذلك ظاهر إلاَّ على من قَبِل قولهم فيه ولم يبحث عن صحته، فأما من نظر في ذلك بعقل سليم، فإنه يعلم أن مجرد القسم لايدل على صحة كل القسوم، وكذلك مجرد تسميتها حاصرة لاتدل على صحة الحصر، لأنه لامانع من الإحتيال في الزيادة في القسم أو النقصان منها إذا كانت مشتملة على مالايعقل، ولأن القسمة إذا كانت مشتملة على محال وجب أن يدل كونه محالاً على بطلانها، ولم يجز أن تدل القسمة على أنه غير محال.

ومن أمثلة مغالطهم في القسم استدلالهم على أن ذوات العالم قبل وجودها أشياء ثابتة فيما لم يزل بقول العرب: الشيء لايخلو إما أن يكون موجوداً أو معدوماً.

وذلك غلاط بَـيِّن، لأن العرب تستعمل المجاز في تسميتهم للشيء معدوماً إذا كان لايوجد في أكثر المواضع وإن كان موجوداً في بعضها، وكذلك في تسميتهم للمعدوم شيئاً بمعنى أنه سيكون شيئاً، وعلى ذلك حمل الأئمة قول الله تعالى{**إن زلزلة الساعة شيء عظيم**}، وإلحاق المجاز في القسم الحاصرة بالحقيقة مَغْلَطَة، لأنها موضوعة للحقيقة دون المجاز بإجماع كل عاقل عالم.

وطريق النجاة من هذه المغلطة فيما تقدم ذكره من الأدلة على أنه لاشيء فيما لم يزل إلاّ الله سبحانه وحده لاشريك له، وفي ذلك دليل على أن العالم قبل وجوده ليس بشيء، وإذا لم يكن شيئاً فهو لاشيء لعدم الواسطة بين النفي والإثبات، وإذا كان لاشيء فإدخاله في قسمة الشيء تدليس ظاهر مع مايلزم في ذلك من التناقض، لأنه إذا كان لاشيء لم يكن بين قول من يقول: الشيء لايخلو من أن يكون موجوداً أو معدوماً، وبين من يقول: الشيء لايخلو من أن يكون شيئاً أو لاشيء، وذلك باطل، وفي بطلانه دليل

على صحة قسمة أئمة العترة في ذلك، وهو ماتقدم ذكره في قول القاسم بن إبراهيم عليهما السلام: الأشياء ليست إلاّ قديماً أو حادثاً لايتوهم متوهم فيها وجهاً ثالثاً.

ومنها استدلالهم على إثباتهم للصفة الأخص بقولهم: قد ثبت كون الباري سبحانه مفارقاًللذوات بعد مشاركته لها في الذاتية والمفارقة بعد المشاركة.

يدل على أنه لابد من أمر لأجله وقعت المفارقة، وذلك الأمر لايخلوا إما أن يكون هو الذات أو غيرها، ثم أبطلوا أن يكون هو الذات لعدم الفرق بينه وبين غيره بزعمهم في الذاتية، وأبطلوا أن يكون هو غيرها لكون الغير لايخلو من أن يكون فاعلاً أو علة، قالوا: فلم يبق إلاّ أن يكون ذلك الأمر الذي أدى إليه الدليل هو أمر زائد على الذات لاهو هي ولاغيرها.

وموضع الغلاط من هذه القسمة في جعلهم للمشاركة بين الباري سبحانه وبين غيره في الذاتية أصلاً سابقاً للمفارقة، وقد تقدم من بيان بطلان القول بالمشاركة والتعريف بما ينجي من الإغترار بزخرف أقوالهم فيها مايغني عن إعادته في هذا الموضع.

ومنها استدلالهم على أن الباري سبحانه مريداً بإرادة لقولهم: قد ثبت كون الباري سبحانه مريداً. فلا يخلو إما أن يكون مريداً لذاته أو لغيره، ثم أبطلوا أن يكون مريداً لذاته، وأوجبوا أن لايكون مريداً لغيره وأن يكون ذلك الغير عرضاً موجوداً لافي محل، وقد تقدم من حكاية مذهبهم في الإرادة وبيان بطلان مايعرف به موضع غلاطهم فيه.

[الدلالة على أن القسمة الصحيحة في الإرادة ما ذهب إليه أئمة العترة عليهم السلام]

وطريق النجاة من استغلاطهم به ويدل على أن تكون القسمة الصحيحة في ذلك هي ما ذهب إليه أئمة العترة عليهم السلام، من أن الله سبحانه لا يخلو إما أن يكون مريداً بإرادة تحل أو لا تحل وذلك محال، وإما أن يكون سبحانه مريداً لا بإراده كما أنه عالم لا بعلم وفاعل لا بآلة وهو الصحيح.

ومما ينبه من طريق التمثيل على معرفة مواضع غلاط المعتزلة في القسم هو أن يقال: قد ثبت كون الباري سبحانه سامعاً ومبصراً كما ثبت كونه مريداً، فلا يخلو إما أن يكون سامعاً مبصراً لذاته أو لغيره، وباطل أن يكون لذاته لما في ذلك من إيجاب قدم المسموع والمبصر، فلم يبق إلاَّ أن يكون لغيره، ثم يجعل ذلك الغير الذي أدى إليه الدليل بزعم المعتزلة إما عرضاً موجوداً لا في محل، وإما أمراً زائداً على الذات لاشيء ولاشيء أو نحو ذلك من المحالات التي لا ينجي من التحيز فيها إلاَّ التمسك بمحكم الكتاب والسنة وأئمة الهدى والإقتداء بقولهم في ذلك وهو: أن الله سبحانه سامع لا بِسَمْعٍ ومُبْصِراً لا بِبَصَرٍ، وأن في كون ذلك كذلك مايدل على أن أقوال المعتزلة لذاته أو لغيره في جمع القسم مغلطة، لأنه لا أمر زائد على ذات الباري سبحانه فيحتاج إلى تعليله بذات أو غيرها.

وبيان ذلك بالقسم الصحيحة أن يقال: لا يخلو إما أن يكون سامعاً بسمع أو لا بسمع، وقد بطل بالدليل أن يكون سبحانه سامعاً بسمع، فلم يبق إلاَّ أنه سامع لا بسمع، كما أنه سبحانه عالم لا بعلم، وإنما التبس المحال بالصحيح على علماء العامة لأجل قطعهم على صحة أقوال شيوخهم في القسم والقياسات والحدود، فلذلك قاسوا مالم يعقلوه منها في الصحة على ما عقلوه إتهاماً لعقولهم وتحسيناً للظن بأنظار شيوخهم، وأكثر من يستغلط بذلك قبل المعتزلة شيوخهم من الفلاسفة المتعمقين الذين حكاهم المنصور بالله عليه السلام في الرسالة الناصحة للأخوان بقوله: وأما كلام الفلاسفة فهو جَرْي على عاداتهم في التأصيل والتعليل، فبعض كلامهم بنوه على المعلوم كالمشاهدات في المباشرات وما جانسها، وبعضها بنوه على الوهم في العلويات وما جرى مجراها، ولما صححوا للأغمار فيما ادعوه من المباشرات الأرضية بالإعتبارات المنطقية والبراهين المشاهدة الحسية الهندسية ألقوا إليهم ماوراء ذلك فقبلوه منهم نقلاً لا عقلاً بغير حجة توجب قبول ذلك.

وأما الفصل السابع

[فروق المعتزلة بين الصفات]

وهو في ذكر فرقهم بين فوائد الصفات وترتيبهم لها.

فمغالطهم في ذلك كثيرة مأخوذة من ظواهر الألفاظ ومبنية على إثبات ما لا يعقل ومتولدة عن التفكر في ما لا كيفية له ولا مثل وجملتها أربع:

الأولى: استغلاطهم لمن لا معرفة له بحقيقة التوحيد، وبما يجوز التفكر فيه وما لا يجوز بإيهامهم له أن الناظر في إثبات الصانع تعالى يحصل له العلم أولاً بذاته، ثم بأمر زائد على ذلك وهو كونه قادراً، ومنهم من قال: كونه موجوداً ثم بأمر زائد على ذلك وهو كونه عالماً وكذلك كونه حياً وما بعده على الترتيب.

الثانية: استغلاطهم بأن الذي يدل على إثبات الصانع أولاً لايدل على كونه قادراً، وكذلك الذي يدل على كونه قادراً لايدل على كونه عالماً وكذلك ما بعده، ليوهموا بذلك أن اختلاف الأدلة تدل على أن لكل دليل مدلولاً زائداً على ما قبله.

الثالثة: استغلاطهم لمن لا يعقل المزِيَّة التي زعموا أنها لا شيء ولاشيء بالسؤال له هل أفاد بقوله قادر ما أفاد بقوله عالم أم غيره؟.

فإن أجاب بأن معناهما واحد جَهَّلُوه وأَلزَموه في ذلك ضروباً من التشنيع.

وإن أجاب بأن كل وصف يفيد غير ما أفاد الوصف الذي قبله أو بعده أو سكت ولم يجب، ألزموه بأنه قد علم المزِيَّة وإن لم يعقلها.

والرابعة: استغلاطهم لمن أجمع معهم على إطلاق القول: بأن لله سبحانه صفات ذاتية بإلزامهم له أنه قد أجمع معهم على ما ادعوه من إثبات أمور زائدة على ذات الباري سبحانه ثابتة له فيما لم يزل. وكل ذلك شبهة باطلة على ما تقدم.

ومما ينبه على بطلانها مع ذلك أن يقال: لو كان لله سبحانه صفات زائدة على ذاته كسائر ذوات العالم لما كان لوصفه سبحانه بالوحدانية معنى معقول، لأن وصف الذات

بالأمور الزائدة يدل على التغاير، والتغاير يدل على العدد، وكل معدود فليس بواحد، ولأن صفات الباري سبحانه التي زعموا أنها زائدة على ذاته إذا كان لاشيء ولالاشيء كما زعموا أولاً هي الذات ولا غيرها، فهي على الجملة غير معقولة، وكل ما ليس بمعقول على الجملة فإثباته تكلف العلم به وإعمال الفكر فيه، والإستغلاط بالسؤال عنه يكون عبثاً وتعاطياً وغلواً في الدين بغير الحق.

وطريق النجاة من هذه المغالط في معرفة كونها مسائل محال، لأن المسؤل عنها إن أجاب بأنها أشياء فهو محال، أو لاشيء فهو محال، أو لاشيء ولالاشيء فهو محال، ولأن تزايد العلم بالصانع وأوصافه لا يدل على تزايده سبحانه.

ومما يؤيد ذلك من كلام الأئمة على ما تقدم:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في الدرة اليتيمة: شأنه لا حالة له، وفعله لا علة له، وكونه لا أمد له، ليس له إدراك ولا لغيبته هناك، له من أسمائه معناها، وللحروف مجراها، إذ الحروف مبدوعة، والأنفاس مصنوعة، والعقول موضوعة.

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليهما السلام فيما حكاه عنه مصنف المسفر: المفروض معرفة الاسم والمسمى، وإن الاسم غير المسمى، لأن المسمى يعرف بالصنع والدليل، والاسم يعرف بعلم من طريق السمع.

وقول القاسم بن علي عليهما السلام في كتاب التوحيد: فإن قال: إنكم قد قلتم: صفات ذات وصفات فعل، فإذا قلتم: صفات ذات، فقد أثبتم صفات ما، وإذا قلتم: أنا لا نرجع في ذلك إلى غير الذات. ناقضتم.

قلنا: ليس الأمر كذلك، لأنا حين قلنا: صفات الذات، فإنما أردنا أن نعلمك بذلك أنا لا نثبت بها غيره، ولم نرد بها أن الصفات هي ذاته، وأن الصفات أشياء ليست غيره.

وأما الفصل الثامن

[الفرق بين البياض والسواد]

وهو في ذكر استغلاطهم بالسؤال عن الفرق بين البياض والسواد.

فإنما توصلوا بذلك إلى ضرب المثال بأمر لا يعقل في الشاهد كونه شيئاً ولالاشيء.

وموضع الغلاط من ذلك في إيهامهم للمسؤل أن الفرق الذي يعلمه بين البياض والسواد لا يجوز أن يكون شيئاً، لأنه لو كان شيئاً لاحتاج إلى صفة يتميز بها حتى يتصل بذلك إلى ما لا نهاية له وهو محال، ولا يجوز أن يكون لا شيء لأن لا شيء لا يصح به الفرق لكونه عدماً، فإذا التزم ذلك ألزموه أنه قد أجمع معهم على إثبات أمر ليس شيء ولالاشيء، وأنه يلزمه القول بالمزايا وإن لم يعقلها.

ومما يكشف عن سرهم من هذه المغلطة ويبين بطلانها من الأدلة أمور:

منها: سبق العلم الضروري بأنه لا يجوز إثبات أمر متوسط بين النفي والاثبات، وأنه لا يجوز أن يؤدي النظر والاستدلال إلى إثبات ما يعلم انتفاؤه ضرورة.

ومنها: أن الفرق بين البياض والسواد لا يخلو إما أن يكون معلوماً أو غير معلوم، فإن كان معلوماً فكل معلوم شيء بإجماعهم، وإن كان غير معلوم فتكلف العلم به محظور، وضرب المثل به تلبيس، والخوض في الكلام فيه عبث، والإيهام لكونه علم مغلطة، وتسميته توحيداً غرور.

ومنها: أن الفرق بين البياض والسواد لا يخلو إما أن يكون بأمر واحد مشترك بينهما فذلك محال لكونهما متضادين، وإما أن يكون بأمرين زائدين فيكون الكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما إلى ما لا نهاية له وهو محال.

ومنها: كون البياض والسواد صفتين لمحليهما والصفات لا توصف ولا يعلم الفرق بينهما إلاَّ باختلاف محليهما.

ومنها: عدم الفرق بين أمر وشيء عقلاً وعرفاً، وإذا لم يكن بينهما فرق معلوم فالاصطلاح على الفرق بينهما يكون بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ومنها: أن كون الفرق بين البياض والسواد غير معقول لا يوجب إثباته أمراً متوسطاً بين النفي والإثبات، إذ ليس من شرط كل مالم يعقله المكلفون أن يكون كذلك.

ومنها: أن من الصفات التي يعلم بها الفرق بين الموصوفين ماليس بأمر، وهي كل صفة راجعة إلى النفي.

مثال ذلك وصف الباري سبحانه بأنه {**ليس كمثله شيء**} فإن هذه الصفة هي التي ذكر القاسم بن إبراهيم عليه السلام: أنه لا يشارك الله فيها سبحانه مشارك، وهي بإجماع المعتزلة لا يسمى أمراً ولا مَزِيَّة لكونها راجعة إلى النفي.

وأما الفصل التاسع

[قول المعتزلة بتعلق القدرة والعلم]

وهو في ذكر قولهم بتعلق القدرة والعلم.

فالغرض بإعادة ذكره: التعريف بموضع الغلاط فيه، وذكر بعض المحالات التي يتفرع عنها القول بالتعلق، والمحالات التي تفرعت عنه، لما في إعادة ذلك وتكراره من تأكيد البيان.

أما موضع الغلاط من القول بالتعلق، فهو إيهامهم أن كون الباري سبحانه قادراً وعالماً لو لم يتعلق فيما لم يزل بثبوت ذوات المقدورات والمعلومات، لما صح وصفه بأنه قادر وعالم بذاته فيما لم يزل.

ومما يكشف عن سر غلاطهم في القول بالتعلق مع ما تقدم من بيان بطلانه، هو أنه لا فرق بين توهمهم أن ذوات المقدورات والمعلومات ثابتة فيما لم يزل، لأجل كون الله سبحانه قادراً وعالماً فيما لم يزل وبين أن يتوهم من توهم من الفلاسفة أن حكمة الباري سبحانه التي هي جميع صنعه ووجوده فيما لم يزل لأجل كونه سبحانه حكيماً فيما لم يزل، وكذلك فإنه لا فرق بين ذلك وبين أن يتوهم من توهم من الفلاسفة أن حكمة الباري سبحانه التي هي جميع صنعه موجودة فيما لم يزل، وكذلك فإنه لا فرق بين ذلك

وبين أن يتوهم متوهم أن جميع المسموعات والمبصرات ثابتة فيما لم يزل لأجل كون الباري سبحانه سميعاً بصيراً فيما لم يزل.

وبيان ذلك أنه ما من دليل يصح أن يستدل به على ثبوت ذوات المقدورات والمعلومات فيما لم يزل لأجل كون الباري سبحانه قادراً وعالماً فيما لم يزل إلاَّ ويصح أن يدل ذلك الدليل على ثبوت المحكمات والمسموعات والمبصرات فيما لم يزل لأجل كون الباري سبحانه حكيماً وسميعاً بصيراً فيما لم يزل.

وأنه ما من دليل يصح أن يستدل به على بطلان ثبوت المحكمات والمسموعات والمبصرات فيما لم يزل إلاَّ ويصح أن يدل ذلك الدليل على بطلان ذوات المقدورات والمعلومات فيما لم يزل. ومن أبين ما يدل على بطلان جميع ذلك استحالة وصف العالم بأنه محدَث وثابت فيما لم يزل، فكون ذلك محالاً مما يعلم ضرورة.

وأما ذكر المحالات التي تفرع عنها القول بالتعلق:

فأولها: تفكرهم في ذات الباري سبحانه حتى أدَّاهم ذلك إلى أن أثبتوا له ذاتاً يصح العلم بها على انفرادها كسائر ذوات العالم بزعمهم، وإلى أن شاركوا بينه وبين سائر الذوات في الذاتية، وإلى أن أثبتوا له **صفة أخص** يفارق بها سائر الذوات، وإلى أن يجعلوا تلك **الصفة الأخص** مقتضية لكونه قادراً وعالماً وحيّاً وموجوداً، وإلى أن يجعلوا لكونه قادراً وعالماً تعلقاً فيما لم يزل بذوات المقدورات والمعلومات.

فانظر كيف أدَّاهم تفكرهم فيما لا كيفية له ولا مثل، ومخالفتهم في ذلك لِمَا أمرهم به رسول الله ﷺ، والإستغناء بعقولهم عمن أمرهم الله سبحانه بسؤاله والرد إليه إلى ابتداع ما لا يعقل!.

وأما المحالات التي تفرعت عن القول بالتعلق:

فمنها: قصرهم لعلم الله سبحانه فيما لم يزل على مجرد ذوات العالم دون كونه أجساماً وأعراضاً وحيواناً وجماداً.

ومنها: قصرهم لكونه سبحانه مؤثراً على مجرد صفة زعموا أنها لا شيء ولالاشيء وهي وجود العالم.

ومنها: جمعهم بين وصف العالم بأنه مُحدَث وأن ذواته ثابتة فيما لم يزل، ونحو ذلك مما قد تقدم ذكره.

وذكر ما ينجي من استغلاطهم بزخرف أقوالهم فيه، وهو معرفة كون الباري سبحانه شيئاً فيما لم يزل لا شيئاً أزلياً سواه، وأنه سبحانه قادر ولامقدور، وعالم ولامعلوم وحكيم ولامحكم، وسميع بصير ولا مسموع ولا مبصر، ولا أمور زائدة ولاموجب.

وأما الفصل العاشر

[العدل والتوحيد عند المعتزلة]

وهو في ذكر تسميتهم لبدعهم في الدين عدلاً وتوحيداً.

فلو لا تسميتهم لها بذلك مع لبسهم لها لمسائل العدل والتوحيد لم يخف على المرتادين كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: ومثال ذلك جمعهم بين اسم العدل ومعنى نقيضه في مسائل الإمامة، وجمعهم بين اسم التوحيد ومعنى نقيضه في مشاركتهم بين الباري سبحانه وبين البرية في الذاتية وفي الأزلية. ونحو ذلك مما جمعوا فيه بين اسم التوحيد ومعنى التحديد والتعديد والخدع في التسمية للبدع المحدثة بالأسماء المستعارة ممايستغلط به كل مدلس، وقد ذم الله سبحانه ذلك ونبه عليها بقوله {**إن هي إلاَّ أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن تتبعون إلاَّ الظن...**الآية } (النجم:٢٣).

وطريق النجاة من هذه المغلطة في طلب معرفة المسمى قبل الإسم لكون معرفة الإسم فرعاً على معرفة ما يسمى به، ولأجل كون كثير من الأسماء موضوعاً على غير مسماه مثل ماذكروه من أسمائهم التي لا أصل لها.

والحمد لله حق حمده وصلواته على خير خليقته من خلقه مُحَمَّد صلى الله عليه وآله وسلم.

{ لا تنسونا من دعوة صالحة في ظهر الغيب }